جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين(1993-2006)

إعداد
محمد شهيل يوسف أحمد

إشراف
الدكتور رائد نعيرات

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.
2007م

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على التنمية السياسية في فلسطين(١٩٩٣-٢٠٠٦)

إعداد

محمد شهيل يوسف أحمد

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ: ١٤/ ٠٣ / ٢٠٠٧ وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة:	التوقيع
١- د. رائد نعيرات/ رئيسا	.....
٢- د. أيمن يوسف/ ممتحنا خارجيا	.....
٣-د. نايف أبو خلف/ ممتحنا داخليا	.....

إهداء

إلى من ليس لهما مثيل في الوجود، إلى رمز العطاء، إلى شعلة الحنان والصبر والمحبة، إلى والدي العزيز وأمي الحنون. اللذان تحملا وصبرا وكافحا ليرياني أحقق هذا الإنجاز، أطال الله عمرهما.

إلى رفيقة دربي، وتوأم روحي، زوجتي الرائعة. التي تحملت وصبرت، وكانت لي خير معين.

إلى مشرف هذه الرسالة أخي الدكتور رائد نعيرات، الذي منحني الثقة بالنفس والقدرة على العطاء، في أشد الأوقات صعوبة.

إلى إخوتي وأخواتي، الذين وقفوا إلى جانبي وأعانوني.

إلى أخي "محمود" الأسير في سجون الاحتلال، فك الله أسره وأسر جميع المعتقلين

إلى ابن أخي "أسيد".

إلى الدكتور باسم الزبيدي، الذي زرع بداخلي روح البحث وحب العلم،

إلى جميع أساتذتي و زملائي في قسم التخطيط والتنمية السياسية. إلى جميع الأصدقاء، وكل من أعانني على إتمام هذه الرسالة.

شكر

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين، فالشكر أولا وأخيرا لله، الذي بنعمته تتم الصالحات.

بداية أتوجه بالشكر والتقدير إلى الدكتور رائد نعيرات مشرف هذه الرسالة على ما قدمه لي من توجيه وإرشاد، ومساعدة، كانت لي خير معين في إتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى الأخ بكر أبو بكر على مساعدته القيِّمة التي أثراني من خلالها بالمعلومات اللازمة، والتي ساعدتني في إنجاز كثير من متطلبات الدراسة.

ولا أنسى أن أتوجه بالشكر العميق إلى الكاتب الأستاذ ماجد كيالي، على تواصله معي على الرغم من البعد المكاني، ودعمه لي ومعلوماته القيمة التي أفادتني كثيرا في إعطاء الدراسة مضمونا ذا فائدة.

كما أشكر مدرائي وزملائي في العمل (الأخ جمال شواهنة، الأخ عبد الحكيم عبد الرازق، عبد الكريم أبو عطا، الأخ هاني صلاحات)، وكل الزملاء، الذين أتاحوا لي المجال لإتمام هذا العمل، وقدموا لي الوقت الكافي.

كما أخص بالشكر الأخ عبد الحي أبو ليل من مكتبة جامعة النجاح الوطنية، وأدعو الله أن يجزيه كل خير.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	ت
شكر وتقدير	ث
قائمة المحتويات	ج
الملخص باللغة العربية	ذ
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	1
مقدمة	2
مشكلة الدراسة وأهميتها	3
أهداف الدراسة	4
أسئلة الدراسة	5
منهجية الدراسة	6
الفرضيات	7
الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني: نشأة الحركة وتطورها	11
مقدمة	12
إرهاصات التشكيل	13
مرحلة التأسيس الفعلي	15
الموقف من منظمة التحرير	18
ردود الفعل العربية الرسمية على إنشاء الحركة	19
موقف الحركات والأحزاب العربية في تلك الفترة من الحركة	21
بداية العمل العسكري	22
حركة فتح في الأردن	23
معركة الكرامة وازدياد شعبية حركة فتح	25
محاولة الاستيلاء على م.ت.ف	26
بداية النهاية للوجود الفتحاوي في الأردن	27
حركة فتح في لبنان	30
ما بعد لبنان	34

الموضوع	الصفحة
العودة إلى الضفة وغزة	37
خلاصة	38
الفصل الثالث: الأسس الفكرية لحركة فتح	41
تمهيد	42
تعريف التنظيم وأنواعه	42
أهداف الحركة ووسائلها	44
الفكر السياسي الفتحاوي	46
مبادئ حركة فتح	48
تطور الفكر السياسي الفتحاوي	54
الفكر الثوري (الكفاح المسلح)	54
مرحلة الدولة الديمقراطية	56
برنامج النقاط العشر	58
مرحلة أوسلو والحل السلمي	62
وقفات على المراحل التي مرت بها الحركة	64
خلاصة	67
الفصل الرابع: حركة فتح بين النضال السياسي والعمل العسكري	69
تمهيد	70
مفهوم العمل العسكري والكفاح المسلح	70
أسباب تبني الكفاح المسلح	71
مراحل الكفاح المسلح	72
وقفات على العمل العسكري	75
جاهزية القيام بالعمل المسلح	76
تأثير الكفاح المسلح على الأنظمة العربية	77
الهدف من الكفاح المسلح	78
عدم التوافق بين المفهوم النظري والممارسة العملية للكفاح المسلح	78
عدم تحديد ووضوح العلاقة بين العمل السياسي والعمل العسكري	78
ايجابيات الكفاح المسلح	87

الموضوع	الصفحة
خلاصة	88
الفصل الخامس: أزمة حركة فتح	90
تمهيد	91
حركة فتح بين البرنامج والنخبة	91
آلية اتخاذ القرار داخل حركة فتح	94
دور اللجنة المركزية في أزمة فتح	98
حركة فتح بين التنظيم الثوري وحزب السلطة	100
حركة فتح بين القيادة التقليدية والجيل الشاب	104
حركة فتح والجمهور	109
خلاصة	110
الفصل السادس: حركة فتح والتنمية السياسية	112
مقدمة	113
مفهوم التنمية السياسية	114
معايير التنمية السياسية	116
إشكالية التنمية في ظل الاحتلال	118
مساهمة حركة فتح في التنمية السياسية الفلسطينية	120
حركة فتح ومقاومة الاحتلال	120
إنجازات حركة فتح	125
حركة فتح والبناء الداخلي	128
حركة فتح والديمقراطية	129
أثر الاحتلال الإسرائيلي على موضوعة الديمقراطية	135
أثر حركة فتح على دمقرطة السلطة	136
حركة فتح والتعددية	144
فصل السلطات الثلاث	147
استقلال وفاعلية القضاء	148
حقوق الإنسان	149
المعوقات أمام حركة فتح لتحقيق تنمية سياسية	154

الموضوع	الصفحة
خلاصة	156
الفصل السابع: أثر انتفاضة الأقصى على حركة فتح	157
مقدمة	158
انتفاضة الأقصى وأثرها على حركة فتح	159
كتائب شهداء الأقصى... العمل المسلح والبرنامج السياسي	162
تشكيل الكتائب تحول فكري أم ضرورة ميدانية	164
العلاقة مع حركة فتح والتأثير المتبادل	166
حركة فتح والانتخابات التشريعية الثانية	174
البرايمرز بين الإصلاح والمصلحة الخاصة	175
حركة فتح في المعارضة	181
خلاصة	190
استنتاجات وتوصيات	192
قائمة المراجع	199
الملخص باللغة الإنجليزية	b

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح وأثرها على
التنمية السياسية في فلسطين 1993-2006

إعداد
محمد شهيل يوسف احمد
إشراف
الدكتور رائد نعيرات

الملخص

عالجت الدراسة قضية تأثير حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح على موضوعة التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، منذ عام 1993 وحتى عام 2006. وذلك من خلال زاويتين رئيسيَّتيْن تُعبِّران عن مضمون التنمية السياسية الفلسطينية. الزاوية الأولى تتعلق بدور حركة فتح في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، ومساهمتها في التخلص منه. والزاوية الثانية تعالج قضية البناء الداخلي وما يتعلق به من مواضيع الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وسيادة القانون وغيرها.

تناول الباحث في بداية الدراسة إرهاصات تشكيل حركة فتح، والدوافع والأسباب التي أدت إلى نشوء الحركة، والمراحل التي مرت بها، بدءاً من مرحلة التكوين في دول الخليج والكويت على وجه الخصوص، ثم الانتقال إلى الأردن والصراع الذي نشا بين الفصائل الفلسطينية وبين النظام الأردني، والذي كانت نتيجته إنهاء التواجد الفلسطيني (المنظمات الفلسطينية) ومن ضمنها حركة فتح في الأردن، ثم الانتقال إلى لبنان ومن بعدها تونس، وصولا إلى العودة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة من بعد توقيع اتفاق اوسلو. وقد تم تناول الموضوع بصورة تاريخية ومضمون تحليلي لتوضيح مجمل التغيرات التي واكبت مسيرة حركة فتح على مدى أربعة عقود من عمرها. حيث تبين أن الخط الذي سارت عليه الحركة، اتخذ منحى انحداريا فيما يتعلق بأهدافها وفعاليتها. كما حمل العديد من التغيرات على صعيد فكرها ومبادئها العملية وتطبيقها على أرض الواقع، خلافا لما هو منصوص عليه في النظام الأساسي للحركة، ومبادئها المكتوبة.

كما تم بحث الأسس الفكرية لحركة فتح من خلال التطرق إلى موضوعة الفكر لـــدى الحركـــة، والتطرق إلى إشكالية وجود أو عدم وجود ايدولوجية لدى فتح، ومن ثم توضيح أهداف الحركـــة ووسائلها ومبادئها. ودراسة الفكر السياسي الفتحاوي والمراحل التي مر بها. وقد خلص الباحث إلى أن عدم امتلاك حركة فتح لأيدولوجيا واضحة، وتمتعها بعباءة فكرية فضفاضـــة، أدى إلـــى العديد من المشاكل والصعوبات التي حالت دون تحقيق الحركة لأهدافها التي تبنتها.

إضافة إلى ذلك، فقد تم تناول قضية العمل السياسي والعمل العسكري داخل الحركة، مع تركيـــز على العمل العسكري كونه الأكثر إثارة للجدل في هذه الفترة؛ وذلك من خـــلال طـــرح مفهـــوم الحركة للكفاح المسلح، ومدى انسجام سلوكياتها وممارساتها مع هذا المفهوم، والمراحل التي مر بها العمل المسلح، والتوافق بين العمل السياسي والعمل العسكري. وخلـــص الباحـــث إلـــى أن إخفاقات حركة فتح في التوفيق بين العمل السياسي والعمل العسكري، كانت أعلى من نجاحاتها.

كما جرى الحديث حول الأزمات التي تعيشها حركة فتح والمتمثلة في أزمة البرنامج والنخبـــة، ومشكلة الحركة في التوفيق بين كونها حركة تحرر وطني من جهة، وكونها حزب السلطة مـــن جهة أخرى، كما تناولت الدراسة الأزمة بين القيادة التقليدية والجيل الشـــاب داخـــل الحركـــة، وأخيرا أزمة حركة فتح ومشكلتها مع الجمهور، مع محاولة التطرق إلى دور اللجنة المركزيـــة في أزمة حركة فتح. وتبين أن العبء الأكبر من المسؤولية عن الخلل الذي أصاب الحركة فـــي مختلف المجالات تتحمل مسؤوليته اللجنة المركزية كونها هي المسيطر الفعلـــي علـــى شـــؤون الحركة.

ومن ثم تمت معالجة قضية حركة فتح والتنمية السياسية، من خلال محاولة دراسة تأثير الحركة على مختلف محددات ومعايير التنمية السياسية، التي تم تقسيمها إلى جزئين رئيسيَّيْن كما ذكرنا، الجزء الأول هو مساهمة الحركة في التخلص من الاحتلال، والجزء الأخر هو مســـاهمتها فـــي قضايا الديمقراطية، والتعددية، وحقوق الإنسان، وغيرها من القضايا. كما تم التطرق إلى مشكلة تأثير الاحتلال على التنمية، وطبيعة هذا التأثير. وخلصت الدراسة في هـــذا الفصـــل إلـــى أن

مساهمة حركة فتح في قضية التنمية السياسية، كانت أقل من السقف المتوقع، ويعود ذلك إلى عدة أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

كما تم مناقشة تأثير انتفاضة الأقصى على حركة فتح، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، والتطرق إلى الانتخابات التشريعية الثانية، وانتخابات البرايمرز الداخلية، وطبيعة الموقف والسلوك الذي اتخذته الحركة في أعقاب هزيمتها في الانتخابات التشريعية، وتحولها إلى معارضة لأول مرة في تاريخها. وقد اتضح أن حركة فتح، وعلى الرغم من عظم الخسارة التي منيت بها، فإن ردة فعلها لم تكن بمستوى هذه الخسارة، وأن جهودها في مراجعة الذات وتقييمها، بقيت محدودة.

ومن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة: أن مساهمة حركة فتح في تعزيز قضية التنمية السياسية لم يكن وفق الحجم المتوقع منها، سواء على مستوى مقاومة الاحتلال أو قضايا البناء الداخلي، ويعود ذلك لعدة أسباب ذاتية وموضوعية.

كما أن حركة فتح تعاني في الوقت الحالي من حالة لا توازن، وضياع في الهوية الذاتية، هذه الحالة إذا لم يتم معالجتها، فإن الحركة ستعاني مستقبلاً الكثير من المشاكل الأخرى بسببها.

ويرى الباحث أن حركة فتح عانت من مشكلة عدم التوفيق بين العمل السياسي والعسكري، في معظم مراحل مسيرتها، ولا زالت تعاني من هذه المشكلة حتى هذه الأيام، وقد أدت هذه الإشكالية إلى زيادة التعقيدات أمام حركة فتح لتحقيق تنمية سياسية فلسطينية.

ويعتقد الباحث أن الحل الأفضل لمعظم المشاكل التي تعاني منها حركة فتح، يتمثل في عقد المؤتمر السادس للحركة، الذي سيشكل أرضية صلبة تستطيع الحركة أن تنطلق منها في مواجهة التحديات التي تواجهها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن حركة فتح على الرغم من عدم نجاحها في تحقيق الحرية الكاملة للشعب الفلسطيني، وعدم مقدرتها على التخلص من الاحتلال، سجلت العديد من الإنجازات على

صعيد القضية الفلسطينية، أهمها بلورة الهوية الفلسطينية، وترسيخ الكيانية الفلسطينية في مواجهة المشاريع الصهيونية التي تهدف إلى إلغاء الكيان الفلسطيني.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعتبر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح واحدة من أكثر الحركات الفلسطينية تأثيراً على مجمل مراحل القضية الفلسطينية، وقد مرت الحركة بمراحل متعددة، منها مرحلة العمل العسكري أو ما يسمى في أدبيات الحركة بالكفاح المسلح، ومنها مرحلة العمل السياسي والتي برزت بشكل واضح وفعال في عشر السنوات الأخيرة؛ وهي مرحلة السلطة الفلسطينية. وخاضت العديد من التجارب، وأثارت الكثير من الجدل والنقاش على الساحة الفلسطينية والعربية والدولية. وقد شكلت الحركة على مدى سنوات عمرها محورا من محاور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت في أغلب المراحل اللاعب الأساسي على ساحة الصراع، وعلى الرغم من مرور حوالي أربعين عاماً على تأسيس الحركة، إلا أنها لا تزال تحتل موقعا متقدما على ساحة الصراع، بشقيه السياسي والعسكري، لا سيما بعد أن أصبحت الركيزة الأساسية في السلطة الفلسطينية، بحيث أضحت محوراً لأي عمل تقوم به السلطة.

إلا أن الحركة مرت وتمر بالكثير من المشاكل والصعوبات والعقبات. وعانت وما زالت من مشاكل جمة، منها ما هو ذاتي يتعلق بالتنظيم الداخلي والعناصر الداخلية، ومنها ما هو موضوعي يتعلق بالظروف المحيطة سواء منها العربية أو الدولية. ولم تقتصر تلك التغيرات والمشاكل التي تمر بها الحركة في التأثير على الوضع الداخلي، بل امتدت إلى مجمل القضية الفلسطينية، وأصبحت متغيراً هاما في التأثير على مجمل الأوضاع على الساحة الفلسطينية.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة بالنظر إلى المحاور الأساسية التي تحاول معالجتها. فعلى الرغم من مرور حوالي أربعين عاماً على تأسيس الحركة، إلا أن التساؤل المطروح حول مدى تحقيق الحركة لأهدافها بقي معلقا ويحتاج إلى جهد وبحث من أجل إيجاد إجابة عليه، كذلك نلاحظ أن الحركة وقعت في إشكاليات كثيرة على مدار سنوات عمرها الاثنتين والأربعين. منها مشاكل داخلية تتعلق بالتنظيم والتنافس التنظيمي، الذي لم يأخذ شكلا إيجابيا كما هو مفروض، ومنها ما يعود إلى الخلاف الفكري أو الأيديولوجي – إن صح التعبير – من خلال الاختلاف في الرؤى

والتطلعات لاستراتيجية الحركة، ودور الحركة في كل مرحلة من المراحل، الأمر الذي أوصل الحركة – في كثير من الأحيان – إلى الاقتتال الداخلي، أو على اقل المستويات أدى إلى تفسُّخ العلاقة الفتحاوية الداخلية، وبروز الاستقطابات والتجمعات ذات السياسات المتنافرة داخل الحركة. ويرى الباحث أن الحركة لا تزال غير قادرة على معالجة كل هذه الأزمات، وأنها تتجه نحو مزيد منها، الأمر الذي من شانه أن ينعكس وبشكل حاد على موضوعة التنمية السياسية الفلسطينية بمختلف تجلياتها وأشكالها.

أهمية الدراسة:

إن لكل دراسة علمية أهميتها التي تحث الباحث على إجرائها، وسبر أغوارها في محاولة منه للإجابة على عدد من التساؤلات التي تعتبر محورا لدراسته. وتكمن أهمية الدراسة النظرية في كونها تعالج موضوعا حساسا، يخص حركة فلسطينية ذات وزن وتأثير على الساحة الفلسطينية، وعلى مجمل القضية. وقد كتب الكثيرون عن حركة فتح، ونُشِرت الآلاف من المقالات والنشرات التي عالجت نقاطا محددة داخل الحركة، ولم تنجح كثير من الكتب في تجاوز أزمة الانتماء عند الكتابة حول الحركة. فقد عالجت هذه الكتب مواضيع مهمة داخل الحركة، إلا أنها طرحتها من وجهة نظر تنظيمية، تتجاوز في كثير من الأحيان الطبيعة الموضوعية التي تتطلبها الدراسات والأبحاث العلمية. وتظهر الأهمية من خلال حجم هذه الحركة وممارساتها المتعددة والممتدة على مدى حقبة زمنية طويلة زادت على الأربعين عاماً، وتأثيراتها متعددة المجالات. كما تستمد الدراسة أهميتها من خلال المواضيع التي تطرحها، والتي يراها الباحث حيوية وحساسة، وذات تأثير كبير على طبيعة الحركة ونشاطها وفعاليتها. وبالتالي على برامج الحركة وقدرتها على تحقيق أهدافها، والتي يُعتبر جزءٌ كبيرٌ منها ممثلا لأهداف الشعب الفلسطيني بشكل عام، مثل الحرية والاستقلال، وإنهاء الاحتلال.

أهداف الدراسة:-

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة عدة مواضيع يرى الباحث فيها أهمية قصوى، وتحتل بنظره أولوية لا بد من دراستها. ويمكن إجمال أهداف الدراسة بما يلي:-

1- البحث في مساهمة الحركة في تقريب الشعب الفلسطيني من أهدافه المتمثلة في التحرر والتخلص من الاحتلال، إضافة إلى محاولة دراسة ممارسة الحركة وأدائها في الحكم، ومساهمتها في تحقيق التنمية السياسية بمفرداتها المعروفة ضمن منظومة الديمقراطية، والتعددية السياسية، وحقوق الإنسان، وغيرها من المعايير الأخرى.

2- محاولة قراءة الجانب السياسي والجانب العسكري في عمل الحركة على مدار سنوات عمرها، ومدى التوافق أو عدمه بين كلا الجانبين، وأثر ذلك على الحركة، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام، وتأثير ذلك على قضية التنمية السياسية الفلسطينية.

3- محاولة التعرف على أبعاد النجاح والفشل لكلا الموضوعين السابقين، ومعرفة الإخفاقات أو النجاحات التي حققتها الحركة.

4- محاولة قياس مدى التزام الحركة بمبادئها وأهدافها التي نشأت عليها، وقياس التحولات والمستجدات التي طرأت، وتأثير هذه التطورات على مسيرة الحركة بشقيها الإيجابي والسلبي، وانعكاس ذلك على مسيرة الحركة.

5- محاولة التعرف على ملامح الأزمة داخل الحركة. وفي هذه الدراسة يحاول الباحث التركيز على متغيرين أساسيين في الحركة، هما النخبة والبرنامج. بمعنى دراسة المشكلة الداخلية للحركة، هل هي أزمة نخبة أم أزمة برنامج ؟ وانعكاس ذلك على التنمية السياسية الفلسطينية.

6- محاولة قياس مدى فعالية الحركة في التوفيق بين واقعها الذي تأسست عليه " الواقع الثوري " بصفتها حركة تحرر، والواقع الذي أملته الظروف والتطورات، وتحولها إلى إطار سياسي يتربع على قمة هرم السلطة الفلسطينية، وتأثير ذلك على الحركة، وعلى التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

7- محاولة دراسة تأثير إنتفاضة الأقصى على حركة فتح، إضافة إلى تأثير كتائب شهداء الأقصى على الحركة، وعلاقة ذلك بالتنمية السياسية الفلسطينية.

أسئلة الدراسة:-

تحاول الدراسة الإجابة على عدد من التساؤلات الجوهرية:-

1- ما هو أثر الحركة على مجمل أهداف الشعب الفلسطيني المتمثلة بالحرية، والاستقلال، وإنهاء الاحتلال ؟

2- ما مدى نجاح الحركة في استخدام الجانبين السياسي والعسكري في نشاطها؟ وقدرتها على التوفيق بين كلا الجانبين. بكلمات أخرى: هل نجحت الحركة في ضبط التوقيت لكلا النشاطين – السياسي والعسكري – بحيث ساهم كل منهما في خدمة الجانب الآخر، وبالتالي خدمة الهدف العام للحركة ؟ وما هو الأثر المحتمل لهذا النجاح أو الفشل على قضية التنمية السياسية الفلسطينية ؟

3- هل استطاعت الحركة الحفاظ على مبادئها، وأسسها، وأهدافها، ومنطلقاتها التي أعلنت عنها منذ بداية تشكيلها؟ أم أنها أصبحت حركة مرهونة بالتطورات والظروف الدولية والإقليمية، على حساب مبادئها وأهدافها ؟

4- هل تعاني حركة فتح من أزمة نخبة أم أزمة برنامج ؟ وكيف أثَّر ذلك على موضوعة التنمية السياسية الفلسطينية؟

5- ما مدى تأثر الحركة بانبثاق السلطة الفلسطينية ؟ وهل استطاعت التوفيق بين واقعها الثوري- كحركة تحرر وطني- وواقعها السياسي، كحركة تحتل المرتبة الأولى في مواقع ومراكز السلطة الفلسطينية ؟ وما هي الانعكاسات المحتملة لهذا التأثر على التنمية السياسية الفلسطينية؟

6- هل يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للحركة قد ذاب داخل مؤسسات السلطة ولم يعد له ذلك الكيان المستقل؟ أم أن العكس هو الذي حصل؟ بمعنى هل غابت السلطة الفلسطينية، بمؤسساتها وأطرها داخل حركة فتح، وأصبحت ظلاً لهذه الحركة بإيجابياتها وسلبياتها ؟ وكيف يمكن أن ينعكس ذلك على التنمية السياسية الفلسطينية ؟

7- هل صحيح أن الصراعات بين الجيل الشاب والحرس القديم في الحركة لعبت دورا أساسيا في تراجع الحركة ؟ وما مدى هذا التأثير ؟

منهجية الدراسة:-

إن لكل ظاهرة أو مشكلة بعض الخصائص التي تفرض على الباحث منهجاً معيناً لدراستها، وفي هذه الدراسة، سيستخدم الباحث أكثرَ من منهج علمي، حيث سيستخدم المنهج التاريخي في بعض الأجزاء، في توضيح نشأة الحركة وإرهاصاتها الأولى، من خلال تتبع المراحل التي تشكلت خلالها، وعوامل تشكلها، عبر الفترة الزمنية الماضية. إذ أن دراسة الماضي ترتبط بعلاقة سببية مع الحياة الحاضرة، فالحياة الاجتماعية تتميز بالديناميكية، ولهذا يجب التنبؤ من خلال دراسة الحاضر والماضي بمراحل التطور المتعاقبة. كما سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة أجزاء أخرى، مثل طبيعة عمل الحركة ودورها في إدارة الصراع، وطبيعة تعاملها مع العمل العسكري والسياسي وغيرها من القضايا التي تحتاج إلى التحليل؛ بهدف لفت النظر إلى أبعاد هذه المشكلة والعواقب المترتبة عليها.

الفرضيات:-

تنطلق هذه الدراسة من عدة فرضيات:-

1- إن الوتيرة التي سارت بها حركة فتح على مدار أربعين سنة من عمرها، لم تساهم في خلق تنمية سياسية فلسطينية، سواء بالنسبة لمقاومة الاحتلال وتحرير الأرض الفلسطينية المحتلة، أو ممارسة الحكم الصالح من خلال تجربة عشر السنوات التي خاضتها الحركة في الحكم في السلطة الفلسطينية.

2- إن عدم وجود أيدولوجية ثابتة للحركة، أدى إلى أضعاف قدرة الحركة على ضبط إيقاعها، وبالتالي قادها إلى سلسلة من التراجعات والإخفاقات. وعلى صعيد آخر أدى غياب الأيدولوجيا إلى تضارب في العمل السياسي والعسكري لدى الحركة؛ الأمر الذي أثّر بشكل سلبي عليها، والذي قاد بدوره إلى التأثير سلبيا على قضية التنمية السياسية في فلسطين.

3- تعاني حركة فتح من أزمة نخبة داخل صفوفها، بشكل أثر سلبياً على وضع الحركة، وقادها إلى سلسلة من التراجعات والإخفاقات، والتي أدت بدورها إلى إضعاف مقومات التنمية السياسية الفلسطينية.

4- لم تنجح حركة فتح في التوفيق بين قضيتي الكفاح المسلح " العمل العسكري "، وبين النضال السياسي، بمعنى أن الحركة لم تستطع توظيف العمل العسكري بأشكاله وظروفه الزمانية والمكانية لخدمة العمل السياسي، وقد أثر ذلك بشكل عكسي على قضية التنمية السياسية في فلسطين.

الدراسات السابقة

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على عدد من الكتب التي ألقت الضوء على حركة فتح في كثير من جوانبها، وكذلك استعان الباحث بأدبيات الحركة ونشراتها، إضافة إلى الاستعانة بعدد من المواقع الالكترونية وما نُشر فيها بخصوص موضوع الدراسة.

وقد واجه الباحث عدة مشاكل أثناء إعداد الدراسة، من أهمها قلة المصادر، وعلى وجه الخصوص الكتب التي كُتبت حول الموضوع؛ حيث أن غالبية ما نُشر حول حركة فتح يتناول نواحٍ تاريخية بحتة. الأمر الذي حاول الباحث تعويضه من خلال الاستعانة بالمواقع الالكترونية، وما نشر فيها من مقالات وتحليلات، خصوصا ما يخص المراحل الأخيرة من عمر الحركة، والتغيرات التي طرأت عليها خلال هذه المراحل.

ومن أهم المصادر التي تم الرجوع إليها في هذه الدراسة:-

1-حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى[1]:

تطرقت هذه الدراسة إلى العوامل التاريخية، والظروف التي سبقت تشكيل الحركة. وركزت على الجناح العسكري للحركة المسمى قوات العاصفة، وتتناول الإرهاصات الأولى وأسباب

(1) بدوان، علي و السهلي، نبيل: حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

التأسيس وعوامله، في كل من قطاع غزة، وسوريا، ولبنان، والأردن، ولاحقا دول الخليج العربي، حيث انطلقت الحركة بشكلها الفعلي والعملي. وقد أخذت الدراسة بعين الاعتبار المراحل الحساسة التي مرت بها حركة "فتح"، وطبيعة الشخصيات القيادية داخل الحركة وتأثيرها على هذه الأخيرة. وتتناول الدراسة تلك الخلافات أو الاختلافات التي صاحبت انطلاق العمل العسكري الفتحاوي.

كما عالجت الدراسة المراحل التي مر بها الجناح العسكري لحركة فتح – قوات العاصفة– منذ بدايات التشكيل، وصولا إلى ما أطلقت عليه الدراسة مرحلة التجييش التي عاشتها حركة "فتح" مع تضخم جهازها العسكري، واتساع مدى انتشار قوات العاصفة من جبهة أغوار الأردن، وصولاً إلى جنوب لبنان، حتى الانسحاب الفلسطيني من لبنان عام 1982، وتحول الجبهة إلى الداخل الفلسطيني وتغير البوصلة الفتحاوية التي بدأت تتجه نحو الداخل. وبعد ذلك تتناول الدراسة الانتفاضة الأولى وكذلك الإنتفاصة الثانية –إنتفاضة الأقصى – وبروز الأجنحة العسكرية المختلفة في الداخل الفلسطيني كالفهد الأسود، وصقور فتح، والجيش الشعبي، وكتائب العودة، وصولاً إلى كتائب شهداء الأقصى التي انطلقت من بيت لحم، وامتدت إلى عموم الضفة الغربية، وقطاع غزة، في تشرين أول / أكتوبر عام 2001، بعد اغتيال الشهيد حسين عبيات، وباعتبارها الوريث الأصيل لقوات العاصفة، وفي ظل منافسة شديدة مع التيار الإسلامي بجناحيه المسلحين: كتائب الشهيد عزالدين القسام وسرايا القدس. وتتعرض الدراسة إلى وجهات النظر الفتحاوية حول الكتائب. والتي يمكن تلخيصها بالتالي:–

الأولى تدفع باتجاه ضرورة تشجيع كتائب شهداء الأقصى وتبنيها كغطاء تنظيمي يمكن له منافسة كتائب القسام في هذه المرحلة.

والنظرة الثانية تعارض وجود الكتائب بصفتها جناحا عسكريا للحركة، وترى أنها أصبحت تشكل عبئا على السلطة الفلسطينية في الساحتين الداخلية والخارجية. أما الرأي الثالث فتتمحور وجهة نظره حول الموازنة بين محاولة الوصول إلى تهدئة مع الاحتلال. ومحاولة توفير الحماية لعناصر الكتائب.

2- **حركة فتح والتنظيم الذي نريد**[1]:

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات والمقالات التي كتبها المؤلف في عدد من الصحف المحلية والعربية، ويغلب على الكتاب الطابع النقدي، حيث يحاول المؤلف إبراز نقاط الضعف التي تعاني منها الحركة، من خلال نظرة تنظيمية فتحاوية. وقد عالج الكتاب العديد من المواضيع التي خرجت في بعض الأحيان عن الخصوصية الفتحاوية، لتصل إلى الحديث عن المجتمع الفلسطيني، وما يعاني منه على مستوى اجتماعي من تناقضات ومساوئ. كما يتطرق الكتاب إلى العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت على الحركة، مثل طبيعة المجتمع والسلطة السياسية، والعدو، والعوامل الداخلية المتعلقة بأطر التنظيم وجسده ولوائحه التنظيم .

3- **الانعطافات الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - 1958 – 1968**[2]:

تناولت الدراسةِ حركة فتح وهي على رأسِ منظمةِ التحريرِ الفلسطينيةِ. حيث اعتبر الباحث أن الفترة من 1969-1983م، كانت من أكثر الفترات التي مرت على الحركة نشاطا وتفاعلا. وأن الحركة شهدت خلال هذه الفترة تغيراتٍ وتفاعلاتٍ عميقة كان لا بد من دراستها، حيث أنها أثَّرت بشكل فعال على مستقبل الحركة، وكذلك على القضية الفلسطينية بأكملها. وقد بحثت الدراسة في نشأة الحركة، وعوامل النشأة، إضافة إلى دراسة لبعض من قادة الحركة ومؤسسيها، كما تتناول أهدافها ووسائلها المنصوص عليها في أدبياتها، والتنظيم والعضوية، والتمويل والإعلام، والطرق التي اتبعتها في السيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية، وغيرها من الأمور التي رأى الباحث أنها ذات تأثير على الحركة.

4- بيانات حركة فتح.

5- ميثاق الحركة.

6- محاضر الاجتماعات والنقاشات التي عقدتها الحركة على مختلف مستوياتها، المجلس المركزي، المجلس الثوري، اللجنة الحركية العليا وغيرها.

---

(1) أبو بكر، بكر: حركة فتح والتنظيم الذي نريده، عناة للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين، 2003.

(2)عدوان، عصام محمد علي: الانعطافات الفلسطينية، حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح - 1958 – 1968، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

الفصل الثاني

نشأة الحركة وتطورها

مقدمة

لقد كان تأثير نكبة 1948 حاداً ومزلزلاً على الشعب الفلسطيني ومستقبله، حيث أدت هذه النكبة وتداعياتها إلى تفسخ في مضمون الكيان الفلسطيني على عدة أصعدة، سواءً على الصعيد السياسي ومضمون الكيان الفلسطيني، أو على الصعيد الجغرافي والتواصل الطبيعي لفلسطين التاريخية، أو على المستوى القومي ومدى الامتداد والتواصل الفلسطيني مع المحيط العربي والإقليمي[1]، كذلك على المستوى القيادي حيث تركت هذه الأحداث الساحة الفلسطينية بلا قيادة فعلية، بعد تشتت القيادة التقليدية، التي لم يكن لها تأثير فعلي على الساحة الفلسطينية. فقد أدت الهزيمة العربية في فلسطين، وقيام إسرائيل عام 1948 إلى تشتت المجتمع الفلسطيني، وإحداث حالة من البؤس والضياع لأبنائه، والى عزل العامل الفلسطيني عن قيادة الصراع ضد الوجود الإسرائيلي، وتولي النظم العربية – بديلاً عن الفلسطينيين– قيادة هذا الصراع، من أجل تحرير فلسطين، دون أن يكون لتلك النظم استراتيجية شاملة، جماعية أو فردية، واضحة للتحرير[2].

إضافة لذلك، لم يكن لدى غالبية الفلسطينيين أية ثقة في الأنظمة العربية، وكانوا يعتبرون أن هذه الأنظمة كانت تسعى للسيطرة على القرار الفلسطيني، وأنه لا بد من اعتماد الفلسطينيين على أنفسهم من أجل استعادة حقوقهم، وكان هذا السبب من أهم الأسباب التي أدت إلى نشوء حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح[3]. إذ كان الإيمان بان الحكومات العربية تسعى متعمدة للقضاء على الهوية الفلسطينية، يحتل حيزا مركزيا في تفكير حركة فتح[4]. وقد عزم مؤسسو الحركة على ضرورة التصدي لهذه المحاولات العربية، وبهذا الصدد يقول أبو إياد "وعلى هذا فإن مؤسسي فتح أقسموا اليمين على التصدي لكل محاولة لإخضاع الحركة الوطنية الفلسطينية لإشراف حكومة عربية كائنا ما كانت هذه الحكومة. وعلى السهر على ألا يستعيدها أي بلد

---

(1) صحيفة الانتفاضة(آفاق) . نشأة حركة فتح، http://www.fateh.net/public/derasat/2/10.ht، سحبت بتاريخ 2005/7/5.

(2) الحمد، جواد: المدخل إلى القضية الفلسطينية، مركز دراسات الشر ق الأوسط، ط6، ص 345.

(3) سيشار إليها في ثنايا الدراسة تحت مسمى حركة فتح، أو الحركة مالم يرد ما يدل على غير ذلك.

(4) صايغ، يزيد: الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993 رحلة الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، ص65.

شقيق إلى حظيرته"[1]. ويُعبِّر هذا القول عن عمق التخوفات الفلسطينية التي كانت تستشري في أذهان هؤلاء القادة الفلسطينيين، من محاولات السيطرة على القرار الفلسطيني، ومحاولة ممارسة دور الوصاية على الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

إرهاصات التشكيل

لم تكن نشأة حركة فتح وكما تشير الأدبيات، إلا تعبيراً عن حالة من اليقظة الذاتية لبعض الشباب الفلسطيني، الذي رأى أن الشعب الفلسطيني أصبح مشردا وأن الكيان الفلسطيني لم يعد له وجود. فبدأت محاولات من قبل بعض الشباب لإنشاء تجمع للفلسطينيين يحمل على كاهله هموم قضيته، ويحاول أن يسترجع حقوقه بيديه، بعد أن فشلت رهاناته على الدول العربية وجيوشها.

وفي الواقع فإن العديد من مؤسسي حركة فتح أمثال ياسر عرفات، وأبو جهاد، وأبو إياد وغيرهم، كانوا قد اندمجوا في البداية مع تجمعات عربية كانت تقاوم الاحتلال وتتبنى منهجا رافضا للواقع، مثلما كانت جماعة الإخوان المسلمين، والتي كان كثير من مؤسسي فتح الأوائل أعضاء فيها، حيث يذكر يزيد صايغ في كتابه (الحركة الوطنية الفلسطينية 1949-1993 الكفاح المسلح والبحث عن الدولة): "ومن الناشطين الفلسطينيين الذين اجتذبتهم جماعة الإخوان المسلمين سنة 1948 طالب الهندسة في جامعة القاهرة ذو العشرين عاما، محمد عبد الرؤوف القدوة الحسيني المعروف بياسر عرفات[2]". وذلك لشغفهم وتطلعهم إلى أية جهة أو تنظيم يتبنى فكرة المقاومة ويسعى لتحرير الأرض المغتصبة، أي إن هذه الفئة من الشباب الفلسطيني كانت تنظر إلى أي تجمع أو تنظيم يحمل همومها ويتبنى أهدافها، التي لم تكن تخرج في ذلك الوقت عن فكرة رئيسية واحدة، هي مقاومة المحتل الإسرائيلي وتجميع الجهود الفلسطينية بالدرجة الأولى، والعربية بالدرجة الثانية، للحفاظ على كينونة هذا الشعب، ومنعه من الاندثار. حيث كان التخوف البارز لدى نواة حركة فتح – وكما ورد في مجلة فلسطيننا- "المستعمرون خالقو

(1) خلف، صلاح: (أبو إياد) فلسطيني بلا هوية، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، أريك لورو، نقلها إلى العربية، نصير مروة، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، الكويت، بلا تاريخ، ص65.

(2) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 78.

إسرائيل لا يريدون أن يكون لنا كيان، إذ أن الشعب الفلسطيني المغلوب على أمره لا يستطيع أن يثور على اليهود ما دام ليس له كيان[1]".

ويعبِّر عن ذلك صخر حبش، أحد قياديي الحركة بقوله: "هل كان يمكن أن يحصل ما حصل من أن تصبح حركة فتح وتصبح الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية التي تقودها حركة فتح ملء العالم سمعه وبصره؟ السؤال إذا أجبنا أن هذا صحيح معناه أنه كان يمكن أن تجري كل الأمور بدون حركة فتح، لكن في رأينا أنه لو لم تولد حركة فتح كما ولدت، كان الشعب الفلسطيني سيولد حركة فتح بغض النظر عن الأشخاص، ولكن الفكرة كانت ضرورة حتمية[2]". والفكرة التي يشير إليها حبش في مقولته، هي فكرة تجميع الفلسطينيين، وبلورة هوية خاصة بهم؛ لمحاولة مواجهة الخطر الذي كان يسيطر على عقولهم وتفكيرهم.

مرحلة التأسيس الفعلي

يمكن القول: إن البداية الفعلية لتأسيس نواة حركة فتح، بدأت خلال فترة الخمسينات، عندما بدأ عدد من الطلاب الفلسطينيين الذين كانوا يدرسون في مصر بالتجمع في إطار ما سمي (اتحاد طلبة فلسطين) في القاهرة، حيث مثَّل هذا الاتحاد نقطة تجمع للطلاب الفلسطينيين الذين شردهم الاحتلال الإسرائيلي من أراضي عام 1948. ونظرا للفكرة السابقة والتي كانت تتضخم يوماً بعد يوم في عقول العديد من أبناء الشعب الفلسطيني المهجَّر، خصوصا المثقفين منهم، والهادفة إلى إنشاء تجمع فلسطيني يكون ناطقا باسم الفلسطينيين ولاماً لشملهم، فقد وجد هؤلاء الطلبة في الاتحاد ملجأً ومدخلاً لتنفيذ ما كانوا يتطلعون إليه.

وقد كان لهذا التجمع الطلابي الفلسطيني أثرٌ ملموسٌ وواضحٌ في تجميع الطلبة الفلسطينيين ضمن إطار موحد ناطق باسمهم، معبراً عن نظرتهم وآمالهم. وقد جاءت الفكرة الفعلية في تأسيس حركة فتح؛ نتيجة للعدوان الثلاثي على مصر. وبحسب ما قاله خليل الوزير أبو جهاد

---

(1) محاضرة صخر حبش في كادر قلنديا، www.sakher.org/arabic/lectures/41.htm - 51k، سحبت بتاريخ 2005/3/12.

(2) المصدر السابق.

في أثناء استرجاعه لذكريات تلك الفترة:" عندما وقع العدوان الثلاثي، واحتل العدو قطاع غـزة، كانت المسألة التي سيطرت على تفكيرنا هي: كيف يمكننـا أن نشـرك أعـداداً كبيـرة مـن الفلسطينيين في القطاع بنشاطنا المسلح؟[1]". والمقصود هنا بالنشاط المسلح تلك الأنشـطة التـي كان يخوضها بعض الفلسطينيين، ومن ضمنهم أبو إياد، بتوجيههم ضربات ضد قوات الاحتلال عن طريق قطاع غزة، حيث كان هاجس العمل العسكري وضرورة القيام بعمليـات وهجمـات ضد إسرائيل يسيطر على أذهان الشباب الفلسطيني. وفي حقيقة الأمر، فقد بـدأ تشـكل النـواة الصلبة القيادية الأولى لحركة فتح منذ العدوان الثلاثي والاجتياح الإسرائيلي الأول لقطاع غـزة عام 1956[2].

وقد كانت المرحلة الثانية من مراحل تكوين الحركة، هي انتقال هؤلاء الطلبة الذين نجحوا فـي تجميع أفكارهم وأهدافهم- على الرغم من كونها تتسم بالعمومية وعدم التحديد- إلى العمل بعـد مرحلة التخرج، حيث بدأ هؤلاء الشبان يستغلون مواقعهم في العمل، من أجل ترسيخ أفكـارهم وأهدافهم، ومحاولة إبرازها إلى حيِّز الوجود. وفي العاشر من تشرين الأول 1959، اجتمع عدة أشخاص منهم سراً في الكويت، حيث جرى التأسيس الأولي لحركة فتح، وتمت الموافقة علـى عدة وثائق، تدور حول بنية الحركة ونظامها الداخلي، واستراتيجيتها، وتكتيكها، ووسائل عملهـا وتمويلها. أما البرنامج السياسي للحركة فكانت الموافقة عليه تمت في مطلع 1958 مـن خـلال اتصالات شخصية، أو بواسطة المراسلات[3]. وتألفت أول خلية لفتح من خليل الوزير، وعـادل عبد الكريم، وعبد الله الدنان، وخالد عميرة، إضافة إلى توفيق شداد. وقـد صـاغ المؤسسـون وثيقتين تأسيسيتين هما: هيكل البناء الثوري، و بيان الحركة، واتفقوا على الاسم (فتح) وعلـى جذور بنيتها التنظيمية[4].

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 147-148.

(2) بدوان، نبيل و السهلي، علي: الانعطافات الفلسطينية، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005، ص37.

(3) الحمد، جواد: مصدر سبق ذكره، ص 349.

(4) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 49.

وفي عام 1959 ظهرت حركة فتح من خلال مجلة (فلسطيننا نداء الحياة)، حيث كان لهـا دورٌ في التعريف بحركة فتح ونشر أفكارها، وعن طريقها استطاعت الحركة أن تستقطب العديد من المجموعات الثورية الأُخرى[1]. وقد انضم إلى الحركة أعضاء سابقون في جماعـة الإخـوان المسلمين، منهم عبد الفتاح حمود، وماجد أبو شرار، وأحمد قريع، وغيرهم.

في بداية خريف 1964، تم عقد اجتماع في الكويت، ولكن هذه المـرة كـان الاجتمـاع أكثـر وضوحاً، حيث كانت الأفكار الرئيسية قد وُضِعت، وتم الاتفاق على الملامح الأساسـية للجسـم الفلسطيني، وفي هذا الاجتماع، كانت المناقشة تدور حول قضية بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة للحركة، وهي قضية البدء بالعمل العسكري المنظَّم، والذي ينطق باسم الحركة. وكانت المناقشة حامية وشديدة بين وجهتي نظر، الأولى تدفع باتجاه بدء العمل العسكري، وضرورة الإسراع في ذلك، كونه العلامة الأكثر وضوحاً، والطريقة الأنسب والأقصر، والأكثر فعالية، فـي الإعـلان عن ولادة جسم فلسطيني، يحمل الهم الفلسطيني ويدافع عنه، وأن الوضـع الفلسـطيني ناضـج بالنسبة للكفاح المسلح، وكان ياسر عرفات وأبو إياد صلاح خلف أبرز المؤيدين لهذا الخط، فيما مثَّل خالد الحسن أبرز منظِّري الجناح الثاني، الذي اعتبر أن البدء بالعمل العسكري وشن حرب العصابات، لا يزال أمرا مبكِّرا للغاية، خاصة وأن الحركة في بدايتها ولا تزال سيئة التجهيز[2]. ولم يتم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن في ذلك الاجتماع، فكان أن عُقِد اجتماع آخر في دمشـق، في شهر تشرين أول 1964 لكوادر فتح القيادية في البلدان المحاذية لإسرائيل، وخاصة لأطـر الضفة وغزة. أي تحديداً تلك المناطق التي ستنطلق منها أولى غارات الفدائيين ضد إسـرائيل. وفي نهاية المطاف، كانت الغلبة لأصحاب المشروع الأول، وبعد ذلك بأيام جرى توقيت ميعـاد أول عملية عسكرية ضد إسرائيل، فكان يوم 31 كانون الأول ديسمبر 1964[3].

---

(1)حركة فتح دراسة للكوادر، ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح، (1957-2003) ، http://www.t7de.com/koader.htm، سحبت بتاريخ 2005/3/13.

(2) أبو فخر، صقر: البقاء لفلسطين....ياسر عرفات نبي العودة المؤجلة، مركز الاعلام الفلسطيني، http://www.palestine-pmc.com/arabic/inside1.asp?x=1045&cat=6&opt=1

(3) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص81.

وكان إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية من الأسباب التي شكَّلت دافعاً لدى من نادوا بضـــرورة بدء العمل العسكري، الأمر الذي اضطر فتح إلى أن تبدأ نضالها المسلح في بداية عـــام 1965؛ كي لا يتم إجهاض الحركة الشعبية الفلسطينية، من خلال الشرعية العربية المسيطرة على منظمة التحرير[1].

الموقف من منظمة التحرير

على الرغم من تشكيل جسم فلسطيني أُسنِدت إليه متابعة شؤون القضية بأيد فلســطينية، والــذي تمثَّل بإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية عام 1964، برئاسة أحمد الشقيري، وبدعم مباشر مــن جمال عبد الناصر، الذي خشي أن يفلت زمام القضية من يديه[2]. فقــد اختلفــت فيــه الــرؤى والأهداف، بحيث كان الهدف الفلسطيني من وراء تشكيل المنظمة، الحفاظ على كيان فلسطيني، يمثِّل الفلسطينيين لدى الدول العربية، ويعمل على الوصول إلى القواعد السليمة لتنظيم الشــعب الفلسطيني، وتمكينه من القيام بدوره في تحرير وطنه وتقرير مصيره[3]. وكان الهدف العربــي محاولة حصار القرار الفلسطيني، والعمل الفلسطيني، والسيطرة على الحركات الفلسطينية، التي كانت تُعتبر بالنسبة لتلك الانظمة مناهضة لأهدافها ومخططاتها، إلا أن التفكير السابق لم يتوقف، بل على العكس من ذلك ازداد الشعور الفلسطيني بالمحاولات العربية الرسمية للســيطرة علــى القرار الفلسطيني، خصوصاً من قبل الأردن ومصر، ورغم كل الملاحظات والانتقــادات التــي رافقت تشكيل المنظمة، إلا أنها لم تواجه رفضا من القوى الفلسطينية الأساسية، حيث أيَّدت هذه القوى قيام المنظمة، ولكن مع الدعوة بأن يقوم هذا الكيان على أسس ثورية، وأن يكون مرتكــزا على الثورة المسلحة لا بديلا عنها[4].

حيث كان موقف حركة فتح، ظاهرياً، مؤيداً لإنشاء المنظمة. فقد دعــت عــن طريــق مجلــة فلسطيننا إلى الدعوة إلى تأسيس كيان منذ عام 1959م. "وكان لها موقف ايجابي من تحضيرات

(1) الحمد، جواد: مصدر سبق ذكره، ص 350.

(2) صالح، محسن محمد: الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية، تشرين ثاني، نوفمبر، 2003، ص6.

(3) المصدر السابق، ص346.

(4) نفس المصدر 347

الشقيري في هذا الاتجاه في خريف سنة 1963 [1]". إلا أنه ومن الناحية الفعلية، كان لدى الحركات الفلسطينية أو القوى الفلسطينية، وعلى رأسها حركة فتح، اعتراضاتٌ وتخوفاتٌ من قيام وإنشاء منظمة التحرير الفلسطينية بشكلها الأوَّلي، وذلك لارتباطها المباشر بالدول العربية، واعتبار أنها مجرد أداة تنفيذية بين يدي تلك الأنظمة. وبالرغم من ذلك – كما ذكر سابقا– لم تعبِّر أي من القوى الفلسطينية عن معارضتها لإنشاء المنظمة بشكل صريح أو مباشر.

وبدأت حركة فتح بإجراء اتصالات مباشرة مع أحمد الشقيري، رئيس المنظمة، لإيجاد نوع من التعاون بين الحركة والمنظمة، إلا أن نقاط الخلاف كانت أكثر من نقاط الالتقاء، ويعود سبب ذلك إلى السيطرة العربية الواضحة على منظمة التحرير، والنظرة التقليدية التي كانت حركة فتح تنظر إلى تلك الأنظمة من خلالها، والتي كانت السبب المباشر في عدم القدرة على إيجاد توازن ونقاط اندماج والتقاء بينهما.

ردود الفعل العربية الرسمية على إنشاء الحركة

لم تحظَ حركة فتح بالتأييد أو القبول لدى معظم الأنظمة العربية، التي كانت تعتبر أن ظهور مثل هذه الحركة، يعتبر خروجا عن خطها وتفكيرها، اللذَيْن يعتبران أية دعوة إلى مقاومة مسلحة من قبل الفلسطينيين، من شأنها أن تجرَّ الدول العربية إلى حرب أخرى مع إسرائيل، لا قِبَل لهم بها. وقد واجهت الحركة بمنهجها وفكرها الداعي إلى الكفاح المسلح، العديد من العقبات والصعوبات من قبل هذه الأنظمة، فبعد العملية العسكرية الأولى التي قامت بها فتح بتاريخ 31 كانون أول 1964، تنوعت الاتهامات وتعددت، فقد اتهمت السلطات المصرية الحركة آنذاك بأنها إخوان مسلمون متعصبون من عملاء الاستعمار. أما السعودية فكان رأيها أن هذه الحركة امتداد للشيوعية الدولية[2]. ويقول أبو إياد في كتابه فلسطيني بلا هوية: " فالفريق المصري علي عامر، الذي كان يشغل في تلك الحقبة منصب قائد القوات العربية الموحدة، وجَّه مذكرة إلى كافة الحكومات العربية، طالبا إليها قمع نشاطاتنا بشدة، لعدم إعطاء إسرائيل ذريعة لمهاجمة البلدان

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 170.

(2) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص 67.

العربية. فكان أن اغتنم الأردن ولبنان ذلك ليمنعا الصحافة حتى من ذكر اسم العاصفة، وهو الاسم الذي أطلقته الحركة على نفسها في المرحلة الأولى من مراحل العمل المسلح، قبل الإعلان عن اسم حركة فتح. وكان أن سقط أول شهيد لحركة فتح أحمد موسى برصاص أردني[1]".

يقول سليم الزعنون – رئيس المجلس الوطني الفلسطيني– في معرض حديثه عن تلك الفترة: "كانت هناك حيرة في المنطقة حول هوية هؤلاء الناس الذين يصدرون "فلسطيننا"، وبدأوا يتحركون باسم فتح، هذه الحيرة كانت تجعل مخابرات المنطقة العربية تتخبط في معرفة هويتهم، وكانت تحاول أن تسبغ عليهم الصفة التي تستطيع أن تعرِّفَها عن انتماءاتهم السابقة، ففي ليبيا عام 1963 إعتُقِل لنا شباب بتهمة البعث، وليبيا آنذاك كانت تكره البعثيين. وفي مصر كنا نُتَّهم بأننا إخوان مسلمون، وفي لبنان كنا نتهم بأننا شيوعيون. إذن كانت هذه المرحلة صعبة وشاقة، ولكنها أيضا كانت غنية ببناء العلاقات للحركة، غنية بالعمل واللقاءات وبناء الأطر والعلاقات مع الأحزاب والتيارات الفلسطينية والعربية، ومع الدول العربية المختلفة، وكانت غنية ببناء العلاقات مع حركات التحرر العالمية ودول العالم، وخاصة بعد افتتاح أول مكتب لحركة فتح، من أول دولة أيَّدت الحركة وهي (الجزائر)، وذاك في العام 1963 بادارة الشهيد أبو جهاد، كما قامت الحركة بتشكيل وفود لزيارة الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام، ويوغسلافيا، وألمانيا الديمقراطية في العام 1964، وجرت في هذه المرحلة محاولات للقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر، ولقاءات مع أحمد الشقيري ومع م.ت.ف، وتُعَدُّ المذكرة التي قدمتها الحركة لاجتماع الملوك والرؤساء العرب في القاهرة عام 1964، مذكرة تاريخية هامة، كانت ومجمل تحركات الحركة التي ذكرناها، من أبرز نشاطات هذه المرحلة والتي سبقت قرار الانطلاقة[2].

---

(1) خلف، صلاح: المصدر السابق، ص 67.

(2) صحيفة الانتفاضة، آفاق: نشأة حركة فتح، http://www.fateh.net/public/derasat/2/10.htm، سحبت 2005/5/27.

موقف الحركات والأحزاب العربية في تلك الفترة من الحركة

تناقضت طروحات حركة فتح، الداعية إلى الحفاظ على الهوية الفلسطينية، وتركيزها على البعد الفلسطيني بقوة، مع المعتقدات القومية لكل من حركة القوميين العرب، وحزب البعث، حيث اعتبرت حركة القوميين العرب حركة فتح أنها تحمل تهديداً مباشراً لعبد الناصر، وبلَّغت أعضاءها أن" فتح حركة مشبوهة مرتبطة بحلف (السنتو)، الذي يهدف إلى توريط عبد الناصر في معركة هو غير مستعد لها، الأمر الذي سيؤدي إلى هزيمته[1]." فقد اعتبرت الحركة القومية، أن فتح تحمل فكرا قطرياً، يتعارض ويتناقض مع طروحاتها، وكان لذلك أثرٌ واضح في تكوين فكر خاص لدى حركة فتح، أدى إلى إعطائها شخصية مستقلة، ميَّزتها عن معظم الحركات العربية التي كانت فاعلة في تلك الفترة. حيث أن حركة القوميين العرب كانت تنادي بضرورة الوحدة العربية كطريق وحيد لتحرير فلسطين. وعندما جاءت فتح، تبنَّت فكرة أن تحرير فلسطين هي طريق الوحدة العربية.

بداية العمل العسكري " المسلح"

كما ذكرنا سابقا، فإن من أساسيات الحركة التي ركزت عليها وأفردت لها مساحة واسعة، قضية الكفاح المسلح، وقد عوَّلت الحركة كثيرا على هذه القضية، حيث اعتبرت أن البدء بالعمليات العسكرية، سيؤدي إلى التفاف الجماهير حول الحركة، وسيمنحها مداً جماهيرياً وشعبية واسعة.

وقد دعت حركة فتح في هيكل البناء الثوري إلى " تأمين عضوية واسعة وعلى درجة عالية من التنظيم، تكديس المال والسلاح، تأسيس القواعد القتالية ونظم الاتصالات وشبكات الإمداد، جمع المعلومات الاستخباراتية عن الأهداف العسكرية والاقتصادية الحيوية الإسرائيلية[2]". وعلى الرغم من الاستعدادات النظرية، والإدراك لدى الجناح المتسرع أو المتحمس داخل حركة فتح، بضرورة الإعداد الجيد والتحضير لانطلاقة العمل العسكري، إلا أن أمراً من هذه الأمور لم يتحقق على أرض الواقع، حيث فشلت أول عملية لفتح قبل أن تبدأ. ففي 31 كانون أول اعتقلت

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 180.

(2) صايغ، يزيد: االمصدر السابق، ص197.

دورية لبنانية مجموعة فدائية كانت تخطِّط لتفجير محطة ضخ في شبكة المياه الرئيسية في إسرائيل[1].

على العموم، يمكن أن نلاحظ هنا ومن خلاله نقيس على المستقبل، الذي لم يخرج في إطاره العام عن حيثيات هذه البداية، وطرق التعامل مع العمل العسكري، حيث كان إصرار الجناح المتحمس داخل حركة فتح على بدء العمل العسكري، سبباً في عدم نجاعة وفعالية هذا العمل بالقدر المطلوب. وكان الهدف من وراء العمل هو الإعلان عن وجود منظمة فلسطينية، تتبنى العمل العسكري، من أجل إيقاظ روح المقاومة والعمل الفدائي، الذي أخذ يخفت تدريجياً بعد الهزيمة العربية أمام إسرائيل.

وقد اعتمدت فتح في تلك الفترة على سياسة التوريط الواعي للجماهير العربية والفلسطينية، وأعلنت أنها لا تسعى نحو توريط الدول العربية أو الحكومات، وذلك حتى تمتص قدر الإمكان تلك المعارضة التي كانت تواجهها من قبل الأنظمة العربية. وقد أكدت مراراً وتكراراً على أن أي صراع أو هجوم كلي خاطف على إسرائيل، لن يكون ذا تأثير كبير، وأن هزيمة إسرائيل لا تتأتى من خلال حرب صاعقة تخوضها الجيوش النظامية، إلا أن الحركة ظلت وفي نفس الوقت تعتبر أن" القضاء على صبغة الصهيونية للأرض المحتلة بشرية كانت أم اجتماعية، يحتاج إلى قوة هائلة، لا يمكن إلا للجيوش العربية تأمينها[2]".

وقد كانت منطلقات حركة فتح ترتكز على حرب الشعب، والثورة الشعبية المسلحة، التي لا تهددها الأسلحة الذرية، والتي تعتمد على الجماهير ودورها في حسم الصراع[3]. وقد يعتقد البعض أن استخدام مصطلح التوريط يعكس توجهاً سيئاً من قبل الحركة، إلا أن ما قصَدَته الحركة من خلال هذا المصطلح – حسب اعتقاد الباحث– هو إشراك الجمهور الفلسطيني في

(1) صايغ، يزيد: المصدر السابق، ص 210.

(2) صايغ، يزيد: المصدر السابق، ص196.

(3) الموقع الرسمي لحركة فتح: تطور الفكر السياسي لحركة فتح، http://www.fateh.net/public/newsletter/311098/2.htm

كافة أماكن تواجده، والجمهور العربي أيضا في معركة التحرير، التي تعتمد أساساً على هذا الجمهور.

مع انطلاقة العمل المسلح للحركة، ونظراً للتعطش الكبير لدى الجمهور الفلسطيني خاصة، والعربي بشكل عام، فقد لاقت طروحات فتح وممارساتها وهجماتها الفدائية على الأهداف الإسرائيلية، تأييداً وشعبيةً كبيرَيْن، أدَّيا إلى نجاح الحركة في مد أذرعها إلى الجماهير. وكان الإعلان الحقيقي عن ولادة حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، هو الأول من كانون الثاني عام 1965، مع بدء أول عملية عسكرية نفذتها الحركة ضد العدو الإسرائيلي.

حركة فتح في الأردن

بدأت الحركة في محاولة إقامة قواعد لها في مختلف الدول العربية، إضافة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، اللذَيْن لم يكونا خاضعَيْن للاحتلال حتى تلك اللحظة. ففي تلك الفترة قاد ياسر عرفات فريقا صغيرا، قوامه عبد العزيز شاهين أبو علي، وعبد الحميد القدسي، وتسللوا إلى الضفة الغربية لإعادة تنظيم خلايا فتح في الداخل، وشن العمليات ضد الاحتلال، وكلّف خليل الوزير تنظيم شبكة الإمداد وقواعد الإسناد السرية في الأردن. وفي 1967/8/28 بدأت العمليات العسكرية في ما اعتُبِر الانطلاقة الثانية لحركة فتح[1]. ومع توالي العمليات العسكرية للحركة، بدأت الضغوط العربية بالتزايد تدريجياً، حيث بدأت الدول العربية تستشعر خطورة الموقف والسياسة التي تتَّبِعها الحركة، والتي تهدف إلى توريط الجماهير العربية في الصراع مع إسرائيل. ويتضح ذلك من خلال حديث خالد الحسن، الذي يقول فيه: " إن عملنا العسكري يستثير رد فعلٍ إسرائيلي ضد شعبنا، الذي ينخرط في النضال بمساندة الجماهير العربية، وهذا يوسِّع دائرة الصراع ويجبر الحكومات العربية إما أن تشترك معنا أو أن تقف ضدنا، والوقوف ضدنا يعني الافتراق عن شعبها، الذي سيتحول عندئذ من الدور المساند إلى الدور الفاعل[2]".

(1) أبو فخر، صخر: حركة فتح، قافلة التيه الفلسطيني الطويل، 11 نوفمبر 2004
http://www.watan.com/print.php?sid=1348
(2) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص196.

وفي أعقاب هزيمة 1967، وعلى الرغم من المفاجأة القاسية التي تلقتها فتح والمنظمات الفلسطينية الأخرى بل والشعوب العربية بأكملها، والتي كانت تعول على قوة مصر وعبد الناصر الشيء الكثير. بدأت مرحلة من أهم المراحل وأقواها في عمر الحركة. يقول أبو إياد بهذا الخصوص:" وقد فتحت هزيمة الأيام الستة آفاقا جديدة أمام نمونا وتطورنا، فالنظام الأردني بات أضعف من أن يتصدى لمشروعنا، وأفرج الملك حسين عن مئات الوطنيين الفلسطينيين الذين كان قد سجنهم في السنوات التي سبقت النزاع. كما انه أغمض عينيه حين عمدنا إلى إقامة قواعد على طول نهر الأردن لتكون بمثابة نقاط إسناد لفدائيينا[1].

ويمكن القول أن الهزيمة العربية عام 1967 كان لها تأثيرات ايجابية على القوى الثورية الفلسطينية وفي مقدمتها حركة فتح من خلال النقاط التالية:-

1- أدى انهيار الجيوش النظامية العربية على النحو الذي قاد إلى هزيمة 1967، إلى وضع حد لمصادرة هذه الجيوش لحق الفدائيين الفلسطينيين في مقاتلة العدو.

3- أوجدت هذه الهزيمة استعداد قطاعات واسعة من الجماهير العربية لتبني توجيهات وسياسات فتح، حيث باتت الأخيرة هي الأمل الوحيد الباقي.

4- تراجع هيمنة أنظمة الحكم العربية وسيطرتها، وضعف قبضتها على حركة الجماهير؛ مما يعني قدرًا من الانفراج النسبي الذي يمكن الاستفادة منه[2].

معركة الكرامة وازدياد شعبية فتح

وفي 21 آذار 1968 قامت إسرائيل بشن هجوم واسع على قواعد المنظمات الفلسطينية الموجودة في غور الأردن، وقد جرت اشتباكات ومعارك عنيفة بين الفدائيين الفلسطينيين والجيش الأردني من جهة، وبين الجيش الإسرائيلي من جهة ثانية. وقد أظهر مقاتلو فتح، والفدائيون الفلسطينيون، شجاعة نادرة في هذه المعركة. وكان أن أثمرت هذه الشجاعة، وهذا

(1) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص 102.

(2) حسين، عماد: حركة فتح ما بين الثوابت والضغوط، سحبت بتاريخ2005/7/4
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article39.shtml

الصمود، عن تراجع القوات الإسرائيلية دون تحقيق أهدافها، حيث لم تنجح القوات الإسرائيلية خلال هذه الهجوم في تدمير القواعد الفدائية، أو القضاء على تواجدها في الأردن.

وعلى العكس من ذلك فقد أدت نتائج المعركة إلى ارتفاع أسهم حركة فتح خاصة، والحركة الفدائية عموماً، بشكل كبير. وبالرغم من أن خسائر الفدائيين والجيش الأردني كانت كبيرة، إلا أن النتائج السياسية لمعركة الكرامة فاقت أي توقع، فقد أصبحت حركة فتح قوة سياسية يحسب حسابها بالتأكيد. وعلى الأثر شرع آلاف المتطوعين يتدفقون على قواعد الحركة في الأردن، وعلى مكاتبها في العواصم العربية، وقامت بعض المجموعات الفدائية الصغيرة بحل تشكيلاتها والانضمام إلى فتح أمثال جبهة التحرير الوطني الفلسطينية ج.ت.ف، التي اندمجت بالحركة في 1968/9/13، ومنظمة طلائع الفداء لتحرير فلسطين"التي أعلنت اندماجها في 1968/9/7، وجبهة ثوار فلسطين، التي التحقت بالحركة أيضا في 1968/11/25[1].

وأصبحت الحركة الفدائية قوة معتبرة في الأردن، فقد اجتذبت معركة الكرامة سيلا من المتطوعين الفلسطينيين والعرب. وقد صرحت فتح، في 20أيار/مايو /1968: أن 20000 طالب وجندي سابق من مصر طلبوا الانضمام إليها، بينما أعلن مكتبها في بغداد أنه يتلقى 5000 طلب التحاق أسبوعيا[2].

محاولة الاستيلاء على م.ت.ف

كانت فتح في تلك الفترة تسعى نحو امتلاك واجهة سياسية رسمية تشكل لها غطاءً رسمياً، واعترافاً عربياً بنضالها وسياستها. ولهذا بدأت الاتجاهات تميل صوب منظمة التحرير الفلسطينية، وذلك لكونها جهة تلقى قبولا من عدد لا باس به من الدول العربية. ويمكنها أن توفر لها ما تحتاجه من اعتراف عربي رسمي وغطاء سياسي، من شأنه أن يعمل على إعطاء دفعة قوية للحركة. وبدأ العمل من خلال خطة تدريجية وضعتها حركة فتح، للتغلغل داخل منظمة التحرير الفلسطينية، والاستيلاء عليها، وبذلك يكون الممثل الشرعي للشعب والقضية الفلسطينية،

(1) أبو فخر، صقر، 11نوفمبر 2004، http://www.watan.com/print.php?sid=1348

(2) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 278.

هو بذاته حركة فتح. وبدأت الخطة في العمل بعد هزيمة 1967 مباشرة، واستثمرت أجواء الهزيمة في النظم العربية المؤيدة لمنظمة التحرير، وكذلك داخل الحركة نفسها، وبدأت بدفع عناصر من فتح داخل اللجان المختلفة، ثم كانت الخطوة الثانية بتحريك اللجان نفسها لإظهار ضعف القيادة، ثم تتحرك اللجان بشكل أكثر حدة وتطالب في 1967/12/14 بتنحية السيد/ أحمد الشقيري عن رئاسة المنظمة[1]. إلا أنه لا بد من الإشارة هنا إلى أنه لم يكن هناك إجماع عام لدى الحركة على قضية الحلول محل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، فقد كان البعض متخوفاً من أن تتأثر الحركة بالبيروقراطية، الأمر الذي يضعف من نقائها الثوري. وفي الواقع فإن المنظمات الفدائية لم تسيطر على م.ت.ف فعليا إلا في شباط 1969، خلال دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة، بعد أن كانت أمنت لنفسها خلال ذلك الأغلبية المطلقة في المقاعد. ثم عينت اللجنة التنفيذية الجديدة ياسر عرفات رئيسا لها[2]. وهكذا أصبحت فتح كبرى المنظمات الفلسطينية، واللاعب الأساسي والمسيطر على منظمة التحرير الفلسطينية، وابتدأت بذلك مرحلة جديدة من مراحل الحركة.

بداية النهاية للوجود الفتحاوي في الأردن

بدأت حركة فتح تزداد قوةً ونفوذاً، وأخذ المتطوعون للانضمام إليها يعدون بالآلاف. وقد كان لهذه التحولات آثارٌ كبيرةٌ على الساحة الأردنية، بالنسبة لمستقبل ومصير حركة فتح والمنظمات الفدائية الأخرى، وأدى تنامي شعبية الحركة إلى اعتقاد الكثيرين من قادتها وأفرادها بأنهم أصحاب القرار وأصحاب اليد الطولى في المملكة، الأمر الذي أثار حفيظة الملك حسين، وأثار مخاوفه من محاولات المنظمات الفلسطينية الاستيلاء على الحكم. فكان أن بدأ الملك بالتفكير جدياً في القضاء على هذه المنظمات ونشاطاتها على الساحة الأردنية، و قد كُتب الكثير عن العوامل الذاتية والموضوعية التي ساعدت الملك على الإطاحة بهذه المنظمات. ويكفي هنا أن نورد ما ذكره أبو إياد في كتابه (فلسطيني بلا هوية) حول تلك المرحلة، والدور الذي لعبه

(1) حسين، عماد: مصدر سبق ذكره، سحبت بتاريخ 2005/6/14
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article39.shtml
(2) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص 113.

الفلسطينيون في التسريع من إنهاء وجودهم على الساحة الأردنية، حيث يقول: "صحيح ولاريب أن العاهل الأردني لم يكن شغوفا بنا، وأنه برغم جميل كلماته، لم ينفك عن الدسيسة لإيرادنا مورد التهلكة، إلا أننا ساعدناه مساعدة عظيمة على بلوغ هدفه حين تعاظمت أخطاؤنا في التقدير، وكبواتنا، بل – ولم لا نقر ونقولها بصراحة؟ واستفزازاتنا. غير انه يظل أن الصدام كان أمرا مقضيا بحكم الأشياء ولا مفر منه[1]".

وفي الحقيقة، فإنَّ الملك حسين كانت له مطامعه الشخصية والخاصة في الضفة الغربية. وقد ساءه أن تظهر قوة فلسطينية مستقلة من شانها أن تقضي على أحلامه وطموحاته في السيطرة على الضفة الغربية. فكان أن استغل أخطاء المقاومة خير استغلال، وعمل على القضاء عليها. ففي شهرايلول من في العام 1970 هاجم الجيش الأردني القوات الفلسطينية في الأردن، بعد أن خطف رجال المقاومة أربع طائرات ركاب إلى مطار في صحراء المملكة، ووقعت اشتباكات بين الطرفين أسفرت عن سقوط ضحايا من كلا الجانبي، وعرفت بأحداث "أيلول الأسود[2]"

ولم تقف الأمور عند هذا الحد، حيث كان تصميم النظام الأردني على الإطاحة بالمقاومة وبالحركة الفدائية شديدا. كما أن أسباب الخلاف لم تكن قد زالت بين الملك والمنظمات الفدائية، وعلى العكس من ذلك، فقد ازداد التوتر بين الطرفين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 1970 بات الجيش الأردني مستعدا لاستئناف عملياته العسكرية، ومدت قيادته بتعليمات لتنفيذ استراتيجيا متدرجة، هدفها النهائي إخضاع الحركة الفدائية بصورة كاملة[3]. وقد كتب ناجي علوش، مسؤول تنظيم فتح المدني في عمان، في تشرين الثاني/ نوفمبر " إن حرب الابادة القادمة قريبة، وإنها قادمة على كل حال"[4]

---

(1) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص56.

(2) ياسر عرفات: من بندقية الثائر وحتى غصن الزيتون (1929– 2004) ، مجلة عرب 48 الالكترونية، 2004/11/11.

.http://www.arabs48.com/display.x?cid=38&sid=171&id=22171

(3) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص405.

(4) العظم، صادق جلال: النقد الذاتي بعد الهزيمة، دار العودة– بيروت، ص19.

وبالفعل بدأ الجيش الأردني خطته للسيطرة النهائية على الوجود الفدائي الفلسطيني في الأردن، فكان أن بدأ بحملة شرسة ضد هذا التواجد، وتكاثرت الإجراءات المتخذة ضد الفدائيين، واحتل الجيش كافة مخيمات اللاجئين، وتكاثف القمع[1]، واستمرت المواجهات والمناوشات بين الفدائيين والجيش الأردني، وكان إصرار الملك على ضرورة خروج الفدائيين الفلسطينيين من الأردن. ومع الضربات المتلاحقة التي تلقتها الحركة الفدائية في الأردن، وضعف الإمدادات والمواقف العربية الواهنة تجاه ما تتعرض له من قمع وهجمات، أصبحت قوة المقاومة تنهار شيئا فشيئا، وكانت آخر المعارك بين الفدائيين والسلطات الأردنية، معركة عجلون والتي أعلنت نهاية الوجود العسكري الفلسطيني على الأراضي الأردنية.

وقد كان لهذا الخروج تأثيراته الهامة على الحركة حسب اعتقاد الباحث، ذلك أنه أفقدها الجبهة التي تمتلك أطول حدود مع إسرائيل، الأمر الذي قلَّل من فرصها في تكثيف عملياتها وهجماتها. كما أنه أثَّر على وضع الحركة الإجمالي من ناحية تنظيم وترتيب الصفوف.

كما يعتقد الباحث أن الأحداث التي حصلت على الساحة الأردنية، والأخطاء التي ارتكبت، ونقاط الضعف الكثيرة التي استطاع البعض أن ينفدوا من خلالها إلى الحركة، كان من الممكن تجنبها، أو على الأقل التقليل من تأثيراتها، لو أن حركة فتح عملت على مراجعة سلوكياتها وممارساتها في الأردن.

حركة فتح في لبنان

إلا أن الأثر الهام للخروج من الأردن، كان تصعيد الحملة العسكرية الإسرائيلية في قطاع غزة، وتصاعد الصراع على (م.ت.ف) في ظل تنامي النفوذ السوري، كما أنه منذ عام 1973 استطاعت حركة (فتح) وبعد عامين من العمليات الخارجية لمنظمة أيلول الأسود المحسوبة على فتح، استطاعت تعزيز قوتها في المنظمة، وتعزيز تواجدها المسلح في الجنوب اللبناني، وبيروت والمخيمات الفلسطينية[2]، وعلى أثر انسحاب المقاتلين الفلسطينيين من الأردن، تمت

(1) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص152.

(2) حركة فتح (دراسة للكوادر) ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح (1957-2003) .
http://www.t7de.com/koader.htm، سحبت بتاريخ 2005/7/11.

إعادة تمركز القوات في لبنان، الذي كان يتميز بضعف السيطرة للحكومة المركزية، كما أن لـه حدود مع شمال الأراضي الفلسطينية المحتلة، وجماهيرية فتح في المخيمات الفلسطينية في لبنان[1]. وقد دخلت المجموعات الفدائية إلى جنوب لبنان منذ عام 1968، وأقامت قواعد لها في منطقة العرقوب، على الحدود مع سورية من جهة ومع إسرائيل من جهة اخرى[2].

وفي لبنان كانت حركة فتح قد مرت بالعديد من التجارب الغنية، وعلى جميع الأصعدة. فقد مارست العمل السياسي والعسكري وخاضت تجارب عديدة في كليهما. إلا أن الواقع لم يكن أفضل بالنسبة للحركة بشكل خاص وبالنسبة للحركة الفدائية بشكل عام، حيث واجهت نفس المصير نفسه، والعقبات والمشاكل نفسها التي واجهتها في الأردن. وفي كثير من الأحيان كانت للأسباب نفسها.

وقد كان وضع م.ت.ف ووضع حركة فتح في لبنان دقيقاً، إذ تعرضت لضغوط متزايدة منذ قيام إسرائيل بعملية تعقب وتدمير في الجنوب في منتصف أيلول سبتمبر 1972 قُتل فيها ثلاثون فدائياً وثمانية عشر جندياً لبنانياً. وما بين خمسة وعشرين إلى ثمانين مدنياً، وعلى إثر ذلك، أعلنت الحكومة اللبنانية حالة الطوارئ في البلد، وطلب الجيش إخلاء القواعد والمكاتب الفدائية غير القانونية في منطقتي بنت جبيل وقانا، وجددت أحزاب اليمين التي يسيطر عليها الموارنة معارضتها لوجود ما يقدر ب 5000 فدائي في البلد، ودعت إلى إلغاء اتفاقية القاهرة لسنة 1969 التي نظمت العلاقات الفلسطينية اللبنانية[3].

وقد مرت حركة فتح خلال فترة تواجدها على الساحة اللبنانية بالعديد من المشاكل والصعوبات، بدءاً من حملة الانشقاقات الداخلية، مروراً بالمؤامرات والخلافات مع القوى اللبنانية المختلفة، وصولاً إلى الخلافات بالنسبة للمقترحات الدولية بخصوص مؤتمرات السلام. مما أفرز عدة تيارات في عمق الحركة مثل بروز ما كان يسمى يسار فتح مثل جماعة السوفييت بزعامة نمر صالح أبوصالح وسعيد مراغة أبو موسى، والخط الفيتنامي الذي دعا

(1) http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate/ (1، فتح بعد عرفات، حركة تحرير أم حزب سلطة؟

(2) ياسر عرفات، موسوعة ويكيبيديا، http://ar.wikipedia.org/wiki/%، سحبت بتاريخ 2005/6/22.

(3) صايغ، يزيد:مصدر سبق ذكره، ص 455.

متبنوه لإنشاء حزب طليعي ثوري من بيئة حركة (فتح)، وكذلك بروز الخط الماوي[1] بزعامة منير شفيق (أبو فادي)، الذي تحول لاحقاً إلى إسلامي بعد ثورة الخميني عام 1979، مقابل الخط الفتحوي السائد، والذي كان بارزا فيه كتلة اللجنة المركزية، ومراكز قواها على الأرض، خاصةً في الجهاز الغربي (الأرض المحتلة) [2].

ونتيجة هذه الأوضاع المتشابكة، بدأت تبرز إلى الواقع آراءٌ ومقترحات وخطط وبرامج متنوعة ومتعددة، وفي ذلك الوقت أصبحت الساحة مهرجاناً من البرامج والاقتراحات والتفكير للتغيير[3]، ومن أبرز التغيرات والتطورات التي طرأت على حركة فتح، ذلك الانعطاف الحاد، والتحول الكبير الذي حصل في موقفها بشأن الحل السلمي، وقبول إقامة سلطة فلسطينية على أي جزءٍ من فلسطين يتم تحريره، ويقول أبو إياد في كتابه (فلسطيني بلا هوية) حول هذه النقطة: "خلافاً للمظاهر والقناعة العامة، فإننا لم نقرر إقامة دولتنا على جزء وحسب من فلسطين، غداة حرب تشرين أكتوبر. فمنذ شهر تموز – يولية 1967، أي بعد شهرين من الهزيمة العربية أو يكاد، تقدم فاروق القدومي من اللجنة المركزية في فتح بتقريرٍ سياسيٍ، يعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك اللذين يجب أن تتبناهما حركتنا. وفيها اقتراح لتأييد قيام دويلةٍ في الضفة الغربية وغزة

---

(1) كيالي، ماجد: مقابلة خاصة، 2006/12/20، بالنسبة لهذا الخط أو هذا التيار على الأصح، فقد كان من أنشط التيارات في حركة فتح وهو تيار وسط في السياسة، وهو أميل لتيار الواقعية وكان قريبا من القيادة (أبو عمار وأبو جهاد).
كان رمز هذا التيار الكاتب منير شفيق وكان عضو في المجلس الثوري لحركة فتح، وكان هذا التيار له كتيبة طلابية مقاتلة في الجنوب اللبناني اسمها كتيبة الجرمق، كان قائدها اسمه معين الطاهر، وهو مقيم في الأردن الآن.
ولهذه المجموعة تتبع جماعة في القطاع الغربي أي القطاع المهتم بالعمل في الأرض المحتلة وبديهي أن هذا التيار كان يناكف أو ينافس التيار اليساري في فتح ومن رموزه حينها ماجد أبو شرار وأبو صالح وأبو عمر (حنا ميخائيل) وأبو فارس.. وغيرهم.
التيار الماوي هذا كان ينسب له التأثر بالتجربة الصينية وضمنها نقد الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية واليسارية عموما وهو أميل للشعبوية.
فيما بعد تأثر هذا التيار بالثورة الإسلامية في إيران فاتجه نحو الاسلاموية، حتى أن منير شفيق تخلى عن ديانته المسيحية واعتنق الديانة الإسلامية، وذهب إلى الحج، وهو بات اليوم من أبرز المثقفين الإسلاميين، ومن المقربين لإيران.
(2) مصدر سبق ذكره، حركة فتح (دراسة للكوادر) ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح (1957–2003) http://www.t7de.com/koader.htm، سحبت بتاريخ 2005/8/9.
(3) كمال عدوان هدف إسرائيل، برنامج الجريمة السياسية، قناة الجزيرة، الثلاثاء 28–6–2005.http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.

في حال إعادة إسرائيل لهذه الأراضي التي كانت احتلتها لتوها[1]. وهذا يقودنا إلى بداية التحول الحقيقي في فكر حركة فتح، وإلى جذور التغيير الأَوَّلى التي تبنتها الحركة أو أجنحةً معينة منها. إلا أن الإعلان الرسمي عن هذا التغيير لدى المنظمة وحركة فتح كان في عام 1974 أثناء انعقاد الدورة الثانية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، حيث كانت حرب تشرين الأول /اكتوبر1973، بما وصلت إليه في نتائجها، قد حركت المبادرات السلمية لحل أزمة الشرق الأوسط. في غضون تلك المبادرات، وأثناء تداولها، وفي ظل الحركة الدبلوماسية النشطة التي تلازمت معها، سارعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتقطع مسافة على طريق السعي للانخراط في عملية التسوية، فعقدت دورة المجلس الوطني الثانية عشرة في القاهرة يونيو/حزيران1974، وخرجت ببرنامج عملٍ جديد أطلقت عليه البرنامج المرحلي[2]. وسنعود إلى بحث ومناقشة الملابسات والتطورات السياسية التي طرأت على حركة فتح في الفصول القادمة من هذه الدراسة.

وقد شكل الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام 1982 الضربة القاضية بالنسبة للتواجد الفلسطيني بشكل عام، وتواجد حركة فتح في لبنان، حيث شنت إسرائيل حرباً شرسةً ضد التواجد الفلسطيني في لبنان، وقد أدت نتائج هذه الحرب إلى إنهاء التواجد الفلسطيني في لبنان بشكله المعهود، كقوةٍ ذات تأثير، وكمحور تجمع للعمل الفدائي الفلسطيني، وعانت فتح خلال هذه الفترة من انشقاقين كبيرين أثَّرا بشكل حاد على هذه الحركة، وهما انشقاق أبو نضال وأبو موسى.

كانت المحطة اللبنانية من أهم محطات الثورة، وأهم محطات حركة فتح، وذلك للاعتبارين التاليين:-

1. كانت لبنان منذ البداية، الرئة التي تنفست منها حركة فتح ، من خلال نشرتها العلنية (فلسطيننا) المعبرة عن أفكارها ومنطلقاتها.

---

(1) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص 220.

(2) أبو طه، علاء فوزي: النظام السياسي الفلسطيني ومراحل تكريس التوجه نحو التسوية، 2006/2/9.
http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=37131

2. من خلال تواجد ما يزيد عن أل (300) ألف فلسطيني في لبنان، كان لهذا التواجد الفلسطيني والتواجد القومي في لبنان دوراً بارزاً في استقبال العمل الفدائي، وقد بدأت (فتح) عملياتها من لبنان ، وأنشأت هناك بؤرها وحلقاتها منذ الانطلاقة ، وكان لاستشهاد جلال كعوش عام 1966 على يد الجيش اللبناني (الشعبة الخامسة)، أثرٌ كبيرٌ في حشد الرأي العام بلبنان حول(فتح) والعمل الفدائي[1].

كما هو ملاحظ، فإن حركة فتح لم تستطع الاستقرار في لبنان أيضا، وكانت النتيجة اضطرارها إلى الخروج من الساحة اللبنانية، هذه المرة باتجاه تونس.

ما بعد لبنان

شكلت مرحلة الخروج الفلسطيني من لبنان نقطة محورية في تاريخ حركة فتح ومنظمة التحرير بشكل عام، حيث فقدت القاعدة الجغرافية لتواجدها، وعانت من التفكك والضعف وعاشت حالة من التخبط السياسي والبرامجي، وفقدت الجزء الأكبر من بنيتها التحتية العسكرية، وعكست هذه الفترة مرحلةً جديدةً من مراحل التراجع التي مرت بها الحركة، حيث عانت من الهزيمة الإسرائيلية، كما وجدت نفسها بعيدةً عن الاهتمام العربي الرسمي، كذلك الاهتمام العالمي، الذي أضحى منشغلاً بالحرب العراقية الإيرانية. وقد شكَّل الخروج من بيروت نكسةً لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولمعظم فصائل العمل الوطني، وعلى رأسها حركة فتح، خاصةً أنه تم الابتعاد عن الطريق التي كانت تتقدم فيها المنظمة باتجاه تحقيق البرنامج الوطني، ولم يكن الخروج من بيروت سبب الأزمة، بل كان العامل المساعد الذي أدى إلى تبلور عناصر الأزمة وتفجرها ، فالأزمة كانت ناجمة عن البنية الداخلية للنظام السياسي الفلسطيني[2]، وعلى وجه الخصوص نظام وأداء حركة فتح.

---

(1) عفونة، وجيه: مراحجل المسيرة في حركة فتح، سحبت بتاريخ 2006/2/13
http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?t=11362

(2) عبد الكريم، قيس: النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى "السلطة"، 2004/8/29.
http://www.mafhoum.com/press7/204P6.htm

وقد كان الخروج الفلسطيني من لبنان في الثلاثين من آب عام 1982، تجسيداً لمرحلة جديدة من مراحل الثورة الفلسطينية، ومراحل حركة فتح، وقد وقع الاختيار على تونس لتكون مقراً وموئلاً جديدا لمنظمة التحرير الفلسطينية، وربما يثير اختيار تونس كمقر جديد للمنظمة بعض التساؤلات، إلا أن هذا الاختيار كما يورد آمنون كابليوك له أسبابه ودوافعه التي يمكن الإشارة إليها بالتالي:

1- كانت منظمة التحرير على علاقة سيئة مع الأردن بسبب حرب أيلول. ولم يكن خيار الأردن مطروحا.

2- بالنسبة لمصر فإنها كانت مطرودة من الجامعة العربية بسبب اتفاقية كامب ديفيد، ولم تكن الرياح المصرية تجري حسب أهواء السفينة الفلسطينية في تلك الفترة.

3- العلاقات مع سوريا كانت متأزمة منذ حرب لبنان.

4- أن تونس فيها مقر الجامعة العربية، وهو بلد هادئ أكثر ليبرالية ومنفتح على العالم العربي[1].

إلا أننا نورد سبباً خامساً نرى أنه الأكثر أهمية، والذي جعل منه خياراً مقبولاً لدى الدول الراعية لاتفاق خروج القوى الفلسطينية من لبنان، ونخص بالذكر الغربية منها وعلى رأسها الولايات المتحدة وفرنسا، وهذا السبب يتمثل في كون تونس ليست من دول الطوق وتفصلها مسافة كبيرة عن الأراضي الفلسطينية المحتلة، مما يجعل الوجود الفلسطيني فيها لا يشكل تهديداً مباشراً لإسرائيل، كما كان يشكله تواجدها في دول الطوق مثل الأردن أو لبنان.

ولم يكن ابتعاد حركة فتح جغرافياً ليحد من نشاطها وفعاليتها. وبشكل أكثر دقة، يمكن القول أن التجربة السابقة التي مرت بها المنظمات الفلسطينية، والعوائق والحروب والمؤامرات والانقسامات التي واجهتها، حدَّت من قدرتها على استخدام العامل العسكري، وجعلت من هذا

(1) كابليوك، أمنون: عرفات الذي لايقهر، ترجمة، البطران، عصام ، وزارة الثقافة الفلسطينية، الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، ص187.

الخيار خياراً ضعيفاً لا يمكن الارتهان إليه، إلا أنه وعلى الجانب الآخر، شهدت هذه الفترة نشاطات ومبادرات وتطورات سياسية.

فقد بدأ رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وزعيم حركة فتح، إضافة إلى قيادة الاتجاه السائد في م ت ف، عدة تحركات لتطوير مبادرة دبلوماسية جيدة، وكان التوجه نحو مصر والأردن. الأمر الذي أثار حفيظة العديد من القيادات والفصائل الأخرى، خصوصا تلك التي كانت تدعمها سوريا والتي كانت تعارض سياسة ياسر عرفات و م.ت.ف.

وفي الدورة السادسة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني، التي عُقدت في المغرب، استطاع ياسر عرفات والمؤيدون لخطه أن يمرروا سياستهم، حيث تم التغلب على حالة الانشقاق العميق التي كانت تعصف بالصف الفلسطيني، وتمت الموافقة على قرارات قمة فاس، وتم انتخاب ياسر عرفات – زعيم حركة فتح– رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير[1].

وقد كانت استراتيجيا م. ت. ف ترمي إلى تحقيق هدفين هما:–

1. إدراج مسالة إقامة الدولة الفلسطينية في جدول الأعمال السياسي.

2. ضمان مشاركتها في المفاوضات المتعلقة بحقوق الفلسطينيين[2].

طبعاً كان للقيادة الفلسطينية مبرراتها وأسبابها لهذه التوجهات، والتي سنتناولها بشيء من التفصيل في فصول قادمة من هذا البحث.

وفي عام 1988 وفي دورة المجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في الجزائر، ظهر الموقف الفلسطيني المتراجع بشكل أكثر وضوحاً. حيث تم الاعتراف بقراري مجلس الأمن 242و 338،

(1) كابليوك، أمنون: المصدر السابق، ص 195.

(2) صايغ، يزيد: مصدرسبق ذكره، ص 767.

وكذلك الاعتراف باسرائيل بصورة ضمنية، من خلال صيغة حق كل دول المنطقة العيش بسلام[1].

العودة إلى الضفة وغزة(مرحلة السلطة الوطنية الفلسطينية)

في11 شباط/ فبراير 1985 تم التوصل إلى اتفاق على استراتيجية دبلوماسية بين م. ت. ف والمملكة الأردنية الهاشمية، وكانت هذه الاتفاقية تلبي الشروط الأمريكية المتعلقة بمشاركة الفلسطينيين في عملية السلام. وتتحدث هذه الاتفاقية عن" محادثات سلام في إطار مؤتمرٍ دولي يشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن وكافة أطراف النزاع، بما فيها م.ت.ف– الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني– ضمن وفد فلسطيني– أردني مشترك"[2]. وكان لهذه الخطوة ثمنها السياسي طبعا على القضية الفلسطينية برمتها، وعلى م.ت.ف وحركة فتح بوجه الخصوص. فقد بدأ خط التراجع عن الأهداف يتخذ منحاً تصاعدياً، حيث نلحظ أن المسار على طريق التسوية، أو القبول بالمشاريع المطروحة، كان انحداريا بالنسبة للحقوق الفلسطينية والعربية والإسلامية في فلسطين[3] وكانت فتح قد أصابها الوهن على المستوى العسكري والسياسي، مما جعلها ترضخ للضغوط الإقليمية والدولية. وللحفاظ على بقائها اتخذت م. ت. ف بقيادة حركة فتح في دول الشتات قراراتٍ خطيرةً ومصيريةً أثرت على مجرى الصراع الفلسطيني الإسرائيلي[4]. وأثَّرت على طبيعة العمل العسكري والثوري بطرق عديدة. ومن أهم هذه القرارات والخطوات، توقيع اتفاق أوسلو الشهير، والذي فتح المجال لعودة معظم الفصائل المقاتلة والثورية من مواطن الشتات، إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وبذا تكون هذه القوى قد دخلت في مرحلةٍ جديدةٍ هي مرحلة السلطة الفلسطينية، ما ترتب عليه تداعياتٍ كثيرةً تمس واقع هذه القوى والتنظيمات. ولعل أكثر الحركات والتنظيمات تأثرا من هذه الناحية هي حركة فتح،

---

(1) نافع، بشير: المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة، مجلة قراءات سياسية، السنة الثانية، ع1، شتاء 1992، ص 39–41.

(2) صايغ، يزيد، مصدر سبق ذكره، ص 209.

(3) شفيق، منير: اتفاق أوسلو وتداعياته، المركز الفلسطيني للمعلومات، كتب وإصدارات، دون تاريخ، ص5.

(4) حشمة، جمال: حركة فتح ومراحلها التاريخية الثلاث، 19/نيسان/ 2006.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah4.htm

كونها العمود الفقري للسلطة الوطنية، وصاحبة مشروع أوسلو الذي أدى إلى إفرازات سياسيةٍ متعددة، أثَّرت على الحركة بأشكال متعددة. ولعل هذه الفترة تشكل واحدةً من أصعب المراحل التي مرت بها حركة فتح على الإطلاق، من حيث اضطلاع الحركة بمهام جديدة، تتمثل في أعباء السلطة والحكم من جهة، والوفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية من الجهة الأخرى، والقيام بواجباتها الوطنية والتحررية من جهة ثالثة. كما سيتضح معنا في الفصول القادمة، عندما نتناول هذه المواضيع بشكل أكثر وضوحاً وتفصيلاً.

خلاصة

هذه المراحل التي عاشتها حركة فتح، أثَّرت بشكل كبيرعلى توجهات الحركة وتفاعلاتها، و علاقتها مع الأنظمة العربية، حيث طرأت تغيرات وتحولات كبيرة على هذه العلاقات، فقد بدأت العلاقة بداية بشكل عدائي، حيث رأينا كيف حاربت كثير من الدول العربية بروز حركة فتح، ونوَّعت من اتهاماتها لها، كما لمسنا طبيعة العلاقة التي ربطت الحركة بالنظام الأردني في فترة الستينيات، والتي انتهت بحرب أيلول الأسود وأحداثها بين م.ت.ف وبين النظام الأردني. كذلك نظرة عبد الناصر في البداية إلى حركة فتح، وكيف اعتبرها مرتبطة بحلف السنتو المعادي، وغيرها من مواقف الدول العربية.

كذلك العلاقة من جهة حركة فتح نفسها، ونظرتها للأنظمة العربية، حيث كانت في البداية تعتبر أن هذه الأنظمة تسعى للسيطرة على القرار الفلسطيني، وتدفع باتجاه الهيمنة على القضية والتحكم بها، من أجل مصالحها (الأنظمة) الخاصة. إلا أن الحركة لاحقا، غيَّرت من مواقفها تجاه هذه الأنظمة، ووجدت نفسها في النهاية متساوقة مع طروحاتها.

تأثرت حركة فتح بانضمامها إلى منظمة التحرير الفلسطينية، أو على وجه الدقة، بقيادتها لهذه المنظمة، وبرز هذا التأثر من خلال طبيعة العلاقة التي تحكم م.ت.ف بالأنظمة العربية، حيث أن م. ت. ف – وكما نعلم – أُنشئت بناءً على توصية صادرة عن مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة، وطبيعة المنظمة الداخلية التي تحوي قدراً من البيروقراطية لا يتناسب مع حركة تحرر

وطني كحركة فتح. حيث أن حركة فتح اضطرت إلى التماوه داخـل م.ت.ف واختلطـت بهـا وبمؤسساتها، وغدت جهاز دولة بدون دولة، يسعى وراء الحصول على دولة بأقل التكاليف.

كما استفادت حركة فتح من دخول المنظمة عن طريق نجاحها في إيجاد كيان سياسي، معتـرف به ومقبول عربيا وإسلامياً، الأمر الذي كانت حركة فتح تبحث عنه من أجل إيجاد توازن بـين نشاطها العسكري ونشاطها السياسي.

من جهة ثانية، كان لدخول حركة فتح منظمة التحرير الفلسطينية تأثيرٌ عكسي أيضا. بمعنـى أن حركة فتح أثَّرت في م.ت.ف، مثلما أثَّرت م.ت.ف في الحركـة، حيـث أن م.ت.ف قبـل أن تسيطر عليها حركة فتح عام 1969، عندما انتخب زعيم حركة فتح –ياسر عرفات – لرئاسـة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، لم تكن تتبنى نهج الكفاح المسلح، وكانت هذه النقطة هي التي منعت حركة فتح من الانضمام للمنظمة، إلا أن الحركة نجحت بعد توليها زمام الأمور داخل م.ت.ف، بفرض رؤيتها ونهجها العسكري على طابع المنظمة العام.

الفصل الثالث

الأسس الفكرية لحركة فتح

تمهيد

عند الحديث حول موضوعة الفكر لدى حركة فتح، لا بد لنا أن نكون دقيقين في اختيار المصطلحات، ولعل اختيار الباحث لكلمة الفكر الفتحاوي تلقى اعتراضاً من قبل البعض، كون هذا المصطلح لا يحوز على إجماع. فهناك من يرى أن حركة فتح، حركة بلا فكر بالمعنى السياسي للكلمة، الأمر الذي سنحاول توضيحه ومناقشته في الصفحات التالية.

إن التنظيمات السياسية تقوم دائما على أسسٍ نظرية، هذه الأسس تشكل الأساس والمحور ونقطة الارتكاز التي ينطلق منها التنظيم. والبوصلة التي ترشده إلى وجهته وأهدافه. وبالنسبة لحركة فتح فإن الحديث حول نظريةٍ سياسيةٍ بمعناها الدلالي لن يكون دقيقاً إلى حد كبير. ذلك أنه كما ذكرنا، فإن النظرية السياسية تسند إلى تنظيمٍ سياسي. الأمر الذي لا ينطبق على الحركة. حيث نجد أن معظم الكتاب والمؤلفين الباحثين في تاريخ حركة فتح، لا يصنفونها على أنها تنظيم سياسي. ولم يرد في أي نشرةٍ أو كتابٍ أو صحيفةٍ صادرة عن الحركة، وصفها لنفسها بأنها تنظيم سياسي، على الرغم من إطلاق كلمة التنظيم على الحركة.

تعريف التنظيم وأنواعه

التنظيم عبارة عن مجموعة من الأفراد، ويقتضي ذلك الاتفاق الطوعي على الانضمام له، وبالتالي الموالاة لطروحاته أو سياساته والتي تصبح من خلال انصهار رؤى الفرد برؤية كل عضو من أعضائه[1]، وفي تعريف آخر، فإن التنظيم عبارة عن جماعة من البشر، متضامنة لتحقيق أهداف معينة، وفق مسؤوليات وأدوار محددة، ويعرف المفكر (ليترر) المنظمة بأنها" وجودٌ اجتماعي طُوِّر من قبل الأفراد لتحقيق أشياء لا يمكن تحقيقها بغير ذلك، وهي تأخذ أفراداً متنوعين ومعرفة ومواد أولية وتضعهم في هيكل و نظام ليعبر عن وحدة متكاملة[2]. من أجل تحقيق هدفٍ يشتركُ فيه جميع المنضمين إلى هذا التنظيم. وتختلف حسب هذا التعريف التنظيمات من حيث أهدافها ووسائلها.

(1) أبو بكر، بكر: حركة فتح والتنظيم الذي نريد، عناة للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين، 2003، ص57.
(2) أبو بكر، بكر، المصدر السابق، ص 146.

وبالنسبة للتنظيمات السياسية، فان هناك ثلاثة أشكال أو نماذج يمكن الإشارة إليها:-

1. التنظيم المركزي أو الديكتاتوري: وهذا التنظيم مبني على أساس المركزية المطلقة، والاستبدادية الفردية، كما هو الحال في التنظيمات الفاشية.

2. التنظيم المشاعي أو الليبرالي المطلق: ويتميز هذا التنظيم بالفوضى وعدم الالتزام، وعدم الوضوح في الوسائل والطرق المتبعة في تحقيق الهدف المنشود.

3. التنظيم الذي يعتمد المركزية الديمقراطية، أو الشكل الثوري للتنظيم[1]، وهذا هو الشكل المتوازن والنموذج الوسطي بين أنواع التنظيمات السياسية.

وبالعودة لموضوع الفكر، فإن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الفكر والهدف، حيث أن الأهداف ما هي بالأصل إلا أفكاراً تتحول إلى شيء ملموس وبرنامج عمل وسلوكيات، لذلك يقال: إن للتنظيم السياسي فكراً ونظريةً سياسيةً قد تتحول إلى مذهبٍ أو أيدولوجيا سياسية متى ما رُفع من شأن فكر التنظيم أو نظريته، إلى مرتبة العقيدة التي يؤمن بها ويستعصي عليه أو يرفض القبول بنقاشها عقلانياً أو طبقاً لمنهج علمي[2].

إذاً يمكن القول: إن فكر أي تنظيم أو حركة أو حزب هو عبارة عن أسلوب عمل، ووسائل وأهداف تنتظم وفق هيكل معين، وتصب جميعها وفقاً لهذا الفكر في تحقيق هدفٍ عامٍ للتنظيم أو الحزب أو الحركة. الأمر الذي يقودنا إلى الحديث عن هذه الأمور بالنسبة لحركة فتح، حتى يمكننا دراسة الفكر الذي تستند إليه هذه الحركة.

أهداف الحركة ووسائلها

نستطيع القول: إن حركة فتح حددت أهدافها بشكل دقيق، حيث نشرت الحركة في هيكل البناء الثوري أهدافها بشكلٍ واضح والتي تمثلت في:-

---

(1) صحيفة الانتفاضة، آفاق: الفكر والتنظيم. http://www.fateh.net/public/derasat/1/5.htm، سحبت بتاريخ 2005/10/11.

(2) أبو بكر، بكر، مصدر سبق ذكره، ص 148.

1. تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.

2. إقامة دولةٍ فلسطينيةٍ ديمقراطيةٍ مستقلةٍ ذات سيادة، تحفظ للمواطنين الأصليين حقوقهم الشرعية دون تمييز في الدين أو العقيدة وتكون القدس عاصمةً لها.

3. بناء مجتمعٍ تقدمي يضمن حقوق الإنسان، ويكفل الحريات العامة لكافة المواطنين.

4. المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد.

5. مساندة الشعوب المضطهدة في كفاحها لتحرير أوطانها وتقرير مصيرها[1].

يمكننا الملاحظة أن الأهداف كانت واضحة ومباشرةً في الفكر الفتحاوي، أما بالنسبة للوسائل والأساليب التي ستتبعها الحركة في تحقيق هذه الأهداف، فإن من أبرزها وحسب أدبيات الحركة:

1. الكفاح المسلح:-

شكَّل الكفاح المسلح العقيدة الأساسية في فكر حركة فتح، حيث اعتبرت أن الكفاح المسلح استراتيجية وليس تكتيكاً، واحتل حيزاً واسعاً في تفكير الحركة وأدبياتها. فقد اعتبرت أن " شعب فلسطين بحاجة إلى نهوضٍ ثوريٍ في حياته اليومية بعد أن أصابته نكبة 1948 بأسوأ أمراض الاتكالية والانقسام والانهزامية، وأن هذا النهوض لن يحدث إلا من خلال ممارسة الكفاح المسلح وتولي الحركة المسؤولية عنه وعن قيادته[2]. وقد مثَّلت الثورة، والعمل العسكري، والكفاح

(1) حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيان حركتنا، http://www.fateh.net/public/bayan/bayan-harakatona.htm، سحبت بتاريخ 2005/7/16.

(2) صايغ، يزيد، مصدرسبق ذكره، ص 158.

المسلح لدى الحركة، وسيلةً هامة لتعبئة طاقات الجماهير والشعب الفلسطيني، ولتأكيد هويته وتحقيق وحدته وفرض استقلاليته[1].

1- الاعتماد على الجماهير (التوريط الواعي للجماهير)، وقد تم الإشارة إلى هذا التوجه سابقا. ورأينا كيف أن حركة فتح اعتمدت على إشراك الجماهير في حرب التحرير الشعبية، والحرص على عدم زج الجيوش العربية النظامية في أي حرب مع إسرائيل.

2- الحرب طويلة الأمد، وهذه النقطة ترتبط بشكل أو بآخر بالنقطة السابقة. حيث أن تفكير حركة فتح كان يعتمد أساسا على الجمهور وعلى الشعب الفلسطيني والعربي، وكانت على يقين أن الحروب القصيرة والخاطفة ستكون لصالح إسرائيل التي تمتلك الأسلحة والتكنولوجيا، التي تؤهلها لكسب أية معركة من هذا القبيل.

3- مقاومة كل الحلول السياسية التي تطرح كبديل عن تصفية الكيان الصهيوني، وكل المشاريع الرامية إلى تصفية القضية الفلسطينية، أو تدويلها، أو فرض الوصاية على شعبها من أية جهة[2].

الفكر السياسي الفتحاوي

تطرقنا سابقا لموضوعة الفكر للتنظيم أو الحركة بشكلٍ عام، وسنحاول الآن الخوض في غمار الفكر الفتحاوي، بهدف التعرف على ملامح هذا الفكر وتحليله. وكما ذكرنا سابقاً، فإن الحديث عن الفكر السياسي لحركة مثل حركة فتح، يحمل بعض الصعوبة، ذلك كون الحركة لا تستند إلى رؤى أيدولوجيةٍ أو حزبية واضحة. حيث لم تضع حركة فتح لنفسها عقيدةً أو فكراً سياسياً واضحاً، ولم تتخذ شكلاً حزبياً ذا عقيدة ومحددات وقوالب وهياكل جامدة. من هنا جاءت فكرة فتح حيال تشكيلها بتجميد الخلفيات الحزبية والتناقضات الفكرية، لمصلحة التناقض الرئيسي مع

(1) حركة فتح (دراسة للكوادر) 1957-2003، مصدر سبق ذكره.
http://www.t7de.com/koader.htm
(2) المصدر السابق.

العدو الصهيوني[1]. وحسب هذا الطرح من وجهة نظر الحركة، فقد انعكست عواقب العمل الحزبي على الفلسطينيين بشكل سلبي فكان أن تنوعت الانتماءات الفكرية للفلسطينيين بتنوع الأحزاب العربية. وكذلك كما جادلت فتح لاحقا، فإن "تعددية الولاء الفكري وتشتت سبل العمل اللذين تنطوي عليهما تعددية الأحزاب، ليسا الأداة المثلى لعمل ثورة كثورتنا. وإلى جانب ذلك فان الأحزاب تتميز بأنها تحمل عقائد ثابتة وتشكل أدوات للاستيلاء على الدولة، وبما أن الفلسطينيين ليس لهم دولة، فلا معنى للعمل الحزبي بالنسبة لهم[2]".

كما أن العديد من الكتابات التي تناولت موضوع الفكر لدى حركة فتح، نرى فيها خلطاً واضحاً ما بين الفكر كمنهج سياسي يحدد طبيعة الأهداف والوسائل التي سيتم استخدامها، وبين الوسيلة نفسها التي اعتبرها عدد من الكتاب بمثابة الفكر لدى الحركة، ومثال ذلك قضية الكفاح المسلح والعمل الثوري. حيث نرى أن البعض وفي معرض حديثه عن الفكر الفتحاوي يقول: بأن الفكر الفتحاوي يقوم على أساس الكفاح المسلح والعنف الثوري، وكما ورد في إحدى أدبيات الحركة فإن " فكر حركة فتح تشكل من منطلقات: تحرير فلسطين، وإزالة الاحتلال الاستيطاني الصهيوني وإعادة تأكيد الوجود الفلسطيني، والاستقلالية للقرار والإرادة الوطنية الصلبة، والكفاح المسلح، والوحدة الوطنية، وبعث الكيان والشخصية الفلسطينية[3]". حيث نلاحظ ورود الكفاح المسلح كعنصر من عناصر الفكر لدى الحركة، وليس وسيلة أو أداة لتحقيق الهدف. ويرى الباحث أن الأقرب إلى الصواب وكما مر معنا، أن فكر أي حركة أو حزب أو تنظيم يعبر عن أهداف هذه الحركة، ووسائلها، وطرقها لتحقيق هذه الأهداف، بمعنى أن الفكر الفتحاوي عبارة عن أهداف الحركة ووسائلها وأساليبها في تحقيق هذه الأهداف.

---

(1) أبو بكر، بكر: مصدر سبق ذكره، ص 161.

(2) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 157.

(3) حركة فتح من الجذور إلى الازدهار، الملتقى الفتحاوي، ملتقى الشهيد ياسر عرفات. www.fatehforums.com/showthread.pht=15030 . سحبت بتاريخ 2005/9/2.

مبادئ حركة فتح

كما ذكرنا سابقا، فإن حركة فتح ليست صاحبة أيدولوجيا أو نظريةً فكريةً مميزة، حيث أنها تعتبر أن الاهتمام بالأمور الفكرية التنظيرية والتفصيلية، يمكن أن يؤدي إلى زيادة الانقسامات بين القوى الوطنية، بسبب الاختلاف حول الأمور النظرية، الأمر الذي يعيق الوصول إلى الهدف الرئيسي، ولذلك بقيت حركة فتح تنظيماً لا فكر له أو عقيدة سياسية محددة، سوى الإطار العام الذي ينظم التفكير الفتحاوي، الأمر الذي شكل فيما بعد نقطة ضعف بالنسبة للحركة من خلال النقاط التالية:-

1- على الرغم من أن الهدف النهائي من عدم تبني منهجٍ فكريٍ محدد، أو فكرٍ أيديولوجي واحد، يلزم جميع أفراد التنظيم بتبنيه، يهدف إلى محاولة تجميع الفلسطينيين، وكل القوى التي ترغب في دعم القضية الفلسطينية، وتقريبهم وإزالة الحواجز والمعوقات التي تحول دون ذلك، إلا أن الهدف الذي حرصت فتح على تحقيقه من وراء ذلك لم يتحقق بالشكل المطلوب، حيث لم يمنع هذا التوجه من أن تتكون لدى الحركة وجهات نظر ورؤى وخيارات، شكلت بتأثيرها ونتائجها لا باسمها أو صفتها، عقيدة مرحلية لهذا التنظيم، وأدت بالتالي إلى عدم قدرة الحركة على نظم غالبية أفراد الشعب الفلسطيني في مسيرتها، بسبب رفض جزءٍ من هذا الشعب لطروحاتها وأفكارها، ويظهر ذلك بشكل أكثر وضوحاً مع بدء الحركة بتبني النهج السلمي لحل القضية الفلسطينية. إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن الحركة نجحت إلى حد ما في تجميع وحشد أعدادٍ كبيرةٍ من المؤيدين والمناصرين والداعمين لها بسبب هذا التوجه.

2- إن عدم تبني الحركة لمنهج فكريٍ وقواعد أيدولوجية محددة، ساهم في خلق حالةٍ من الفوضى وعدم الالتزام داخل الحركة. أدت هذه الحالة إلى العديد من المظاهر التنظيمية السلبية التي أثرت على الحركة في السنوات اللاحقة. لذا فإن هذه الحركة التي لم تُبلور ذاتها سياسياً وتنظيمياً كإطار جبهوي، خضعت لتحولاتٍ وتأثيراتٍ سلبية، لأن هذا الأمر جعلها كياناً سياسياً غير واضح المعالم والتوجهات، ما خلق نوعاً من الفوضى السياسية والتنظيمية في صفوفها،

تجلّى في غياب العلاقات الداخلية السليمة، وتدني مستوى التفاعل بين أطر الحركة، لاسيما بين القيادة والقاعدة[1].

3- كما سمح هذا التوجه – اللاأيدولوجي – إن صح التعبير، للعديد من العناصر المعارضة للحركة، والعاملة ضدها، إلى الانخراط والانضمام إليها، حيث أن الافتقار إلى أيدولوجيا محددة لا بد للعضو الملتحق أن يلتزم بها، أدى إلى أن تصبح شروط والتزامات الانضمام إلى حركة فتح أسهل وأكثر يسراً من أي حزب آخر ذو توجه أيديولوجي عقائدي، بشكل أدى إلى التسيب وعدم الانضباط ضمن معايير معينة.

4- في غياب الهوية العقدية، كثيراً ما تلعب المصلحة و ضغط الأمر الواقع أدواراً أكبر، وتحلُّ الاعتبارات التكتيكية مكان الرؤى الاستراتيجية، وبالتالي تفقد المسيرة بوصلتها، وتحيد عن دربها، وتتحجم طموحاتها وأهدافها، وهذا ما حصل مع حركة فتح.

5- إن وجود رؤى فكرية مختلفة يوجد تعارضاتٍ جديةً في مفاهيم التربية والتعبئة والتوجيه وأساليبها، وفي الطرح السياسي والإعلامي، وفي تحديد الأصدقاء والأعداء، وعقد التحالفات، وفي استيعاب الأحداث والتعامل معها، وفي اتخاذ القرارات[2].

ويمكن القول إن أهم المبادئ والأساسيات التاريخية التي قامت عليها حركة فتح تتمثل في المبادئ التالية:

1- التركيز على الكفاح المسلح أو العنف الثوري:

فهو الطريقة الوحيدة والسليمة لإزالة الاحتلال، وقد ظهر أوضح تعبير عن الروح التي تسيِّر حركة فتح في وثيقة هيكل البناء الثوري التي جاء فيها:" لقد عاش شعبنا مشرداً في كل قطر،

---

(1) كيالي، ماجد: أزمة القيادة والسياسة في حركة فتح، 4-3-2005
http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=548

(2) المركز الفلسطيني للإعلام: منظمات وحركات التحرير الفلسطينية.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah4.htm. سحبت بتاريخ 2006/2/14.

ذليلاً في مواطن الهجرة، بلا وطن، بلا كرامة، بلا رابطة، بلا احترام، بـــلا وجـــود. وطـــوال الأعوام الطويلة الماضية علقنا الآمال وانتظرنا كثيراً وصبرنا طويلاً، حتى ذاب كل أمل وكـــان الجواب إنها لثورة ليس لنا غيرها سبيلا"[1]. ويبرز هنا وبكل وضوح ذلك التركيز والتشديد من قبل الحركة على قضية الكفاح المسلح، والذي يعتبر بمثابة الأداة الوحيدة التي يمكن من خلالهـــا تحقيق ما عجزت الدول العربية عن تحقيقه، من خلال الحرب النظامية. إذاً فقد احتـــل العمـــل الثوري، والكفاح المسلح، مساحةً واسعةً في التفكير الفتحاوي.

2- الاستقلال التام والمطلق عن أية وصاية أو تأثير عربي.

حيث لم تمتلك فتح أدنى ثقة بالحكومات العربية، وقد أشارت إلى أن " دخول الجيوش العربيـــة إلى فلسطين سنة 1948 باء بالفشل لأن الدول العربية أسقطت من حساباتها القوى الفلســـطينية الفاعلة في المعركة بتجميدها هذه الفعاليات الثورية المسلحة[2]. ويعبر أبو إياد عن هذا التخوف وهذه النظرة بقوله:" لو أن القيادة الفلسطينية استمرت بحمل راية الحكومة والكيان، لكان الوضع مختلفاً بصورة تامة"[3]. وقد عبَّرت الحركة عن تخوفها ضمن الإطار العام ولـــم تكـــن تطـــرح انفصالاً للكيان الفلسطيني عن الأمة العربية. بل كانت تعتبر أن الطريق إلى الوحدة العربية يمر من خلال تحرير فلسطين. على العكس من الفكرة التي كانت تنادي بها القومية العربية، والتـــي كانت ترى الأمور من زاوية ثانية، تنعكس من خلال الفكرة القائلة بان تحرير فلسطين يمر مـــن خلال الوحدة العربية. وكانت الفكرة التي تسيطر على عقول المؤسسين الأوائل محاولـــة خلـــق جسم أو تنظيم فلسطيني يمثل الفلسطينيين ويسحب البساط من تحت أقدام الأنظمة العربية التـــي كانت تخطط للاستيلاء على القرار الفلسطيني ومصادرة الشخصية الفلسطينية. وكانـــت الســـمة الأساسية لحركة فتح حسب هاني الحسن " الرفض الكامل للنظرة الاستراتيجية العربية ولكافـــة التحليلات التي طرحتها كل القوى الوطنية – ناهيك عن كل القوى غير الوطنية- ســـواءً فـــي الأسلوب أو في المنهج لتحرير فلسطين. بدون تردد يمكن القول بأن فكر فتح وخطها السياســـي

(1) صايغ، يزيد: مصدرسبق ذكره، ص 154.

(2) صايغ، يزيد: المصدر السابق، ص 155.

(3) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص57.

في تلك المرحلة يعرف من خلال تمييزه بصفة النقض الكلي للاستراتيجية والتكتيك العربيَّيْن المطروحَيْن. والفكر النقيض في النهاية رفض وثورة على المطروح"[1]. وقد تعرض هذا التفكير وهذه الرؤية إلى الكثير من النقض والمراجعة على مدى سنوات عمر فتح. بحيث طرأت تغيراتٌ جوهرية على مضمون هذه الطروحات وعلى الممارسات العملية الناجمة عنها، كما سيتضح معنا لاحقاً.

3- البراغماتية:

بشكل عام، يوضع البراغماتي مقابل الأيديولوجي، وكنقيض له، فحينما تقول: هذا الإنسان أيديولوجي، فإنك تقصد أنه يتقيد بمنظومة أفكار وأهداف ثابتة، تحدد مواقفه العامة سلفاً، كالوطنية والقومية والدين، مقابل هذا النمط يقال: هذا الرجل براغماتي، ويُقصد بذلك، أنه متحرر من كل أيديولوجيا، أو موقف مسبق، ويتصرف وفق اللحظة أو الظرف، مستهدياً بما ينفعه ويضره هو شخصياً[2]. وهذه النقطة مبنية أساساً على النقطة الأولى، حيث إن عدم امتلاك الحركة لأيدولوجيا واضحة، جعل إمكانية التحول والتغير لدى الحركة أكبر؛ وذلك لعدم التزامها بقوالب أو رؤى فكرية، تحد من قدرتها على التغير والتحول والمناورة.

ويرى الباحث أن هذه النقطة أثَّرت على الحركة بطريقتين، الأولى من ناحية كونها نقطة قوة تحسب لصالح الحركة، بسبب إعطائها هامشا أوسع للتحرك ضمن معطيات العالم المتحولة والمتغيرة، والتأثير الآخر، اعتبارها نقطة ضعف، قادت الحركة في النهاية إلى سلسلة من التحولات، التي وصلت حد التنازلات، وذلك بسبب عدم وجود سقف أو محدد أيديولوجي أو فكري، يمنع الحركة من الوصول إلى هذه المرحلة، بحيث أصبح التحول والتغير في الموقف عبارةً عن اجتهاد لا بد منه، من أجل الحفاظ على المصلحة العامة التي تتطلب مواكبة التغيرات العالمية والدولية.

---

(1) العظم، صادق، جلال: مصدر سبق ذكره، ص16.

(2) المختار، صلاح: نواقض الاستقامة البراغماتية، صحيفة المحرر الالكترونية، العدد 210 السنة الثالثة عشر 2005.
http://www.al-moharer.net/moh210/moharer210.html

ويرى الباحث أنه ليس بالضرورة أن يمتلك الشخص أو التنظيم أو الحركة أيدولوجيا أو عقيدة حتى يبقى محافظاً على أهدافه وثوابته، لأن هذه الأهداف بحد ذاتها تعتبر أيدولوجيا وفكراً وعقيدة، تمنع صاحبها من التحول الذي يمس بها أو بهدفه، وأن التغير يكون في الأساليب والطرق التي تقود إلى الهدف الأساسي، ولا تكون في الهدف أو الغاية المراد تحقيقها. بكلمات أخرى لا يُعتَبر وجود أيدولوجيا – حسب التعريف التالي لها– (منظومة أفكار ومبادئ وعقائد فلسفية وسياسية أو دينية، تعبّر عن مفهوم للكون والمجتمع، وتصوغ قواعد للتفكير والسلوك)[1]، والتمترس خلف عقيدة ما، شرطا من أجل أن يحافظ الحزب أو الحركة على أهدافه، وأنه من الممكن أن تحافظ الحركة على أهدافها دون وجود أيدولوجيا فكرية واضحة، ذلك أن الأحزاب في عصرنا الحاضر لا يمكن تقسيمها إلى أحزاب أيدولوجية وأحزاب سياسية، لأنه لا يوجد أي حزب سياسي بدون أيدولوجيا. إلا أن التصنيف الأقرب إلى الصواب هو أن الأحزاب تنقسم إلى أحزاب أيدولوجية واعية معلنة، وأحزاب ذات أيدولوجيا ضمنية غير معلنة[2]. وحسب اعتقاد الباحث، فإن حركة فتح من الممكن اعتبارها من النوع الثاني– مع ملاحظة أن حركة فتح ليست حزبا– الذي يمتلك أيدولوجيا ضمنية غير معلنة.

4–التجريبية:

والمقصود بالتجريبية أن الحركة لم يكن لديها برنامج واضح وخطط متبلورة، يمكن أن تشكل برنامجاً للحركة في تعاملها مع القضية، بل اعتمدت على التجارب التي تخوضها، وما تتمخض عنه هذه التجارب من نتائج. وظهر ذلك بوضوح في التعامل مع قضية العمل الثوري، وبالأخص فكرة التوريط الواعي للجماهير، حيث يذكر يزيد صايغ أن فتح عجزت عن رسم إطارٍ سياسيٍ وتنظيميٍ محدد للمشاركة الجماهيرية. و اكتفت بالتأكيد على ضرورة أن تجد الجماهير أولاً السبل الكفيلة بحماية نفسها، ثم أن تقوم بتوفير الدعم النشيط للعصابات الثورية المحاربة، وأن تنضم في المرحلة الأخيرة إلى جيش العودة. وقد جادلت حركة فتح في أن

(1) بن حسين، الطاهر: ردّ على مقال الأستاذ الشابي "هل يعاني الحزب الديمقراطي من أزمة هوية؟": في الأيدولوجيا والهوية، العدد 380، 2006/11/13.
http://80.11.130.27:1337/newsite/index.php/actualites/node_155،

(2) بن حسين، الطاهر: المصدر السابق.

التجربة الجزائرية قد أثبتت صحة اعتقادها- حركة فتح- أن الكفاح المسلح هو الذي يوجد القاعدة الشعبية وينظمها في كوادر ثورية واعية فاعلة. وأن الفعل يسبق النظرية، والممارسة تتطور عبر التجربة والخطأ. ويعبِّر عن ذلك أصدق تعبير ما ورد على لسان خليل الوزير أبو جهاد:" إن فتح رأت أن تتعلم السباحة من خلال الغطس في الماء، وأن تتعلم الحرب من خلال خوضها"[1].

طبعاً لا يمكن أن يمتلك تنظيمٌ أو حزب أو حركة ما رؤية شاملة ودقيقة، وخط سير واضح لكل ما سوف يقابله. إلا أن الباحث يرى أن حركة فتح اعتمدت وبشكل مبالغ فيه على التجربة. بكلمات أخرى يمكن القول: إن حركة فتح اعتمدت أسلوب المغامرة في بدايتها، خصوصاً فيما يتعلق بالكفاح المسلح والثورة، وهما النقطتان الرئيسيتان والأكثر أهمية في توجهاتها. الأمر الذي شكل نقطة ضعفٍ واضحة لدى الحركة، أدت فيما بعد إلى العديد من المشاكل والخلل في طبيعة هذا العمل، حيث أن الاعتماد المبالغ فيه على التجربة، من شأنه أن يقود إلى نتائج بعيدة عن الهدف المقصود.

لذا فإن في منهج حركة فتح بالتمترس وراء فكرة أن الجمهور مستعد وينتظر من يحركه، وأن الإنسان من الممكن أن يتعلم السباحة من خلال الغطس، تسطيح كبير للواقع، وتقليل من أهمية كثير من العوامل الأخرى التي كان لا بد من النظر إليها.

تطور الفكر السياسي الفتحاوي:-

الفكر الثوري(الكفاح المسلح):-

ذكرنا في الصفحات السابقة أن حركة فتح نشأت على فكرة الكفاح المسلح والثورة الشعبية، وأن هذا التوجه كان الأبرز في منطلقات وأفكار الحركة. ولم يكن مطروحاً بأي شكل من الأشكال أية وسائل أخرى، يمكن أن تنتهجها الحركة لتحقيق أهدافها، بل واعتُبِر أي طرح آخر وأي توجه آخر، يصب في عكس المسار الذي اختارته حركة فتح. ووصل الأمر إلى حد وصف

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 197.

التوجهات التي تستثني – وحتى التي تُشرِك مع العمل المسلح وسيلة أخرى – وصفها بالتوجهات الخيانية والعميلة. فقبل تبني البرنامج المرحلي في 1974، دأبت كل المنظمات الفلسطينية ومقررات المجالس الوطنية على التنديد بأي حل أو تسوية، تدعو لإقامة دولة فلسطينية على جزء من فلسطين، وكان أي حديث من هذا القبيل يعد ضرباً من الخيانة، فمثلاً دعت الدورة الثانية عشر للمجلس الوطني في يناير 1973 إلى "النضال ضد عقلية التسوية وما تفرزه من مشروعات تستهدف قضية شعبنا في تحرير وطنه أو مسخ هذه القضية بمشروعات الكيانات أو الدولة الفلسطينية على جزء من أرض فلسطين، والتصدي لهذه المشروعات بالكفاح المسلح وبالنضال السياسي الجماهيري والمرتبط به"[1].

وقد شكل هذا التوجه السمة الأبرز للفكر الفتحاوي، في المرحلة الممتدة من انطلاقة الحركة ونشأتها عام 1965حتى عام 1974، وتمثل في رفض كل المقترحات والمشاريع الدولية التي طُرحت لحل القضية، وذلك تعبيراً منها عن الرفض القاطع للوسائل السياسية، والطروحات الدولية، التي كانت تركز وتصر على نبذ الكفاح المسلح أو العنف، وترسم حلولاً سلميةً للقضية.

وعلى الرغم من أن الثورة والكفاح المسلح–وحسب بعض الباحثين والكتاب– لم تكونا تعبيراً عن عقيدة سياسية، أو فلسفة اجتماعية خاصة، بل كانتا تعبيرا عن الإرادة المستقلة واثباتاً للوجود[2]، إلا أنهما كانتا من اللبنات الأساسية التي شكلت فكر الحركة في تلك الفترة.

مرحلة الدولة الديمقراطية

لم تكن فكرة الدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها اليهود إلى جانب الفلسطينيين ضمن دولة فلسطينية السيادة فكرة عبثية دونما أسباب وجيهة، حيث أن طبيعة الاحتلال الإسرائيلي الاحلالي، والذي لا ينتهي بزوال الاحتلال عن الدولة التي جرى احتلالها، تجبر القوى الفلسطينية على تبني موقفٍ واضح بهذا الخصوص. ذلك أن الثورة الفلسطينية كانت تتوجه بفكرها وطروحاتها إلى الرأي العام العالمي وليس فقط إلى الشعب الفلسطيني. فقد طُرح بشكل

(1) أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، 2005/7/4.
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=11998
(2) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص157.

جدي ومسؤول ضرورة تحديد الموقف، ومن هنا كلفت حركة فتح أحد قادتها- أبو إياد- بطرح فكرة فلسطين الغد، وتم الإعلان لأول مرة عن الفكرة في مؤتمر صحفيٍ عقده أبو إياد يوم العاشر من أكتوبر 1968، أعلن فيه أن الهدف الاستراتيجي للثورة الفلسطينية هو دعم إنشاء دولةٍ ديمقراطيةٍ على امتداد فلسطين التاريخية، يعيش فيها العرب واليهود في وفاق دون أي تمييز عنصري[1]، وتم تبني الفكرة رسمياً في الدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني في مارس 1971. وقد صبغت الحركة هذه الفكرة بصبغةٍ إنسانيةٍ اجتماعية، بحيث ظهر هذا التحول بصيغته الإنسانية بعيداً عن المواقف السياسية أو التحولات السياسية. فقد ورد في أحد أدبيات الحركة: "إن ثورتنا الفلسطينية لتفتح قلبها وفكرها لكل بني الإنسان الذين يريدون أن يعيشوا في المجتمع الفلسطيني الحر الديمقراطي، وأن يناضلوا في سبيله بصرف النظر عن اللون أو الدين أو العرق"[2].

وقد اشتمل هذا الطرح على عدة قضايا توضيحية لمفهوم الدولة الديمقراطية من أهمها:-

1- التأكيد على أن فكرة الدولة الديمقراطية لا تعتبر بديلاً عن تحرير كامل التراب الوطني الفلسطينيي.

2- التأكيد على أن هذا الطرح لا يحتمل تاويلاتٍ بإمكانية القبول بدولةٍ فلسطينية إلى جانب دولة يهودية.

3- الإشارة إلى أن فلسطين الديمقراطية لا تعني بأي شكل من الأشكال الابتعاد عن عروبة فلسطين، وإمكانية تحولها إلى دولة قوميات.

4- التشديد على أن فلسطين الديمقراطية لن تتحقق عن طريق منحة أو هدية، وان الطريق الوحيد للوصول إليها هو الكفاح المسلح.

---

(1) أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية، الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية، إبراهيم أبرش، مجلة رؤية. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page2.html.

(2) أبراش، إبراهيم: الهوية في مشروع الدستور الفلسطيني، مجلة رؤية. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/25/page3.html. سحبت بتاريخ 2006/5/23.

يعتقد الباحث أن الإشارة إلى هذه النقاط، حملت تخوفاً من قبل حركة فتح ومن قبل المؤيدين لمشروع الدولة الديمقراطية من اتهامات البعض لهذا البرنامج ومنظريه بالنزوع نحو اتجاهاتٍ جديدةً تبتعد بجوهرها عن الأهداف الفلسطينية. فكان لا بد من توضيح النقاط سابقة الذكر من أجل مواجهة أية اتهامات. حيث أن طرح هذا المشروع أثار الكثير من اللغط والنقاش والمعارضة داخل صفوف المقاومة الفلسطينية، ذلك أن الإقرار بوجود قومية يهودية، يعطي الحق لليهود للمطالبة بأن يكون لهم وطن مستقل، ويتجاوز اعتبار اليهودية ديناً وليست قومية، كما تدعي الحركة الصهيونية. و كان أشد المعارضين لشعار فلسطين الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، هم القوميون، من منطلق أن فلسطين الديمقراطية، وبالتعريفات التي أعطيت لها تتناقض مع عروبة فلسطين، ومع القومية العربية والوحدة العربية[1].

برنامج النقاط عشر

حملت فترة السبعينيات وما شهدته من صراع مرير بين فصائل المقاومة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، وحركة فتح بشكل خاص من جهة، وبين النظام الأردني من جهة أخرى، وأبرزها أحداث أيلول الأسود وجرش، وما تبعها من تأثيرات سياسية وميدانية سلبية على الحركة الوطنية الفلسطينية، حملت تحولاتٍ عميقةً في الفكر السياسي الفتحاوي والفلسطيني بشكل عام. حيث بدأت الحركة تستشعر ضرورة تغيير خطابها وسياساتها المعتادة، والتي كانت لا تقبل بديلاً عن الكفاح المسلح والعنف الثوري. وقد كان الدافع الرئيسي وراء هذا التغير كما أشرنا، هو وصول بعض القيادات في م.ت.ف وحركة فتح على وجه التحديد، إلى قناعة بعدم إمكانية الاستمرار في تبني نهج المقاومة المسلحة كوسيلة وحيدة في الصراع. حيث بدأت هذه العناصر بتلمُّس الفجوة الكبيرة ما بين إمكانيات الثورة من جهة، وتحرير فلسطين عسكرياً، وإرجاع اليهود من حيث أتوا من جهة أخرى.

تم طرح هذا المشروع بدايةً من قبل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، وتم تبنيه من قبل حركة فتح وبمشاركة كافة فصائل م.ت.ف مجتمعة عام 1974، وعارض البرنامج عدد قليل من

(1) أبراش، إبراهيم: المصدر السابق.

القيادات الفتحاوية مثل ابو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة. وقد كان عرفات أعلن منذ تشرين الأول 1972، أن العمل الفدائي، على أهميته المؤكدة، ليس سوى عنصر من عناصر الكفاح الذي تخوضه المقاومة. وتمكَّن من تمرير قرار في الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني، يشير إلى أن الكفاح المسلح ليس هو الطريق الوحيد بل الأداة الرئيسية للتحرير[1]. وقد اعتمد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة حزيران/ يونيو 1974، البرنامج المرحلي تحت عنوان برنامج النقاط العشر، الذي تحوّل بعد الدورة الرابعة عشرة كانون الثاني/يناير1979 إلى برنامج أسماه البعض برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني[2]، حيث كان أبرز ما ورد في هذا البرنامج:-

أولاً: تأكيد موقف منظمة التحرير السابق من أن القرار 242 الذي يطمس الحقوق الوطنية والقومية لشعبنا، ويتعامل مع قضية شعبنا كمشكلة لاجئين. ولذا يرفض التعامل مع هذا القرار على هذا الأساس في أي مستوى من مستويات التعامل العربية والدولية، بما في ذلك مؤتمر جنيف.

ثانياً: تناضل منظمة التحرير بكافة الوسائل، وعلى رأسها الكفاح المسلح لتحرير الأرض الفلسطينية، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على أي جزء من الأرض الفلسطينية التي يتم تحريرها. وهذا يستدعي إحداث المزيد من التغيير في ميزان القوى لصالح شعبنا ونضاله.

ثالثاً: تناضل منظمة التحرير ضد أي مشروع كيان فلسطيني، ثمنه الاعتراف والصلح والحدود الآمنة، والتنازل عن الحق الوطني وحرمان شعبنا من حقوقه في العودة وتقرير مصيره فوق ترابه الوطني.

---

(1) كابليوك، أمنون، مصدر سبق ذكره، ص125.

(2) أبو الغزلان، هيثم: القضية الفلسطينية المحورية القائمة أم التراجع المفتعل؟ صحيفة الحقائق، 2005/9/23 . http://alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&secid=5&articleid=3

رابعاً: إن أية خطوة تحريرية تتم، هي لمتابعة تحقيق استراتيجية منظمة التحرير في إقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية، المنصوص عليها في قرارات المجالس الوطنية السابقة.

ثامناً: تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني، كخطوة على طريق الوحدة الشاملة.

عاشراً: على ضوء هذا البرنامج تضع قيادة الثورة التكتيك الذي يخدم، ويمكِّن من تحقيق هذه الأهداف[1].

وكان تبني هذا الهدف الجديد – حسب رأي بعض الباحثين والكتاب – بداية مسلسل التسوية، أو بداية التنازلات. حيث يرى هؤلاء أن المراقب الحصيف لا يمكنه إلا أن يربط ما بين تبني هذا الشعار، وأحداث الأردن، وسلبية الموقف العربي من هذه الأحداث، حيث كانت مجازر أيلول 1970 أبلغ رسالةٍ للثورة الفلسطينية، بأن تعيد النظر فيمن تعتبرهم معسكر الحلفاء، وأن تعيد النظر بالمراهنة على الجماهير الشعبية العربية التي ستخوض حرب التحرير الشعبية. فقد حمل هذا الموقف تغييراً كبيراً، واعتُبر بداية تغيير واضح في البرنامج السياسي لحركة فتح، والذي كان بمثابة انطلاقة جديدة في الاستراتيجية السياسية الفلسطينية، نحو رؤية واقعية تقبل بالحل السياسي و السلمي[2].

من جهة أخرى، يرى البعض أن البرنامج المرحلي لا يعني بالضرورة تقديم التنازلات والتخلي عن الأهداف. وفي ذلك يقول إبراهيم أبراش أستاذ علم السياسة في جامعة الازهر في غزة:" إن السياسة الواعية والثورية الملتزمة بقضايا شعبها، مطلوب منها في كل مرحلة من المراحل أن تحدد الحلقة المركزية للنضال، انطلاقاً من تصورها لحجم مختلف أطراف الصراع في كل مرحلة، ومدى نمو القوى الذاتية للثورة وقدرتها على تحقيق الهدف الاستراتيجي والاستفادة من كل التناقضات التي يفرزها تطور الصراع. وفي نفس السياق يقول لينين :" إن المساومات

---

(1) حواتمة، نايف و عبد الكريم، قيس: البرنامج المرحلي 1973– 1974 صراع– وحدة في المقاومة الفلسطينية، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط1، نيسان ابريل 2002، ص 68–69.

(2) خليفة، محمود: فتح على أبواب عقدها الخامس، 2006/7/16.
.//http://www.mic-pal.info/articledetails.asp?id=424

كثيراً ماتفرضها الظروف بصورة لا ندحة عنها على الحزب المناضل. ومن السخافة الامتناع عن قبول تسديد الدَّيْن أقساطاً. وإن مهمة الحزب الثوري حقاً لا تفرض إعلان الامتناع عن كل مساومة، بل تفرض معرفة الحزب كيف يبقى، عبر جميع المساومات ما دامت محتمةً لا مندوحة عنها، مخلصاً لمبادئه الطبقية ولمهمته الثورية"[1].

إلا أن القراءة التحليلية والعلمية للخط السياسي الفتحاوي، ومراقبة ما أفرزته هذه الطروحات في المراحل اللاحقة، تشَكِّل لدى الباحث أو المراقب، صورةً واضحةً حول مدى التغير الذي حصل على الفكر السياسي الفتحاوي، من خلال ما نجم عن هذه المشاريع والتحولات. و يمكننا القول: إن الأثر الواضح والتأثير المباشر لها، كان يسير نحو انخفاض سقف التوقعات الفلسطينية، وتغيير واضح في الأهداف، وتخلٍّ عن جزء كبير من الغايات التي نشأت الحركة أصلاً من أجل تحقيقها.

مرحلة أوسلو والحل السلمي

شهدت السنوات ما بعد عام 1974- بعد أن تم تبني البرنامج المرحلي- انشقاقاتٍ متعددةً داخل حركة فتح، حيث اعترض بعض قيادات الحركة على هذه التوجهات الجديدة. وبغض النظر عما إذا كانت هذه المعارضة تعبَّرُ عن فكرة تنظيمية ذاتية لدى هؤلاء المعارضين، أو أنها مسيَّرة من قبل بعض الدول والحكومات العربية التي كانت تعارض فتح في مشروعها وسياستها، وتسعى لزعزعتها وإضعافها، فإن تبني هذه السياسة المرحلية أثَّر على الحركة داخليا من خلال الانشقاقات، وخارجياً من خلال ردود الفعل الشعبية على هذه الطروحات. وبهذا الصدد يقول عضو اللجنة المركزية لحركة فتح صخر حبش:" وفي هذه المرحلة تعرضت فتح لأزمات ومشاكل، من أبرزها الانشقاق الداخلي الذي قاده أبو صالح وأبو موسى وأبو خالد العملة، ومن

(1) أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، وكالة فلسطين برس للأنباء، 2005/7/4، عن لينين، مختارات، الجزء الثاني، دارا التقدم، موسكو، ص 5.
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=11998،

ثم أحداث طرابلس، وانشقاق أبو الزعيم"[1] أما على المستوى العربي والدولي فقد حققت م.ت.ف وحركة فتح تطوراتٍ سياسيةً عديدة، من أهمها: الاعتراف الرسمي بها من قبل الدول العربية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، إضافة إلى إعطاء المنظمة صفة المراقب في الأمم المتحدة، وامتدت العلاقات الفلسطينية للعديد من دول العالم، وأصبح ل م.ت.ف مكاتب تمثيلة في العديد من العواصم العربية والعالمية. وشهد الموقف الدولي تغييراً واضحاً تجاه القضية الفلسطينية، وكان ذلك نتيجة للمواقف التي تبنتها المنظمة تباعا.

وكانت مراهنة حركة فتح بقيادة عرفات في تلك الفترة على محاولة تحقيق تسوية تضمن للفلسطينيين الحد الأدنى من حقوقهم، والمتمثل في دولة فلسطينية بحدود الرابع من حزيران 1967. واتجهت السياسة الفلسطينية وعلى رأسها الفتحاوية منذ السبعينيات إلى هذا الاتجاه، حيث تم في دورة المجلس الوطني التي عقدت في 15 نوفمبر عام 1988 في الجزائر، الاعتراف بالقرارين 242 و338 و181 وإعلان الاستقلال[2]، الذي مهَّد إلى الدخول في مفاوضات مباشرة مع الإسرائيليين. وأصبحت الطروحات السلمية الفلسطينية واضحة.

إلا أن الرياح الدولية لم تجر حسب أهواء السفينة الفلسطينية، حيث حصلت عدة تطورات على الساحة الدولية والعربية، كان من أبرزها اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و اسرائيل، والتي حيدت أكبر الدول العربية من ساحة الصراع، إضافة إلى الغزو العراقي للكويت وحرب الخليج، خصوصا الموقف المساند للعراق الذي اتخذته م.ت.ف في تلك الفترة وانعكاساته السلبية على القضية الفلسطينية بعد انتهاء حرب الخليج. إضافة إلى انهيار الاتحاد السوفييتي في بداية التسعينيات، وما حمله ذلك من تغيرات على صعيد موازين القوى، وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، الحليف الأقرب لإسرائيل على النظام الدولي. وكان لكل هذه العوامل مجتمعة، بتفاعلاتها وانعكاساتها التي لا مجال للتفصيل فيها الآن، انعكاساً مباشراً على القضية الفلسطينية،

(1) صحيفة الكرامة: ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني،
http://www.alkrama.com/mkablat/mkablat27.htm. سحبت بتاريخ 2006/3/25.
(2) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دورات المجلس الوطني الفلسطيني،
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/porder_1.html

حيث بدأت الولايات المتحدة بالتحضير لعقد مؤتمر دولي للسلام، بمشاركة الاتحاد السوفييتي الذي كان يحتضر.

في 30 تشرين الأول 1991 تم عقد مؤتمر مدريد للسلام، على أساس القرارات 242 و 338. لم تكن م.ت.ف ممثلة رسميا في المؤتمر، حيث تم حضور الوفد الفلسطيني ضمن الوفد الأردني. وقد علَّق ياسر عرفات على الحضور الفلسطيني بقوله:"ها هو أحد أحلامنا يتحقق"[1]. هذه الكلمات عبَّرت وبكل وضوح، عن التفكير الفتحاوي ممثلا بزعيمه، وبالطموح أو الأمل الذي كان مرجوّاً في تلك الفترة. وهذا يعطينا دلالة على المستوى الذي وصل إليه التفكير الفتحاوي، والأهداف التي كان يسعى لتحقيقها في تلك الفترة. تبع ذلك عقد اتفاقية أوسلو في 9/13 / 1993 بين م.ت.ف بزعامة حركة فتح وإسرائيل، حيث تم خلالها اعتراف المنظمة بدولة إسرائيل مقابل اعتراف إسرائيل ب م.ت.ف. ونجم عن ذلك إقامة سلطة فلسطينية على مساحة من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. إلا انه ومرة أخرى، لم تستطع م.ت.ف وحركة فتح تحقيق مشروعها التسووي الأخير. حيث تعرَّضت عملية السلام لعدة انتكاسات أدت بالتالي إلى إعادة احتلال الضفة الغربية بشكل شبه كامل بعد انتفاضة الأقصى. وعمليا حدَّت إلى حد كبير من تواجد وسيطرة السلطة الفلسطينية.

وقفات على المراحل التي مرت بها الحركة

نلاحظ مما سبق، ومن خلال المحطات التي مرت بها الحركة، أن التفكير الفتحاوي تعرض لكثير من التغيير والتحول، إلى درجة وصلت في المراحل الأخيرة إلى مناداة الحركة بأفكار وأهداف، تتناقض تناقضا كليا مع مبادئها وأهدافها وأفكارها، التي انطلقت بها في الستينيات. ونستطيع الإشارة إلى عدد من النقاط حول هذا الموضوع:-

1- من المبادئ الأساسية التي نادت بها حركة فتح تحرير الأراضي المحتلة عام 1948، حيث أنه وعند انطلاقة الحركة لم تكن الضفة الغربية والقطاع محتلَّيْن بعد. حيث ورد في وثائق الحركة إن "فكر حركة (فتح) تشكل من منطلقات: تحرير فلسطين وإزالة الاحتلال

(1) كابليوك، أمنون: مصدر سبق ذكره، ص258.

الاستيطاني الصهيوني"[1]. وبالنظر إلى النتيجة التي وصل إليها تفكير الحركة وطروحاتها، نرى أن هناك اختلافاً كبيراً، وتحولاً واضحاً طرأ على هذه المبادئ والطروحات.

2- موضوعة الكفاح المسلح والنهج الثوري: حيث أن المبدأ الثاني من مباديء الحركة، هو أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الوحيد لتحرير فلسطين، وأن كافة المؤتمرات والقرارات الدولية تهدفان إلى تضييع الحق الفلسطيني، وأن التعاطي مع هذه المبادرات والقرارات يعتبر تنازلا وتفريطا في الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني. ونلاحظ حاليا وبعد طول المسيرة للحركة، أن الوسيلة الوحيدة التي ينادي بها قمة الهرم في حركة فتح، لتحقيق الحقوق الفلسطينية في الدولة، هي التعاطي مع الطروحات الدولية وقرارات الأمم المتحدة ،وغيرها من الوسائل والسبل، دون التطرق الى الكفاح المسلح والعمل العسكري، إلا من قبل قيادات ميدانية تابعة لكتائب شهداء الاقصى على وجه التحديد. وربما يجادل البعض في أن الحركة لم تحيِّد ولم تلغِ الكفاح المسلح كأداة من أدواتها في الصراع. ودليل ذلك دخول أطراف فتحاوية، أبرزها كتائب شهداء الأقصى، وأيضا جهات تنتمي لبعض الأجهزة الأمنية الفلسطينية في اشتباكات مسلحة مع القوات الإسرائيلية خلال أحداث النفق عام 1996. طبعا لا نستطيع أن ننكر أن الحركة قامت وتقوم حتى هذه الأيام بممارسة المقاومة المسلحة. إلا أننا في هذا السياق نتحدث حول خط عام، واستراتيجية وفكر لدى الحركة. وسنؤجل الخوض في هذه الإشكالية، لنعود لمناقشتها في محطات قادمة من هذه الدراسة.

3- العلاقة مع الأنظمة العربية واستقلالية القرار الفلسطيني: عانت الحركة خلال سنوات عديدة ومنذ نشأتها من محاولات الكثير من الأنظمة العربية التدخل في سياساتها، وسياسات م.ت.ف. وقد تكبدت مئات الشهداء والعديد من الخسائر البشرية والمادية والعسكرية والاقتصادية في سبيل الحفاظ على الشعار الذي رفعته لفترة طويلة وهو " استقلالية القرار الفلسطيني". وإن نظرة حالية على علاقة الحركة مع الأنظمة العربية، ومدى استجابتها مع طروحات وخطط هذه الأنظمة، تُظهر لنا وبوضوح مدى التغيير والتراجع الذي حصل في

(1) صحيفة الكرامة: حركة فتح من الجذور إلى القيادة. سحبت بتاريخ 2005/6/18.
،/http://www.alkrama.com/files/yaser%20arfat1/srara.htmwpdtm

هذا الموضوع. حيث أصبح القرار الفلسطيني أكثر انسجاماً وتوافقاً مع مواقف وطروحات الدول العربية التي خاضت ولفترات طويلة صراعات وصلت إلى درجة الحروب مع الحركة، ومع فصائل المقاومة لفرض رؤيتها الخاصة لحل القضية الفلسطينية، ولبسط نفوذها وسيطرتها على الفلسطينيين والتحدث باسمهم.

ربما يرى البعض أن ما سبق الإشارة إليه من نقاط تراجع في فكر وبرنامج حركة فتح، لا يعتبر دقيقا تماما، ذلك أن الحركة وحدها لا تتحمل مسؤوليات هذا التراجع. وأن هناك عوامل خارجية، ساهمت وإلى حد كبير في وصول حركة فتح إلى ما وصلت إليه. وبهذا الخصوص يرى الباحث أن الحركة لا تتحمل مسؤولية كاملة عن هذا التراجع، فنحن نعلم أن حركة فتح واجهت ولا زالت، العديد من العقبات والمصاعب في مسيرتها. وأن هناك عوامل دولية وإقليمية وعربية، ساهمت في عدم تمكُّن الحركة من تحقيق أهدافها والاستمرار ببرنامجها ورؤيتها التي ابتدأت بها. إلا أن هذه الدراسة وكونها تعالج موضوع الحركة بحد ذاتها، تحاول التركيز على العوامل الداخلية لدى الحركة التي أدت إلى ما وصلت إليه الحركة في الوقت الحالي.

خلاصة

تم خلال هذا الفصل مناقشة قضية الأسس الفكرية لحركة فتح. من خلال أهداف ومبادئ ووسائل الحركة. حيث حدَّدت الحركة بشكل واضح هذه القضايا من خلال أدبياتها. وقد ظهر خلال الفصل السابق، أن حركة فتح لم تتقيد بأيدولوجيا سياسية أو دينية معينة، وكان لهذه الرؤية اللاأيدولوجية انعكاسات مهمة على الحركة، حيث تسبب ذلك في فوضى تنظيمية داخل الحركة. كما زاد من فرص المعسكر المعادي لحركة فتح، في تجنيد العديد من أفرادهم داخل الحركة. أي أنه أثَّر على العامل الأمني. والأثر الأخير يتمثل في انفتاح المجال أمام رؤى واجتهادات فكرية ونظرية، وممارسات داخل حركة فتح، أدت في النهاية إلى تصدع في جسم الحركة، وأفرز خلافات وانشقاقات كثيرة.

كما تبيَّن أن أهم المرتكزات التي قامت عليها حركة فتح تتمثل في الكفاح المسلح، كأداة وحيدة لتحرير فلسطين، والحفاظ على القرار الفلسطيني المستقل، وعدم السماح للدول العربية بالتحدث

باسم فلسطين أو باسم القضية الفلسطينية. يُضاف إلى ذلك البراغماتية التي ميَّزت حركة فـــتح، وأثَّرت في مسيرتها ومستقبلها. إضافة إلى صفة التجريبية، التي اعتمدت عليها الحركة وبشـــكل مبالغ فيه.

أما بخصوص المراحل التي مر بها الفكر الفتحاوي، فيقسِّمها الباحث على النحو التالي: مرحلـــة الفكر الثوري، ثم مرحلة الدولة الديمقراطية، يليها مرحلة البرنامج المرحلي أو برنـــامج النقـــاط العشر، ومن ثم مرحلة الإنتفاضة الأولى، ومن ثم مرحلة أوسلو والحل السلمي.

ويخلُص الباحث إلى نتيجة مفادها: إن الخط الفكري الواسع الذي سارت عليه حركة فتح، يلعب دورا رئيسيا في ما وصلت إليه شؤون الحركة من تراجع وانحدار؛ وذلك بسبب حالة التســـيب وعدم الانضباط الناجمة عن ذلك. خصوصا وأن الحركة لم تنجح في التخفيف من آثـــار هـــذا التوجه، من خلال ضبط الشؤون التنظيمية الداخلية.

الفصل الرابع

العمل السياسي والعسكري لحركة فتح

تمهيد

نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها العمل العسكري لدى حركة فتح، فقد رأينا أن نحاول تخصيص جزءٍ كبيرٍ من هذا الفصل لمعالجة الموضوع بكافة جوانبه. بدءاً من مفهوم العمل العسكري، وبداياته، ومراحله، من قوات العاصفة – الجناح العسكري للحركة في بدايات التأسيس– وصولا إلى كتائب شهداء الأقصى، الجناح المسلح للحركة في وقتنا الحاضر، مرورا بموقع العمل العسكري داخل الفكر الفتحاوي، وأهميته، عن طريق استعراض تاريخي يتخلله جانب تحليلي لموقف الحركة من العمل العسكري، وانعكاسات هذا الموقف في كل مرحلة على الحركة بشكل خاص، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام.

مفهوم العمل العسكري والكفاح المسلح

تتعدد المصطلحات والمسميات التي تتعلق بالعمل العسكري لدى حركة فتح، حيث تتناول الكتب مفاهيم مثل الكفاح المسلح، الثورة، العنف الثوري، حرب الشعب، الثورة الشعبية وغيرها من المفاهيم التي شاع ذكرها في أدبيات حركة فتح منذ نشأتها حتى الآن. وسنحاول في الصفحات القادمة دراسة هذه المصطلحات والمسميات، ومعرفة دلالاتها والفروقات بينها – إن وُجدت– وهل كانت الاختلافات في التسمية تعكس حالة من الوعي الفكري لدى فتح، ام أن الحركة استخدمت هذه المسميات بنفس المعنى دون التفريق بينها؟

بالنسبة للكفاح المسلح فقد عرفه أبو إياد، وهو أحد مؤسسي حركة فتح بأنه" عملية مركزية، شاملة، متعددة الجوانب، في محصلتها تتجسد أوجه وأنشطة الشعب الفلسطيني كافة، سواء كانت هذه الأوجه والنشاطات سياسية أو اجتماعية أو عسكرية أو ثقافية. على هذا النحو نفهم الكفاح المسلح. وعلى هذا النحو سرنا لإعادة بناء شعبنا وإبراز هويته الوطنية من أجل تحقيق أهدافه. نفهمه كعملية متكاملة، ذات أبعاد ثلاثة: تنظيم، إنتاج، قتال"[1].

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص931.

ويتضح من خلال التعريف السابق أن الكفاح المسلح حسب هذا الطرح، لا يعني كما قد يتبادر إلى ذهن الكثيرين حمل السلاح، والقيام بعمليات ضد الاحتلال، وتفجير القنابل، وإطلاق صواريخ، وغيرها، فقط. وإنما هو عملية شاملة متكاملة، تغطي كافة جوانب حياة الشعب الفلسطيني، وترتكز على ثلاثة قواعد:

1- التنظيم، بمعنى أن العمل العسكري والكفاح المسلح لا بد أن يكون منظماً، خاضعا للتخطيط والتقييم والإشراف والتطوير.

2- الإنتاج: ويُقصَد به أن يكون الكفاح منتجاً، ذا تأثيرات عملية وواقعية ملموسة، تحقق للشعب أهدافه وآماله ومبتغاه.

3- القتال: وقد ورد القتال في آخر التعريف على الرغم من محوريته وأهميته، إلا أن الوزير قصد من ذلك، حسب فهمنا وتحليلنا، أن القتال بمفرده لن يعطيَ النتائج المرجوة، ولن يحقق الأهداف المرجوة، إذا كان منفردا لا يراعي العنصرَيْن الآخرين المشار اليهما.

أسباب تبني الكفاح المسلح من قبل الحركة

نشأت فكرة الكفاح المسلح لدى مؤسسي حركة فتح، من قناعتهم بعدم جدوى، أو على وجه الدقة عدم توفر النية والرغبة لدى الأنظمة العربية خوض حرب نظامية ضد إسرائيل، بعد هزيمة 1948 التي منيت بها الجيوش العربية. فقد كانت نظرة هؤلاء المؤسسين تعتبر أن الفلسطينيين ما لم يعتمدوا على أنفسهم، لن يكون بمقدورهم تحرير وطنهم. بمعنى أن الفكرة الأولى التي أسست للكفاح المسلح، هي عدم ثقة قادة فتح بالأنظمة العربية، بل وتخَوُّفهم من أنَّ تسليم القضية للدول العربية، يعني ضياع الحقوق الفلسطينية. وهذا يقودنا إلى ما تم الإشارة إليه في صفحات سابقة من الدراسة، لكن من زاوية أخرى؛ وهي سعي الحركة إلى محاولة استقلالية القرار الفلسطيني، وعدم تمكين الدول العربية من التحكم في قراراتها وسياساتها.

أما الفكرة الثانية التي حكمت الكفاح المسلح وأدت إلى مركزية هذه الفكرة وأهميتها في التفكير الفتحاوي، فهي القناعة الفكرية لدى مؤسسي الحركة بأن الكفاح المسلح والعمل العسكري ضد

إسرائيل، مهما كان نوعه وحجمه؛ سيؤدي إلى إلهاب حماسة الجماهير الفلسطينية، وبالتالي زيادة قناعتهم بما تطرحه الحركة، وتنامي تأييدهم لها. وأنَّ إقدام فتح على إشعال الكفاح المسلح سيدفع هذه الجماهير، التي ستقدر جدية فتح وإصرارها على تحرير فلسطين، واستعداد مناضليها للاستشهاد من أجل هذا الهدف الوطني السامي، إلى الانخراط في صفوف الحركة، مما سيفضي إلى جعلها حركة جماهيرية مرشحة للنمو والتطور والاتساع والتجذُّر، وهو الأمر الذي يدلل على أن ممارسة الكفاح المسلح هي المدخل النضالي الصحيح لضمان جماهيرية فتح، وترسيخ وجودها، وسحب البساط من تحت أقدام مخطط الامتصاص والإجهاض الذي يحكم منظمة التحرير الفلسطينية، والتي هي انعكاس–من وجهة نظر فتح– للأنظمة العربية[1].

مراحل الكفاح المسلح

وقد مر الكفاح المسلح بعدة مراحل صعودا وهبوطا، وذلك على النحو التالي:–

1– مرحلة الانطلاقة وبداية الكفاح المسلح، والتي بدأت رسميا من عام 1965. وقد شهد العمل العسكري تطورا كميا ونوعيا على مدى السنوات اللاحقة، على الرغم من عدم تحقيقه نتائج ميدانية تُذكر.

2– مرحلة ما بعد 1967: وشهدت هذه المرحلة ارتفاعا ملحوظا في وتيرة العمل المسلح نتيجة عاملين:

العامل الأول: ضعف الدول العربية بعد الضربة التي تلقتها من إسرائيل، الأمر الذي أفقدها القدرة الكافية على أن تتحرك بقوة في وجه المنظمات الفلسطينية. والعامل الثاني: صمود المقاومة المسلحة في وجه العدوان الإسرائيلي، خصوصا في معركة الكرامة، الأمر الذي منحها قوة ورصيدا على صعيدين:

(1) بسيسو، عبد الرحمن:القائد أبو إياد، مناضلٌ ثوريٌ شُجاع، وصانعُ هُوِيَّة، صحيفة دنيا الوطن 2006/6/7. http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id.

- الصعيد الكمي والنوعي: وذلك من خلال عدد العمليات والأساليب التي كانت متبعة فيها، حيث بدأت فتح بتلقي مساعدات عسكرية من دول مختلفة، وبدأت بعقد دورات تدريبية لكوادرها وأفرادها.

- على صعيد تنامي التأييد الشعبي لها، فقد أحدث الكفاح المسلح تأييداً كبيراً لهذه الحركة، وبدأت أعدادٌ كبيرةٌ من الشعب الفلسطيني المهجَّر بالانضمام للحركة.

3- مرحلة ما بعد حرب 1973، وكانت هذه المرحلة بداية الانحدار في فكرة الكفاح المسلح، حيث بدأت الحركة في تبني برامج واستراتيجيات تُشرك العمل السياسي إلى جانب العمل المسلح.

4- مرحلة الانتفاضة الاولى، وجاءت هذه المرحلة لتُتَوِّج التوجه السياسي التنازلي – إن صحت التسمية– عن طريق محاولة استثمار الإنتفاضة لإجبار إسرائيل على التفاوض.

5- مرحلة اتفاقيات أوسلو والسلطة الفلسطينية: حملت هذه المرحلة تغيرا كبيرا في موضوعة الكفاح المسلح لدى حركة فتح، حيث شهدت انحسارا كبيرا وملحوظًا في هذا التوجه، بعد أن تم تبني الكفاح السياسي، والمفاوضات، كاستراتيجية فلسطينية لتحقيق الهدف وهو: إقامة الدولة الفلسطينية على أراضي عام 1967. وأصبح الكفاح المسلح عبارة عن تاريخ يسجَّل للحركة في مذكراتها. خصوصا بعد أن تم إلغاء البنود الخاصة بالعمل العسكري من الميثاق الوطني الفلسطيني.

وكانت تبرز بين الحين والآخر، وعند تعثر المفاوضات، أو حصول استفزازات إسرائيلية، بعض الأعمال المسلحة التي كان يقوم بها عناصر من حركة فتح، كما حدث في انتفاضة النفق، وبعض المراحل الأخرى. ولكن لا يمكن أن نُدرِج هذه الأعمال ضمن مفهوم الكفاح المسلح الذي تبنته الحركة، والذي فصَّله وشرحه أبو إياد كما مر معنا سابقا. إذ بقيت هذه الأعمال مجرد ردود أفعال، لا تحتكم إلى استراتيجية معينة، ولا تخضع لتقييم، وليس لها أهدافا واضحة.

6- مرحلة انتفاضة الأقصى: وهي المرحلة التي ابتدأت فعليا بتكوين (كتائب شهداء الأقصى) كذراع عسكري لحركة فتح، والتي تختلف عن سابقتها – منذ نشأة السلطة عام 1993 – في عدة أمور من أهمها:

- دخول أعدادٍ كبيرةٍ من عناصر حركة فتح ضمن هذه الكتائب. حيث لم تقتصر عملياتها على عدد محدود من الأفراد كما كان يحدث سابقا منذ توقيع اتفاقية أوسلو.

- نوعية العمليات التي كانت تقوم بها؛ فقد طرأ تطور نوعي على هذه العمليات، من حيث استخدام الأسلحة الخفيفة، ثم العبوات الناسفة والعمليات في المستوطنات الإسرائيلية داخل حدود 1967، ومن ثم الوصول إلى مرحلة متطورة، غابت عن العمل العسكري الفتحاوي مدة طويلة، بل وشهدت انتقاداتٍ حادةً من قِبَل عدد كبير من قادة حركة فتح، وهي العمليات التفجيرية داخل إسرائيل.

- الفترة الزمنية التي عاشتها هذه المجموعات، فقد انطلقت فعليا في تشرين أول 2001 ولا زالت تنشط حتى أيامنا هذه 2006. وهي فترة زمنية طويلة نسبيا، إذا ما قورنت بالفترات السابقة التي شهدت هبات أو انتفاضات مرحلية مصغرة.

- حجم العمليات التي نفذتها الكتائب، فقد كان زخم هذه العمليات وكثرتها يشيران إلى أن هذا العمل لم يكن عملا فرديا أو ردة فعل مؤقتة. حيث نفذت الكتائب أكثر من 80 بالمئة من العمليات ضد الإسرائيليين خلال انتفاضة الأقصى[1]. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن العمليات التي نتحدث عنها تقتصر على العمليات التي تم تنفيذها داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا تشمل العمليات التي تمت داخل إسرائيل.

(1) كيالي، ماجد: دور فتح في الانتفاضة، المزاوجة بين الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة، 14/كانون أول 2001، http://old.amin.org/views/majed_kyali/2001/14dec2001.html

وقفات على العمل العسكري

بعد هذا العرض التاريخي لمراحل الكفاح المسلح لدى حركة فتح، وبعد أن تكونت لدينا صورة واضحة، وخلفية جيدة لمفهوم ومراحل ومحطات العمل العسكري للحركة، نبدو الآن أكثر قدرة على الوقوف عند هذا الموضوع. وسنحاول أن نوضح الجوانب الايجابية والسلبية للكفاح المسلح في عقلية وممارسة حركة فتح، ومحاولة قياس تأثيره العام على القضية الفلسطينية.

جاهزية القيام بالعمل المسلح

لقد أثارت موضوعة الكفاح المسلح لدى حركة فتح الكثير من الجدل والنقاش والخلافات داخل الحركة، منذ بدايات التأسيس. لم يكن هذا الخلاف على المبدأ أو الفكرة بحد ذاتها، وإنما كان حول التوقيت الذي ستستخدم فيه الحركة هذا الأسلوب. فكان أن نادى قسم من المؤسسين بضرورة تسريع القيام بالعمل المسلح، بينما رأى آخرون أنه يجب الانتظار وعدم التسرع، حيث أن الحركة لا تزال في طور التكوين، وأنها لم تمتلك بعد التجهيز اللازم، وليس لديها إلا عدد قليل نسبيا من المناضلين.

من الملاحَظ أن هذه الفكرة (الكفاح المسلح)، على الرغم من محوريتها ومركزيتها في الفكر الفتحاوي, إلا أنها لم تكن محط إجماع القيادة في الحركة، وعلى وجه الدقة، لم يكن توقيت انطلاق العمل المسلح موضع إجماع. وقد يرى البعض أن الاختلاف أمر طبيعي، خصوصا لدى حركة وليدة مثل فتح تعيش ظروفا صعبة ومعقدة. إلا أن الباحث يرى أن القراءة الجيدة لهذه الخلافات حول موضوع محوري في النهج الفتحاوي، كان يُعتبر أساسيا في تخطيط وفكر واستراتيجية فتح، يعبِّر عن حالة من عدم التمكن، وصلت في بعض الأحيان إلى الضبابية والعفوية في التفكير والتخطيط. ويبدو ذلك واضحا من خلال تتبع مواقف الجناح المتسرع داخل الحركة، والذي كان يرغب في بدء الكفاح المسلح بأسرع وقت ممكن، والذي كان له الغلبة في النهاية.

وقد يبدو للبعض أنه ما دام الخلاف لا يدور حول الموضوع الرئيسي، وهو الكفاح المسلح كفكرة واستراتيجية، فإن الخلافات الأخرى تبقى هامشية، لا تؤثر في مضمون العمل. إلا أن رؤيتنا تختلف حول الموضوع، من حيث موافقتنا بأن الكفاح المسلح، أو أي عمل مقاوم، يكون بذاته وبمعزل عن الظروف المكانية والزمانية صحيحاً، ولا يسبب مشاكل أو تداعيات من حيث بقائه فكرة بعيدة عن الواقع. وتبرز فعالية العمل ودوره ونجاعته، أو سلبياته وتأثيراته العكسية، من حيث مكانه وزمانه وظروفه المحيطة. وهذا ما واكب الكفاح المسلح على طول تاريخ القضية الفلسطينية، منذ انطلاقة العمل المسلح، حتى أيامنا هذه. فقد كانت المشكلة الزمانية والمكانية أهم ما واجهه الكفاح المسلح من عقبات. عكست بجوهرها قصورا في التفكير والتخطيط والرؤية لدى الحركة. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال المراحل العديدة التي مرت بها الحركة في مختلف أماكن تواجدها سواء في الأردن، أو لبنان، وحتى داخل الأراضي الفلسطينية بعد توقيع اتفاقية أوسلو كما مر معنا سابقا.

تأثير الكفاح المسلح على الأنظمة العربية

لم تراعِ قيادة حركة فتح، ولم تدرس بجدية تأثير انطلاق الكفاح المسلح من داخل أراضي بعض الدول العربية على هذه الأنظمة. ولم تحسب بدقة ردة الفعل العربية؛ الأمر الذي قادها إلى الوقوع في الكثير من الأخطاء مستقبلا. فقد انطلقت من رؤية عاجزة تقوم على أساس حيادية الواقع العربي، حيادية الأنظمة التي يجب أن تسمح للفلسطينيين بممارسة العمل المسلح، متجاوزة مصالح هذه الأنظمة، و سياساتها، و مخططاتها، و كون العمل المسلح ينطلق من أرضها (وهنا نشير إلى دول الطوق)، و حيادية الجماهير، فقد أقيمت القواعد العسكرية في "الغابات البشرية" العربية، لكن مع تجاهل كامل لمشاكلها، و لطبيعة دورها، حتى في الحرب ضد الكيان الصهيوني[1].

(1) كيلة، سامي: المقاومة الفلسطينية، محاولة تقييم انتقادي، 20-2-2006.
http://www.ajras.org/?page=ShowDetails&Id=385&table=articles

الهدف من الكفاح المسلح

حددت حركة فتح –في بداية تأسيسها – الكفاح المسلح وسيلة وحيدة لتحرير فلسطين. حيث نصت حركة فتح في انطلاقتها ان الهدف الأساسي لها هو تحرير كامل التراب الفلسطيني، وأن الوسيلة الوحيدة لتحقيق ذلك هي الكفاح المسلح[1]. ونعتقد أن الحركة قد بالغت وضخَّمت من قدرة الكفاح المسلح على تحقيق هذا الهدف، وذلك بالنظر إلى طبيعة العدو، وقوته العسكرية، وتحالفاته. حيث لم تمتلك الحركة من القوة العسكرية أو العلاقات الدولية والتحالفات ما يمتلكه العدو الإسرائيلي. وبالتالي أصبح القضاء على إسرائيل وتحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني، وإقامة الدولة الفلسطينية هدفاً يبدو الكفاح المسلح بصيغته التي مورِست من قِبَل الحركة، أضعف من أن يكون قادرا على تحقيقها.

عدم التوافق بين المفهوم النظري والممارسة العملية للكفاح المسلح

ورد في صفحات سابقة تعريف واضح وصريح للكفاح المسلح على لسان أبو إياد، أحد أبرز قادة حركة فتح، وقد حدد هذا التعريف ثلاثة مرتكزات للكفاح المسلح هي التنظيم، الإنتاج، القتال. ومن الملاحظ أن الحركة لم تعمل وفق هذا التعريف. ولم تراعِ الجوانب الثلاثة المشار إليها، وأنها غلَّبت موضوعة القتال على الجانبين الآخرين؛ الأمر الذي أفقد مفهوم الكفاح المسلح – كما طرحه أبو إياد – معناه وأدى إلى إضعاف قدرته على تحقيق أهدافه.

عدم تحديد ووضوح العلاقة بين الكفاح المسلح والنضال السياسي:

ورد في حديث صلاح خلف أبو إياد أحد مؤسسي حركة فتح، والذي ورد فيه أن مؤسسي الحركة الأوائل كانوا يسعَوْن نحو تشكيل جهازين، أحدهما عسكري والآخر سياسي على النمط الهرمي. فكانت هناك خلايا القاعدة ولجان الفروع ولجان مناطق ومجلس ثوري[2]. وعلى الرغم

(1) الحوت، شفيق: عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية، أحاديث ذكريات، 1964–1984، دار الاستقلال للدراسات والنشر– بيروت، ط1، 1986، ص 96– ص 98.

(2) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، ص70.

من رغبة الحركة في العمل وفق النموذج النظري سابق الذكر، إلا أن طبيعة سير الأمور، لم تكن وفق ما تم ذكره.

حيث لاحظنا طغيان العامل العسكري والكفاح المسلح، على العمل السياسي، على امتداد مرحلة طويلة نسبيا من مراحل عمر الحركة، وهي مرحلة البداية والتأسيس. ثم بعد ذلك الانتقال إلى البحث عن دور سياسي من خلال منظمة التحرير الفلسطينية، التي لعبت دور الغطاء السياسي لحركة فتح، خصوصا بعد الاعتراف العربي والرسمي بها كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني في قمة الرباط في 26 أكتوبر عام 1974. وفي هذا الموضوع يورد المفكر العربي منير شفيق أن من نقاط التناقض في الثورة الفلسطينية " عدم الحزم في تطبيق الخطَّيْن السياسي والعسكري الصحَيْحين، في كل مرحلة، وفي كل لحظة من مراحل ولحظات حرب الشعب، والتساهل مع الخطوط السياسية والعسكرية الخاطئة"[1].

وقد تبنَّت حركة فتح منذ عام 1974 مقولة شهيرة باتت بمثابة قاعدة رئيسية في النهج الفتحاوي لهذه المرحلة، وهي (الكفاح المسلح يزرع والكفاح السياسي يحصد) [2]. هذه المقولة أو المبدأ – إن صح القول – تعبِّر بكل وضوح عن استراتيجية واضحة المعالم تعتمد أساسا على العمل العسكري والكفاح المسلح، الذي يقود بدوره إلى ترجمة هذه الأعمال والنضالات إلى مكاسب سياسية. فهل حقا استطاعت الحركة أن تحقق توافقا بين العمل العسكري والعمل السياسي؟ وهل نجحت في جعل الكفاح المسلح والعمل العسكري يعمل لخدمة الجانب السياسي؟ والسؤال الآخر: هل كان العمل العسكري في بداية التأسيس، وقبل عام 1974 وتبني الخيار المرحلي لا يخدم العمل السياسي؟ وهل كان العمل العسكري يعمل دون منظور سياسي ودون أفق لاستثمار هذا النضال والكفاح؟

في البداية، وفي مرحلة التأسيس والانطلاقة للحركة، لم يكن قادة فتح ومنَظِّروها يحملون سوى فكرة الكفاح المسلح. واعتقد هؤلاء أن الكفاح المسلح والثورة الشعبية كفيلان بتحقيق الأهداف

(1) شفيق، منير: حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية، دار الطليعة للطباعة والنشر– بيروت، ص116.
(2) أبو بكر، بكر: مقابلة خاصة بتاريخ 2006/3/25

الفلسطينية. وأبرز ما يوضح ذلك تلك الفلسفة التي تبنتها فتح بنظرتها العامة وتصورها الأولي لطبيعة عملها، وتطورات الأوضاع وفق هذه الرؤية، تلك الفكرة التي تبنتها الحركة، والتي يمكن تلخيصها بمقولة (ثورة حتى النصر). هذه المقولة تعكس بجوهرها تركيز الحركة عند تأسيسها على فكرة الثورة، وأن هذه الثورة لن تتوقف، ولا مجال لوضع حد لها إلا بالوصول إلى الهدف النهائي وهو النصر والتحرير. وقد ركزت حركة فتح على الكفاح المسلح باعتبار أنه الطريق الوحيد لتحرير فلسطين[1].

يمكن القول: أنه وفي بداية انطلاقة حركة فتح، لم تكن فكرة استغلال العمل العسكري لخدمة العمل السياسي مطروحة بقوة؛ وذلك كما أسلفنا بسبب عدم وجود مساحة كافية من العمل السياسي الذي كانت تمارسه حركة فتح. أما بعد عام 1974 فقد بدأت فكرة استغلال العسكري لخدمة السياسي تتضح وتأخذ حيزا اكبر في فكر فتح. وفي هذه الدراسة سنحاول الوقوف على العمل العسكري، وما قدمه للعمل السياسي في هذه الفترة، أي بعد 1974.

وهنا لا بد من مراجعة سريعة وموجزة لأهداف الحركة في تلك الفترة، وما طرا عليها من تغيير وتحول. فقد رأينا أن حركة فتح بعد تبني برنامج النقاط العشر، أصبحت تناضل من اجل تحقيق مكاسب سياسية مرحلية مثل إقامة سلطة فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من فلسطين التاريخية. وذلك عن طريق إقامة علاقات مع مراكز القوى وصنع القرار، ومحاولة شرح وجهة النظر الفلسطينية بطريقة دبلوماسية. إلا أن هذا التوجه لم يلغ، وبالأحرى لم يكن قادرا على إلغاء فكر الكفاح المسلح وتوجهه. خصوصا بعد إنشاء ما سمي بجبهة الرفض التي وقفت ضد البرنامج المحلي. وهكذا كان لا بد من إيجاد التوازن بين الدعوة إلى العمل العسكري من جهة، والدعوة إلى الكفاح السياسي والدبلوماسي من جهة ثانية.

ومن الملاحظ أنه لم يكن لدى حركة فتح خطة معينة أو توجه ما إزاء محاولة التوفيق بين الفكرتين. وما يقودنا إلى هذا القول عدد من النقاط يمكن تلخيصها بالتالي:-

(1) قاسم، عبد الستار: الموجز في القضية الفلسطينية، ط1، المكتبة الجامعية، ايار2002، ص275.

1- غموض البرنامج السياسي لدى الحركة في تلك الفترة، أو على الأقل تخبطه وعدم وضوحه. حيث كان الحديث يدور حول إقامة سلطة فلسطينية على أية أراضي ينسحب منها الاحتلال، وفي نفس الوقت يجري الحديث عن عدم الاعتراف بإسرائيل، وعدم التنازل عن أي شبر من تراب فلسطين. بمعنى أن البرنامج السياسي نفسه لم يكن واضحا وذو أهداف محددة. إذا، وما دام الهدف السياسي غير واضح، فان ذلك سينعكس تلقائيا على الوسيلة أو الطريقة التي ستستخدم لتحقيق هذا الهدف، وهي الكفاح المسلح، إضافة إلى الوسيلة السياسية أو الدبلوماسية. من هذا المنطلق كانت فتح عاجزة عن وضع تصور معين للكفاح المسلح والعمل العسكري بحيث توظفه في خدمة العمل السياسي. ومن بين وجهات النظر المطروحة، أن الحركة وبعد أن تبنت البرامج السلمية، أصبحت على يقين أن فكرة تحرير فلسطين من خلال العمل العسكري والكفاح المسلح فقط، أصبحت فكرة بعيدة عن الواقع وفق المعطيات الإقليمية والدولية. وأصبحت تعلم أن الأجنحة العسكرية أضحت تشكل عبئا عليها لا بد من أن تحاول تخفيفه، من اجل كسب المزيد من التعاطف والتأييد، وحتى تبرهن للعالم أنها صاحبة مشروع سلام حقيقي، فكان أن أطلقت عبارة هاني الحسن بخصوص العمل السياسي والعمل العسكري. وذلك في إشارة إلى أن فتح قد حملت السلاح وخاضت معارك ونضالات متعددة وطويلة، وأن الوقت قد حان لقطف ثمار هذه الإنجازات والتضحيات. وحتى لا تتعرض لانتقادات بتخليها عن الكفاح المسلح وتغيير مواقفها من الصراع. ومن هنا كان توجه حركة فتح نحو اللجوء إلى الشكل النظامي للجيوش، في محاولة منها لإبعاد أو تخفيف تأثير الأجنحة العسكرية على تطورات القضية الفلسطينية.

2- إن نبذ الحركة للكفاح المسلح، وشطبه من بنود الميثاق الوطني الفلسطيني عام 2000، يُظهر أن الحركة قد همشت، إن لم نقل استغنت عن فكرة الكفاح المسلح كأداة من أدوات الصراع – في فترة معينة- وهذا بدوره يعزز فكرة أنه لا يوجد توافق كافي بين العمل المسلح والعمل السياسي. وان كل ما حصل كان تضحية بالكفاح المسلح لصالح الكفاح السياسي، ولم يبق لفكرة إسناد العمل السياسي بالعمل العسكري أي تواجد فعلي في تلك الفترة.

3- تشكل انطلاقة كتائب شهداء الأقصى، والتي تعرف نفسها بأنها الجناح المسلح لحركة فتح، وممارستها العملية على ارض الواقع، دليلا إضافيا على ضعف المقولة السابقة، حيث أن طبيعة تشكيل وعمل وهيكلية هذه الكتائب، ومواقف العديد من قياداتها تجاه السلطة وتجاه عدد من قيادات الحركة، يدلل على عدم وجود تنسيق بين عملها المقاوم والعسكري، وبين سياسة فتح ومواقفها من الصراع. حيث لم تستطع الحركة الاستفادة من هذه الكتائب، لأنها لم تخطط لذلك مسبقاً، لدعم الموقف الفلسطيني السياسي.

وقد يجادل البعض فيقول: إن هناك اصواتاً من داخل حركة فتح كانت تسعى من أجل تنفيذ هذه الرؤية، وجعل كتائب الأقصى أداة مساندة للفلسطينيين على الساحة السياسية، ومن أجل استخدامها كورقة ضغط على الجانب الإسرائيلي. ويرى أن الرئيس الراحل ياسر عرفات كان يسمح لهذه التشكيلات بالعمل ويقوم بدعمها بطرق خفية. ويرى الباحث أن هذا الطرح يشير بوضوح أكثر إلى عمق مشكلة العمل العسكري لدى حركة فتح منذ تأسيس السلطة، حيث أن زعيم حركة فتح السابق ياسر عرفات، كان يقوم بدعم بعض الجماعات الفتحاوية المسلحة – إن صح ذلك – لأهداف تكتيكية، من أجل محاولة تسريع وتعظيم التدخل الدولي، وبالأخص الأمريكي في الضغط على إسرائيل من أجل وقف العنف، والعودة إلى المفاوضات، ودليل ذلك: أن هذا التوجه بقي توجها فرديا، وبعيدا عن مصدر القرار في حركة فتح. واستمرت الحركة تعلن بكل وضوح ألا طريق سوى المفاوضات والمقاومة السلمية من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينية. وما حديث الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية محمود عباس والذي كان خيار اللجنة المركزية، الذي جاء في خطابه أمام المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني في جلسته الافتتاحية، إلا دليل على هذا التوجه وهذه السياسة. حيث ورد في الخطاب " سنواصل التزامنا رئاسة وحكومة بالنهج التفاوضي كخيار استراتيجي سياسي وواقعي وحيد، نجني من خلاله ثمار كفاحنا وتضحيات شعبنا المتواصلة، وفي الوقت الذي نعتمد فيه النهج التفاوضي كخيار سياسي، يتوجب

علينا مواصلة تعزيز وتطوير أشكال المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي"[1]. ويستوقفنا في هذا الخطاب عدد من الملاحظات:-

- ما ورد في حديث الرئيس محمود عباس من أن المفاوضات طريق وحيد لاستعادة الحق الفلسطيني، بمعنى أن أية طرق أخرى ليس لها شرعية وليس لها مكان على الساحة الفلسطينية، والمقصود طبعا الأعمال العسكرية والمقاومة المسلحة.

- أن الرئيس محمود عباس يتحدث بصفته رئيسا للسلطة الفلسطينية، وفي نفس الوقت هو زعيم حركة فتح، حيث أنه قد خاض الانتخابات بصفته مرشح الحركة، بمعنى أنه يطرح وجهة نظرها، ويعبر عن مواقفها.

- ج- افتقار هذا الخطاب – الذي هو خطاب مهم وحساس كونه يحدد خط المسير للسلطة وللحركة – إلى الإشارة إلى أي من الوسائل الأخرى التي يمكن اتباعها في تحقيق الأهداف، عدا عن قوله: "استخدام وسائل أخرى ذات طابع سلمي". بمعنى أن أي شكل من أشكال المقاومة العنيفة ليس له وجود في القاموس الفتحاوي الجديد الذي يسعى أبو مازن إلى ترسيخه.

3- الموقف المتخبط وغير الموحد الذي تقفه الحركة حاليا تجاه كتائب الأقصى، والمتمثل بعدم وضوح النظرة الفتحاوية لهذه الكتائب، فقد انقسم الموقف إلى وجهتين متباينتين:-

أ- الأولى ترى ضرورة استمرار وجود الكتائب كجناح فدائي مسلح لحركة "فتح"، كما يقول مفوض التعبئة والتنظيم في الحركة هاني الحسن:" نحن نعتبر كتائب الأقصى ألماسة حركة فتح، ونعتبر رجالها من المدافعين عن شرف مدنهم وقراهم، وردوا الصاع صاعين للاحتلال مع القوى الأخرى. وأعتقد أن أحد أسباب الإطاحة بي من وزارة الداخلية هو تمسكي بكتائب

(1) خطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في افتتاح جلسة المجلس التشريعي الثاني، رام الله، 18 شباط /2006. نشرة صادرة عن حركة فتح.

الأقصى حيث قلت إنها منّا ويجب أن تجنَّد في الدولة بشكل رسمي وليس بشكل تحتي، وعلى كوادرها أن يأخذوا ما يحتاجونه للعيش ولا يجب أن يعاقبهم أحد على فعلتهم"[1].

ب-النظرة الثانية ترى عكس ذلك، حيث تعتبر أنه لا بد من إلغاء كتائب الأقصى ودمجها في الأجهزة الأمنية، وعدم إفساح المجال أمام إعطاء أي زخم للعمل العسكري والكفاح المسلح وعودته إلى الساحة الفتحاوية؛ لأن ذلك من شأنه أن يتعارض مع الفكرة التي يؤمن بها هؤلاء، وهي فكرة الحل السلمي والمفاوضات.

ج-النظرة الثالثة ترى أن الحركة يجب أن تقوم بالمزاوجة بين العمل السياسي والمفاوضات من جهة، وبين العمل العسكري من جهة أخرى؛ وذلك من أجل استخدام العمل العسكري كنقطة ضغط وعامل مساعد للمستوى السياسي والتفاوضي. ومن أبرز دعاة هذا الرأي أمين سر حركة فتح في الضفة الغربية مروان البرغوثي الذي دعا في تصريح له في 2000/11/19 إلى انخراط السلطة تدريجياً في الانتفاضة، وأن يتم تغيير نهج التفاوض بما في ذلك تغيير المفاوضين أنفسهم[2]. ونستطيع القول: إن دعوة البرغوثي لانخراط السلطة في الانتفاضة كان المقصود بها هو حركة فتح، ذلك أنها العمود الأساسي، والفصيل الأكبر المكون للسلطة.

ولا يستطيع أي باحث أن ينكر أن الحركة استفادت ونجحت في توظيف العمل المقاوم خلال انتفاضة عام 1987، من أجل خلق جو عام على الساحة الدولية يدفع باتجاه الطريق الذي رأت فيه الحركة، ومعها بعض فصائل المقاومة، طريقا يمكن أن يحقق لها حضورا دوليا ومكانة على الساحة الدولية، بحيث تصبح طرفا رئيسيا في أية مشاريع سياسية، أو مبادرات دولية يتم طرحها. حيث أن ياسر عرفات اعتبر أن الانتفاضة فرصة ذهبية من أجل إعادة الاعتبار لِ م.ت.ف، ولإعادة القضية الفلسطينية إلى الأضواء. فكان يعطي تعليماته بضرورة زيادة حجم المظاهرات، وتفعيل المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي داخل الأراضي المحتلة. وبدأ بطرح

---

(1) مقابلة مجلة فلسطين المسلمة مع هاني الحسن مفوض التعبئة والتنظيم في حركة فتح.
. http://www.fm-m.com/2004/mar2004/story9.ht

(2) أبو دياك، ماجد: إنتفاضة الاقصى من وحدة الميدان الى وحدة البرنامج، 2000/12/2، إسلام أونلاين
http://www.islamonline.net/arabic/politics/2000/12/article2.shtml

مواقف سياسية من خلال الإعلام تظهر عقلانية المنظمة واستعدادها للسلام مع إسرائيل. وصرَّح أكثر من مرة أن م.ت.ف تقبل بالقرارين 242و 338. وهذا هو الموقف الذي كان عرفات وحركة فتح يسعيان لتبنيه[1]. ويعبِّر عن ذلك صخر حبش – أحد مؤسسي فتح وعضو اللجنة المركزية في الحركة – بقوله: " لقد حققت الانطلاقة والثورة العديد من الإنجازات النوعية، وتعرضت لمحاولات كثيرة لتصفيتها، ولكنها صمدت وعاشت في هبوط وصعود، إلا أن هذه التضحيات أسَّست لانتفاضة شعبية وُصِفت بأنها تشبه كمونة باريس. وهذه الانتفاضة التي أخرجت فكرة الدولة الفلسطينية من حيز الإمكانية النظرية إلى حيز الإمكانية الواقعية، نقلت شعبنا إلى مرحلة نوعية جديدة، وأسفرت عن اتفاقيات أوسلو وبروز السلطة الوطنية"[2].

لكن هذا التوظيف لا يعني ولم يثبت أن فتح كانت تخطط من أجل استثمار العمل العسكري لتحقيق أهداف سياسية. فالبداية كانت عسكرية محضة تبتعد عنها التوجهات السياسية، وقد وضحنا ذلك سابقا. كما أن النهاية أو الفترة الحالية 2006 تشهد حالة من التخبط الشديد الذي تعيشه فتح في الانقسام بين السياسي والعسكري، انتهت حاليا، وحسب ما ذكر سابقا، إلى إعلان الموقف الرسمي على لسان زعيم الحركة الرئيس محمود عباس بخط واحد للنضال وهو الخط السياسي التفاوضي، على الرغم من التواجد الفعلي لكثير من الأجنحة العسكرية التابعة لحركة فتح، والتي لم تعلن حتى هذه اللحظة عن تخليها عن الكفاح المسلح أو إسقاطه من برنامجها، بل على العكس من ذلك، يمكن القول: إن معظم هذه الأجنحة لا تمتلك رؤية سياسية واضحة.

إيجابيات الكفاح المسلح

ذكرنا في النقاط السابقة، أهم الانتقادات والسلبيات ونقاط الضعف التي اعترت الكفاح المسلح. وحتى يكون طرحنا موضوعيا، وتقييمنا علميا غير منحاز سنحاول الإشارة إلى أهم منجزات الكفاح المسلح وانعكاساته الإيجابية على القضية الفلسطينية، والمتمثلة بالتالي:-

(1) أبو شريف، بسام، ياسر عرفات، ص 239- 240.

(2) صحيفة الكرامة الالكترونية، مقابلات شخصية، ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني.
http://www.alkrama.com/mkablat/mkablat27.htm،

1- صياغة أساس ونواة للهوية الفلسطينية المغيَّبة والمفقودة. فقد استطاعت حركة (فتح) عبر الكفاح المسلح والنضال بكافة أشكاله، أن تؤكد على الشخصية أو الكيانية (الهوية) الوطنية الفلسطينية، وعلى استقلالية القرار الوطني الفلسطيني مقابل السعي العربي الحميم للهيمنة والسيطرة أو الشطب والطمس أو الإلغاء.

2- النتيجة الثانية للكفاح المسلح والتي أشار إليها يزيد صايغ، والتي ظهرت بعد عام 1967 هي ترسيخ "الكيان" الفلسطيني. فقد أُنشِئت م.ت.ف سنة 1964 لتكون الإطار الرسمي المعبِّر عن الهوية الوطنية القطرية الفلسطينية، وحظيت بالاعتراف الرسمي من جانب الدول العربية. وقد بقيت محكومة من قبل الدول العربية، عاجزة عن تقرير أمورها بيدها. إلا أن الكفاح المسلح أعطى هامشا من الحرية خارج سيطرة الحكومات العربية[1].

3- إحداث نقلة نوعية في مضمون الجمهور الفلسطيني المشرد والمشتت ومكوناته، حيث انتقل هذا الفلسطيني من صيغة الفرد الفقير اللاجئ، الذي لا يملك من أمره شيئا. وتقوده الدول والأنظمة التي يتواجد على أرضها، تحول إلى إنسان ذو كيان ومضمون ثوري، بدأ يشعر بقدرته على تحقيق أهدافه وطموحاته في التحرر والعودة إلى أرضه المحتلة.

4- النتيجة الرابعة وهي تخص حركة فتح كحركة تسعى لجذب الجماهير وزيادة الالتفاف حولها، والتي يمكن القول: إنها كانت هدفا ونتيجة بنفس الوقت بالنسبة للحركة، أن الكفاح المسلح زاد من شعبية الحركة، وأدى إلى انضمام أعداد كبيرة من الفلسطينيين إليها، حيث أن فتح "لم تكن قادرة على منافسة المنظمات الأخرى أيديولوجياً، وكانت دعوة الكفاح المسلح وحدها كفيلة بإبعادهم عن هذه الأحزاب وخصوصاً أنهم ملوا الوعود الفارغة لهذه الأحزاب[2]"

خلاصة

---

(1) صايغ، يزيد: مصدر سبق ذكره، ص 922-923.

(2) خلف، صلاح: مصدر سبق ذكره، فلسطيني بلا هوية، ص81.

عالج هذا الفصل قضية العمل السياسي والعمل العسكري داخل الحركة، حيث تم توضيح مفهوم الكفاح المسلح لدى حركة فتح، وتبين أن الحركة مارست العمل المسلح دون أن تنجح في التوفيق بين المفهوم النظري للكفاح المسلح، والذي ورد على لسان أحد مؤسسيها (أبو إياد)، وبين الممارسة العملية.

كما ناقش الباحث خلال هذا الفصل، المراحل التي مر بها العمل العسكري داخل حركة فتح، والذي مر بست مراحل هي: مرحلة الانطلاقة والعمل المسلح، ثم مرحلة ما بعد عام 1967، يليها المرحلة الثالثة ما بعد عام 1973، ثم مرحلة الإنتفاضة الأولى، يليها مرحلة اتفاقيات أوسلو التي شهدت انحسارا في العمل المسلح، وصولا إلى تجدد العمل العسكري وانبعاثه داخل حركة فتح، خلال انتفاضة الأقصى.

خلاصة القول في هذا الفصل: إن حركة فتح عانت من قصور في العمل العسكري من خلال عدة محاورهي:-

1- قضية الاستعداد لبدء العمل العسكري، من الناحيتين، الميدانية والتجهيزية من جهة، والسياسية من جهة ثانية.

2- قضية تأثير العمل المسلح على الأنظمة العربية التي كانت تتواجد حركة فتح على أراضيها. وما سببه ذلك من إشكاليات عديدة للحركة، تتعلق بمصالح هذه الدول والتهديدات المحتملة جراء ممارسة العمل العسكري انطلاقاً من أراضيها.

3- عدم وضوح الرؤية بالنسبة لحجم العمل العسكري وتأثيره، الذي تقوم به حركة فتح، حيث يعتقد الباحث أن الحركة بالغت في التوقعات والآمال التي علقتها على الكفاح المسلح.

الفصل الخامس

أزمة حركة فتح

تمهيد

لسنا نضيف شيئاً جديداً عند قولنا: إن حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح تعيش أزمة حـــادة، وإن هذه الأزمة تكاد تكون مفصلية ومركزية في تاريخ الحركة، خصوصـــاً مـــع تنـــامي مـــد الحركات المنافسة، مثل حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. هذه الأزمة كثر الحديث بشأنها، وكثرت المقالات والكتابات والتحليلات التي تحاول أن تشير إلى مكامن الخلل ومسبباتها. وفـــي الواقع فإن الحركة تعاني من عدة مشاكل أدت بها في النهاية إلى الوصول إلـــى هـــذه الأزمـــة الحادة، والتي لا نبالغ إذا قلنا: إنها اشد ألازمات التي واجهتها الحركة منذ تأسيسها.

صحيح أن فتح مرت بعقبات ومشاكل وصراعات عنيفة جدا، وصعبة للغاية، إلا أن الأزمة التي نحن بصدد مناقشتها في هذا الفصل تعتبر أكثرها خطورة، وذلك أنها تتشعب وتتعدد مســـبباتها ومؤثراتها، وتصل إلى حد تهديد الحركة ببنيتها وفكرها وحضورها. وفي الحقيقة فان إطلاقنـــا لكلمة أزمة على الظرف الصعب الذي تمر به الحركة، لا يعني أننا نحصر سببا واحدا لمشـــكلة الحركة، حيث أن هذه الأزمة عبارة عن نتيجة لعدد من المشاكل التي تعاني منها الحركة، والتي سنعمل على مناقشتها وتحليلها تدريجيا في هذا الفصل.

حركة فتح بين البرنامج والنخبة

المشكلة الأولى والخلل الأول الذي يحتل أهمية كبيرة؛ لأنه يضم مشاكل أخرى في داخله، تحل تلقائيا إذا تمكنا من تشخيص العامل الرئيسي المتمثل في محاولة الإجابة على السؤال التالي: هل تعيش حركة فتح أزمة برنامج ام أزمة نخبة؟ بمعنى هل يعاني برنامج الحركة من قصور لا بد من تصحيحه ومعالجته؟ ام أن الخلل يكمن في قيادات الحركة ونخبتها الذين يمســـكون بزمـــام الأمور؟ وهل تعاني الحركة من صحة الفكرة وسوء التطبيق؟

إن محاولة الإجابة على سؤال بهذا الحجم، لحركة بهذا الحجم يبدو صعبا ومعقـــدا، إلا أن مـــا سبق أن قدمناه في الفصول السابقة، من شرح وتقديم لفكر الحركة ومنطلقاتها وأهدافها، يجعـــل الأمور أسهل واقرب إلى الفهم. ونقصد بالنخبة: تلك القيادات المتنفذة داخل الحركـــة، صـــاحبة

القرار، أي الصف الأول من قيادة فتح التي تسير الحركة. أما بالنسبة للبرنامج: فهو الأهداف والغايات من جهة، والوسائل والطرق – التي عن طريقها سيتم تحقيق الأهداف – من جهة أخرى.

يعتقد البعض أن مشكلة فتح كانت قديما في الممارسة، حيث أن الجميع كان متفقا على البرنامج، وأن هذه الأزمة أدت إلى انشقاقات كثيرة في الحركة، ذلك أن كل جهة كانت ترى أنها الأقدر على إخراج البرنامج إلى حيز الوجود، وأن الحركة اليوم تعود إلى مواجهة أزمة أكبر تتمثل في البرنامج و الممارسة معا، فهناك تيار– كما هو في الكثير من التنظيمات الفلسطينية– يعتبر البرنامج جزءاً من الواجهة أو الديكور، وبمثابة ترف سياسي لا يجري الاحتكام إليه إلا في مناسبات الخروج من عنق الزجاجة. وكلما ابتعد التنظيم عن برنامجه، تقاذفته أمواج الاختلافات بحيث تتحول الممارسة إلى طقس من طقوس بقاء القيادة والواجهة التنظيمية على قيد الحياة[1].

بينما يُلقي آخرون – وعلى رأسهم عدد كبير من القيادات الشابة داخل حركة فتح– باللوم على القيادات والأطر الفاعلة داخل الحركة، التي تقف عاجزة عن تطبيق برنامجها. أو إجراء أي تصحيح في مسيرة الحركة. ومثال ذلك ما صرح به عضو المجلس الثوري لحركة فتح قدورة فارس بقوله: "اللجنة المركزية اختطفت الشرعية واحتجزتها، أعضاؤها أصبحوا لا يهتمون سوى بمصالحهم الشخصية، مطمئنين إلى عدم وجود محطة لمحاسبتهم[2]."

ويرى الباحث انه على افتراض صحة الاتهامات الموجهة إلى اللجنة المركزية، فان ذلك يعود إلى سببين:–

1– ضعف هذه القيادات على المستوى الإداري والتنظيمي، بعبارة أخرى: عدم كفاءة هذه القيادات، وضعف روح المسؤولية لديها.

---

(1) السهلي، ناصر، محمود: فتح بين أزمة البرنامج والممارسة، شبكة الانترنت للإعلام العربي. 8 كانون ثاني 2003. http://old.amin.org/views/naser_sahli/2003/jan08.html.

(2) دراغمة، إبراهيم، محمد: في ذكرى انطلاقتها الـ39: حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص؟ الجيل الشاب يوجه الاتهام للجنة المركزية والمركزية تؤكد عدم خشيتها الانتخابات، 10 كانون ثاني 2004. http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=ssue=1&NrSection=1،

2- عدم توفر القرار الجدي والمسؤول من قبل الصف الأول من قيادات فتح (اللجنة المركزية) على وجه التحديد، من اجل إصلاح الخلل، ومعالجة الوضع المتردي داخل الحركة.

ويرجح الباحث وجهة النظر الثانية، إلا أننا نضع الجزء الأكبر من الخلل على عاتق النخبة القيادية، ذلك أنه إذا كان الخلل ناجم عن ضعف في البرنامج، بسبب عدم ملاءمته للواقع المعاش، فان المسؤول الأول والأخير هو تلك الجهة التي وضعت البرنامج، والقادرة على تغييره وتحويله. بمعنى أن سوء النتيجة سواء كان ناجما عن خطأ أو خلل في البرنامج، أو سوء في تطبيق هذا البرنامج إنما يعود إلى الجهة المسؤولة، التي لم تعمل على تعديله لكي يصبح مناسبا، أو لم تبذل الجهد الكافي لتطبيقه. لذا فإن "حركة فتح تعيش أزمة بنيوية في برنامجها السياسي، وطبيعة بنائها الهيكلي والهرمي، وهذا مرتبط بنظامها الذي لم يكيف مع الواقع منذ سنوات[1]". وسبب كل ذلك برأينا هو القيادة المسؤولة عن البرنامج السياسي وعن الهيكلية والنظام الداخلي.

آلية اتخاذ القرار داخل الحركة

إن الحديث عن القيادة داخل حركة فتح، يقودنا بالضرورة إلى هيكلية الحركة، والطريقة أو الآلية التي يتم اتخاذ القرار من خلالها، وذلك حتى نكون أقدر على تحديد مستوى المسؤولية، وعلى عاتق أي من الجوانب القيادية تقع. وبحسب الهيكلية الداخلية للحركة، فإنها تتكون من ثلاثة محاور هي:-

1- المؤتمر العام: ويتكون من أعضاء المجلس الثوري وممثلي الأقاليم وأعضاء المجلس العسكري لحركة فتح، إضافة إلى عدد من كوادر التنظيم و آخرين. ويُعقد - نظرياً - كل ثلاث سنوات. وهو السلطة العليا داخل الحركة في حال انعقاده، وقد سبق له الانعقاد بضعة مرات، الأول كان عام 1964، الثاني 1968، الثالث 1971، الرابع 1980 والخامس عام

(1) صحيفة الأيام الفلسطينية: خلال ندوة نظمتها في رام الله جمعية" باسيا"الشوبكي والحوراني يحملان "مركزية فتح" مسؤولية كبيرة عن وضع الحركة ويطالبان بتحديد موعد للمؤتمر العام، 28-7-2005، ص12.

1989 وهي المرة الأخيرة، بمعنى انه قد مر حوالي 17 عاما على آخر دورة للمؤتمر العام ومن مهام المؤتمر العام:

(أ) مناقشة تقارير اللجنة المركزية، وقراراتها وأعمالها ومحاسبتها ومناقشة أعمال الأجهزة والمؤسسات الحركية.

(ب) إقرار النظام الأساسي وإجراء أي تعديل عليه بأغلبية ثلثي الحاضرين.

(ج) إقرار الأنظمة واللوائح الحركية والبرامج السياسية والعسكرية والخطط العسكرية.

(د) الانتخابات لأعضاء اللجنة المركزية للحركة تتم بالاقتراع السري.

(هـ) حجب الثقة عن كل أو بعض أعضاء اللجنة المركزية ويكون ذلك بأغلبية ثلثي الحاضرين.

(و) انتخاب كل من رئيس لجنة الرقابة المالية ورئيس لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية للمجلس الثوري.

(ز) انتخاب العدد المطلوب للمجلس الثوري بالاقتراع السري.

المجلس الثوري: هو الهيئة القيادية الثانية للحركة التي تتوسط بين اللجنة المركزية والمؤتمر العام. ويتكون من حوالي 130 عضوا. وحسب ما ورد في إحدى أدبيات فتح التي توضح دور المجلس الثوري وأهميته، فانه يعد أعلى سلطة في الحركة – في حال انعقاده– كما يوضح ذلك دياب اللوح، أحد أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح، والذي قال في معرض رده على سؤال حول مدى إلزامية القرارات التي يتخذها المجلس الثوري بالنسبة لباقي الأطر التنظيمية داخل الحركة، أن هذه القرارات ملزمة بالمطلق, وهي قرارات تعتبر ملزمة للجنة المركزية, وملزمة لكل الأطر الحركية في كافة الأقاليم[1].

(1) اللوح، دياب: مقابلات شخصية، مقابلة مع جريدة الكرامة. سحبت بتاريخ 17 أيلول سبتمبر 2006 http://209.85.129.104/search?q=cache:asuz0uqiJn8J:www.palvoice.com/forums/archive/i

وتتلخص مهامه بالتالي:-

(أ) متابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام.

(ب)مراقبة عمل الأجهزة المركزية وأوضاع الحركة في الأقاليم.

(ج) مراقبة شؤون الحركة العسكرية بما لا يتعارض مع السرية.

(د) مناقشة قرارات اللجنة المركزية، وأعمالها وتقاريرها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

(و) تفسير نصوص النظام الأساسي واللوائح إذا حصل خلاف على تفسيرها.

(ز) انتخاب أعضاء لجنة الرقابة المالية وأعضاء لجنة الرقابة الحركية وحماية العضوية بالاقتراع السري وخلال مدة لا تتجاوز ستة شهور.

(ح) مناقشة تقارير اللجان المنبثقة عن المؤتمر العام والمجلس الثوري واتخاذ القرارات[1].

وتأتي إلزامية قرارات المجلس الثوري كونه يعتبر بمثابة المراقب على أعمال اللجنة المركزية. بعبارة أخرى: فإن المجلس الثوري يلعب دور المجلس التشريعي تجاه اللجنة المركزية، التي تحتل بدورها موقع الحكومة في حركة فتح، لذلك فإن أي قرار أو توجه أو سياسة ما، لا بد أن تحوز موافقة المجلس الثوري.

2- اللجنة المركزية: وهي الإطار الثالث للحركة، وتتشكل من 21 عضواً، ومن المعروف أن اللجنة المركزية، فقدت عددا كبيرا من قياديها المؤسسين، إذ استُشهد من أعضائها كل من: كمال عدوان وأبو يوسف النجار (1973 في بيروت)، وأبو جهاد (1988 في تونس)، في عمليات اغتيال نفذتها إسرائيل، واستشهد أبو إياد وأبو الهول في عملية اغتيال في تونس عام 1991، وكان أبو علي إياد استشهد عام 1971 (في الأردن). كما فقدت الحركة اثنين من قادتها بنتيجة

(1) صحيفة الانتفاضة، آفاق: الرسالة التنظيمية، الباب الرابع المنظمات القيادية في الحركة، القسم الأول، المؤتمر العام.المجلس العام. المجلس الثوري. اللجنة المركزية.
http://www.fateh.net/public/a_constitution/ch4.htm. سحبت بتاريخ 2006/4/13

المرض هما: أبو صبري وخالد الحسن[1]. ولاحقا استشهد ياسر عرفات عام 2004. وتتلخص مهام اللجنة المركزية بالتالي:

أ) تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمجلس الثوري، والخطط السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية التي يضعانها، وكذلك تنفيذ البرنامج السياسي المقر من المؤتمر العام.

(ب) الاطلاع على المخالفات المتعلقة بالانضباط، وتطبيق النظام الأساسي واتخاذ الإجراءات اللازمة.

(ج) قيادة العمل اليومي، وتوجيه سياسات الحركة الداخلية والخارجية والسياسية والعسكرية والمالية وممارسة مسؤوليات القيادة في مختلف المجالات.

(د) قيادة الحركة في كل المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، الشعبية منها والرسمية.

(هـ) السهر على تحقيق التماسك داخل الحركة وعلى تطبيق النظام الأساسي.

(و) الدعوة لاجتماع المؤتمر العام للحركة، وإعداد جدول أعماله، وتقديم تقارير خطية وافية له عن كل النشاطات.

(ز) الإشراف على إصدار البيانات والنشرات والدراسات المركزية التي تصدر باسم الحركة.

(ح) تشكيل محكمة أمن الحركة، ووضع لوائحها الداخلية وإقرارها والمصادقة على أحكامها، ويكون التصديق بأغلبية الثلثين إذا صدر الحكم بالإعدام.

(ط) المصادقة على تعيين أعضاء المجلس العسكري، الذين يتم تنسيبهم من القائد العام بأغلبية الثلثين، وإعادة التصويت على عضويتهم مرة كل سنة.

---

(1) كيالي، ماجد: على هامش اجتماعات المجلس الثوري، أزمة القيادة والسياسة في حركة فتح http://hem.bredband.net/dccls2/s205.htm . سحبت بتاريخ 2006/9/13.

(ك) تعيين الكفاءات من الأعضاء والمراقبين التي حددها النظام في المجلس الثـوري بأغلبيـة الثلثين.

(ل) تسمية أعضاء حركة "فتح" في المجلس الوطني الفلسطيني[1].

دور اللجنة المركزية في أزمة حركة فتح

ما سبق، يعتبر سردا نظريا لمهام مكونات حركة فتح الرئيسية. إلا أن الواقع والممارسة العملية تختلف كثيرا عما هو مدرج ومكتوب، حيث نلاحظ أن اللجنة المركزية للحركة هـي المحـرك الأساسي والرئيسي، وأنها تتحكم في مجمل عمل الحركة، وذلك بطرق وأدوات مختلفـة. فكمـا يشير المحلل السياسي ماجد كيالي، فإن اللجنة المركزية لحركة فـتح، تعتبـر مصـدرا لكـل السلطات والقرارات، فهي تتحكم بإدارة الأجهزة الحركية (القوات ــ المالية ــ الإعلام ــ التعبئة والتنظيم)، وببنية الحركة، من خلال تنصيبها المسؤولين عن الأجهزة، وتقديم الموازنـات لهـم، وتعيينها للقياديين المحليين، في الأقاليم وفي المنظمات الشعبية ومؤسسـات منظمـة التحريـر وسفاراتها، وحتى من خلال تسميتها لغالبية أعضاء المؤتمر العام؛ الذي يتم من خلاله، أيضـا، انتخاب غالبية أعضاء المجلس الثوري (الباقي بالتعيين) وانتخاب أعضاء اللجنة المركزية. وفي هذه الدوائر كلها تبقى اللجنة المركزية مسيطرة على القرار السياسي والتنظيمي والمالي، وكأنها تنتخب ناخبيها[2] .ويتضح ذلك بشكل فعلي من خلال المتابعة العملية على ارض الواقع، حيـث أن أعضاء اللجنة المركزية للحركة يمسكون بزمام الأمور داخل الحركة بشكل شبه كامل. وفي هذا السياق يوجه عضو المجلس الثوري لحركة فتح قدورة فارس الاتهامات للجنـة المركزيـة فيقول: " فالمركزية التي لم توفق في شيء في السنوات الأخيرة، سوى في عزل نفسها عن أطر الحركة ومؤسساتها وجسمها، وفي الوقت ذاته يظن أعضاؤها أن بوسعهم الاستمرار في استخدام الشرعية بهذا الشكل الفظ، لتكريس حالة الجمود والتشرذم والاصـطفافات المصـلحية الذاتيـة والشلل والحيرة، التي لا يجد المرء صعوبة في قراءتها على وجوه ومن خلال سلوك أعضـاء

(1) صحيفة الانتفاضة، آفاق: مصدر سبق ذكره.
http://www.fateh.net/public/a_constitution/ch4.htm. سحبت بتاريخ 2006/4/13
(2) المصدر السابق.

الحركة[1]. ويمكن لنا أن نستنتج من خلال هذا الحديث عمق الأزمة وذلك البون الشاسع ما بين اللجنة المركزية والمجلس الثوري، الأمر الذي يقودنا الى القول: إن هناك حالة من الانفصام ما بين الجهتين. وهذا بدوره يؤثر تأثيرا عميقاً، ويحدث خللاً كبيراً في أداء الحركة ودورها وفعاليتها.

والغريب في الأمر، أن أعضاء اللجنة المركزية يتحكمون بالقرار ليس من خلال الأطر القانونية، والقنوات التنظيمية الصحيحة. وإنما عن طريق العلاقات الشخصية والنفوذ المالي، وإدخال العوامل الشخصية في العلاقات التنظيمية، واتخاذ القرارات ورسم سياسات الحركة. حيث أن غلبة الطابع الشخصاني تطغى على الجانب المؤسساتي، وهنا يخضع القرار لشكل من أشكال التوفيق والمساومات، أو حتى توزيع المنافع كشكل من أشكال الترضية السياسية، فمن أبرز سمات صنع القرار السياسي داخل تنظيم فتح، إلى جانب هيمنة وغلبة النزعة الفردية، اللجوء إلى أساليب التوفيق وأحيانا أخرى التأجيل، وذلك بهدف كسب الدعم والمساندة وخلق شكل من الشللية التي تحسب على هذا الشخص أو ذاك من القيادات، ولذلك نسمع مجموعة الرئيس الراحل عرفات، أو مجموعة رئيس الدائرة السياسية السيد فاروق القدومي[2]. سبَّبَ ذلك أزمةَ قيادةٍ فلسطينيةٍ دائمة الاضطراب، لا يضبط قرارها عمل مؤسسي، بل هي أقرب لمحاكاة نفوذ وإرضاء شخوص ومراكز قُوى، كان يلعبها ويمسك خيوطها سابقا الرئيس ياسر عرفات رئيس حركة فتح والمنظمة وكذلك السلطة.

وعودة إلى بدء، فإنه يمكن القول: إن قيادة فتح، سواء كانت لجنة مركزية أم مجلس ثوري لا تقوم بواجباتها تجاه الحركة، وأنها مهمشة، غير فاعلة، ليس لها تأثير على ارض الواقع – من ناحية تنظيمية– أو على وجه الدقة، فإن الأطر القيادية داخل الحركة، وعلى رأسها اللجنة المركزية باتت لا تحتكم إلى اللوائح والقوانين الداخلية، الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في بنية

(1) فارس، قدورة: فتح تعاني الشلل واليباس وفقدت قانون المحبة وتغولت فيها عقلية الإقصاء والمركزية خلقت جيشا من المستزلمين، وكالة معا الإخبارية، 2006/9/7.
http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=39818

(2) شراب، صادق، ناجي: فتح وآليات صنع القرار السياسي، موقع الجزيرة الالكتروني، المعرفة، 2006/6/29
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47A91ACA-9C33-47B1-874D-F10C1C216AE0.htm

الحركة التنظيمية. وقاد إلى ضعف الترابط داخل فتح وتضارب الرؤى والأفكار؛ ما أدى بدوره إلى تراجع كبير في تأييد الشارع الفلسطيني للحركة، وهو ما لمسناه من نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي فازت بها حركة حماس.

حركة فتح بين التنظيم الثوري وحزب السلطة.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993 بين إسرائيل و م.ت.ف، تشكلت أول سلطة فلسطينية على جزء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة، ولاحقا امتدت هذه السلطة إلى مناطق أوسع. وقد تشكلت السلطة الفلسطينية بشكل رئيسي من تنظيم حركة فتح. بحيث أصبحت الوظائف الحكومية، المدنية منها والعسكرية، ترتكز بشكل أساسي، وفي بعض الأحيان وحيد، على أبناء حركة فتح. وهنا بدأت مشكلة جديدة تطفو على السطح، وهي مشكلة العلاقة بين فتح كتنظيم، وفتح كسلطة عامة لكل الشعب الفلسطيني. وتتجلى المشكلة بشكل رئيسي في النقاط التالية:-

أ- المشكلة الإدارية: والمقصود بها طبيعة العلاقة بين السلطة كمؤسسة لإدارة شؤون المجتمع، وحركة فتح كحركة تشكل شريحة معينة من الشعب. حيث أن حركة فتح مارست دورها داخل السلطة بصفتها مالكة لمشروعها، وعجزت عن فصل أطرها التنظيمية عن مؤسسات السلطة. لهذا نجد أن كثيرا من المنتمين للحركة كانوا يعملون داخل مؤسسات السلطة في إحدى الوزارات أو المؤسسات، ويعملون بشكل كامل لخدمة حركة فتح، تحت مسمى الفرز على التنظيم.

هذه إحدى وجهات النظر حول طبيعة التأثير بين فتح والسلطة، أما النظرة الثانية التي تعالج موضوع هذه العلاقة فتذهب إلى التأثير العكسي، بمعنى أن معظم كادر الحركة الذي تم توظيفه في أجهزة السلطة، سواء المدنية منها أو العسكرية، بدأ ارتباطه بالعمل التنظيمي يقل تدريجيا، وأصبح اهتمامه بالوظيفة والراتب والترقيات وما إلى ذلك. أي أن الذين دخلوا هذه الوظائف

وهي وظائف أساسية، أخذت من جسم التنظيم في معظمها، ومن خيرة كادر التنظيم، الأمر الذي أدى إلى خلل كبير في العمل التنظيمي على كافة المستويات[1].

باعتقاد الباحث، فإن كلا وجهتي النظر بهما قدر كبير من الصحة، وأن هذا الأمر أدى إلى ضعف الحركة من حيث انشغال الكوادر بالوظائف، ومن جهة ثانية انعكاس ضعف السلطة، التي هي مشروع فتحاوي بالأساس على الحركة بشكل عام، أدى إلى تداخل العمل بين السلطة والحركة. وأصبح جزء كبير من مهام الحركة يقوم بها موظفون داخل السلطة، الأمر الذي انعكس سلبا على الحركة وعلى السلطة بنفس الوقت.

ب- المشكلة الفكرية: والمقصود بها عدم وضوح الخط الذي ستنتهجه الحركة، من حيث كونها حركة تحرر وطني، أو حركة بناء دولة، أو الإثنتان معا. نظريا، كانت معظم الأصوات تنادي بدمج المهمتين معا، إلا أن الواقع كان يحمل الكثير من التناقض والخلافات والتشتت بين المهمتين. خصوصا أن لكل منهما استحقاقاته ومتطلباته. وباتت الحركة تواجه معضلات التناقض بين طابعها كحركة تحرر، وتحولها إلى حزب للسلطة، لاسيما أنه اتضح أن حركة مثل حركة فتح، على هذا القدر من عدم الانضباط، وهي حركة تتسم بالبراغماتية والتجريبية، يصعب عليها المواءمة بين هذين الاستحقاقين. والمحصلة فإن فتح تماهت مع السلطة، وأصيبت بتشوهاتها، علاقات البيروقراطية والفساد والمحسوبية والترهل[2].

وبعيدا عن تناقضات السلطة والحركة، شهدت فتح انقساما في استراتيجيتها وتفكيرها الحركي، فقد تبنى البعض داخل التنظيم فكرة المفاوضات، استراتيجية للوصول إلى الهدف، واعتبر أن وقت الكفاح المسلح والعنف الثوري والنظريات السابقة قد انتهى. فيما كان البعض الآخر وغالبيته من الجيل الشاب الذي عاصر الانتفاضة الأولى، يرى أن التخلي عن السلاح والثورة لن يحقق النتائج المطلوبة. وطرح فكرة المزاوجة بين العمل السلمي والمفاوضات من جهة،

---

(1) صحيفة الانتفاضة، آفاق، مصدر سبق ذكره: فتح والسلطة الوطنية الفلسطينية.
http://www.fateh.net/editor/95/1.htm. سحبت بتاريخ 2006/9/23.

(2) كيالي، ماجد: مآلات حركة وطنية، عن إشكاليات المسيرة الفتحاوية، 2006/1/2.
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=33799

وبين العمل المسلح من جهة أخرى، خصوصا بعد قيام الانتفاضة الثانية. وقد وصلت الأمور إلى الحد الذي انقلب به الموقف من تعدد فكري إلى تعدد سياسي برز بوضوح، فقد أمسينا على فتح واحدة، ثم أصبحنا على أكثر من فتح في التنظيم الفتحاوي الواحد. وأخذت وجهات النظر تتباعد وتتسع، إلى حد بات يهدد وحدة الحركة وتماسكها. ففيما كان مثقفو فتح قبل ثلاثة عقود يقارعون قيادتهم حول أكفل السبل لتحويل الحركة إلى حركة ثورية على النمط البلشفي، أو الماويّ، أو الفيتنامي، أو الكوبي، وهو تعدد مقبول ومعقول، دون أن يعرِّضوا وحدة حركتهم للانقسام، بات بعض أطرها السياسية اليوم يقارع قيادته حول أكفل السبل لطمأنة أمريكا وإسرائيل، على أن فتح شريك صادق في السلام، وأنها مستعدة لدفع الثمن المطلوب منها للعودة إلى مائدة المفاوضات[1]. بينما نرى أن هناك مجموعة أو اتجاه داخل الحركة عاد ليتبنى أسلوب الكفاح المسلح والعمليات العسكرية ضد إسرائيل، وهو ما مثلته فكرة كتائب شهداء الأقصى، وما مارسته عمليا على ارض الواقع. الأمر الذي أبرز بشكل واضح ذلك الخلل الفكري والتخطيطي الذي تعاني منه حركة فتح. حيث لم تستطع الحركة التوفيق بين الرؤيتين، وعلى العكس من ذلك رأينا العديد من الخلافات التي حصلت بين عدد من الأجهزة الأمنية وبين مسؤولين سياسيين كبار في السلطة من جهة، وبين مجموعات من كتائب الأقصى من جهة ثانية. حيث اتهمت الأخيرة بعض الأجهزة وبعض القيادات بمحاولة إلغائها وإنهائها لصالح فكرة التسوية والسلام.

بعبارة أخرى فإن انتقال حركة فتح من كونها حركة ثورية إلى تنظيم يسعى لبناء سلطة، أحدث أضرارا في فهم فتح الداخلي لذاتها وفهم الجمهور الفلسطيني لها. هذه التناقضات بين الخط التنظيمي الداخلي، وبين المواءمة بين الحركة والسلطة، عكس نفسه تلقائيا على الجانب العملي في الحركة، وأدى إلى المشكلة الثالثة.

ج- المشكلة العملية: حيث من المعروف أن العمل الميداني هو نتاج ومحصلة للعمل الفكري. وأن وضوح الفكرة، وخط السير ينعكس على الجانب العملي لأي حزب أو تنظيم. وبما أن الحركة أصيبت بضعف وخلل في تحديد موقفها من قضية التحرر والبناء – التي اشرنا إليها

(1) بلقزيز، عبد الإله: العوامل التنظيمية في أزمة فتح،
http://www.al-moharer.net/moh238/belqzizi238b.htm. سحبت بتاريخ 2006/10/14.

سابقا – لذا فإن فتح، التي طالما اعتمدت التجريبية والبرغماتية والعفوية، باتت أحوج ما تكون إلى وضع استراتيجية كفاحية واضحة ومحددة، تتكامل مع استراتيجيتها السياسية ولا تتعارض معها أو تكون عبئا عليها. المعنى أن سياسة الازدواجية في التفكير والمواقف واللعب على التناقضات، التي انتهجتها قيادة فتح، لم تعد تتلاءم مع الظروف الحالية، بل إنها أضرت وقوضت مكانتها ومصداقيتها، وأدت في ما أدت إليه نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية[1].

حركة فتح بين القيادة التقليدية والجيل الشاب

المشكلة الثانية التي كثُر الحديث حولها بخصوص الحركة، مشكلة الخلافات بين ما سمي بالحرس القديم وبين الجيل الشاب من الحركة. وقد تحدث الكثيرون حول هذا الموضوع. قسم منهم رأى أن هناك خلافا حادا ومستشريا بين الجيل القيادي المؤسس وبين الجيل الشاب. ودللوا على ذلك بالاستقالات الجماعية التي حدثت من قبل (الشباب)، احتجاجا على مواقف اللجنة المركزية في الحركة، والتي لم ترق إلى المستوى المطلوب منها في الحفاظ على التنظيم وإعادة ترتيب شؤونه ولملمة أوراقه المبعثرة. كما حدث في 2004/2/7م، عندما قام نحو أربعمئة من كوادر الحركة وأعضائها بتقديم استقالة جماعية؛ وذلك لعدم اتخاذ قيادة فتح موقفا في وجه العدوان الإسرائيلي، وأيضا في وجه الفاسدين، أو الذين قصَّروا في تحمل واجباتهم. وأعاد المستقيلون تجاهل قيادة فتح اتخاذ موقف هنا وهنالك إلى قوة الفاسدين. وألقى المستقيلون حزمة من الأضواء على تهميش المناضلين والكفاءات، في الوقت الذي أصبح فيه منهج الشخصانية سائداً بشكل لم يعد يحتمل في الساحة الفلسطينية، والذي عززه استئثار شخص واحد بالقرار السياسي الفلسطيني، لذا رأيناهم يحملون مسئولية تآكل حركة فتح وشعبيتها لمفوضية التعبئة والتنظيم و اللجنة المركزية[2].

---

(1) كيالي، ماجد: مآلات حركة وطنية، مصدر سبق ذكره،
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=33799

(2) جودة، محمد بسام: حركة فتح والحراك التنظيمي المطلوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1470، 2006/2/23.
http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=57905

وقد ظهرت بوادر الصراع ما بين مَن يُطلق عليهم أسم الحرس القديم (اللجنة المركزية ومن يدور في فلكها). ومن جانب آخر من ينعتون بالحرس الجديد (اللجان الحركية) مع بداية تكوين السلطة، إلا أن هذه الخلافات لم تكن ظاهرةً للعيان، ولم تطفُ إلى السطح بهذا الوضوح إلا لاحقاً. وتعود جذور هذا الانقسام – حسب بعض الكُتّاب– إلى التباين في المواقف والنظر للأمور ما بين الداخل والخارج، فالحرس القديم هم الذين أتوا من الخارج، أو جماعة تونس، والحرس الجديد هم شباب السجون والانتفاضة الأولى.

ومن الملفت للنظر، أن الخلافات والتباينات لم تتبلور على أسس أيدلوجية أو فكرية، فكلا الطرفين مع التسوية، والحل السلمي، ومع خارطة الطريق. ويعتقد البعض مثل الدكتور إبراهيم أبراش أن السبب الرئيسي في هذه الخلافات يعود إلى صراع مستتر على المراكز والمناصب والصلاحيات، وأنه صراع على السلطة ومن أجل السلطة[1].

وحسب هذا الرأي، فإن الخلاف الحقيقي نشأ بين مجموعة ترى في الحل السلمي والمفاوضات وسيلة لزيادة تحكمها وسيطرتها ومكاسبها المالية، وبين مجموعة أخرى ترى أن من حقها – بعد أن مارست دورها الوطني – أن تقطف ثمار هذا العمل النضالي، بمنصبٍ أو جاه أو مال. أي أن الجيل الشاب رأى أن الحرس القديم قد استولى على كل المناصب الحساسة، وأنه يتحكم بالمشاريع والشركات والمؤسسات، عن طريق تحكمه بالسلطة، بينما هو – أي الجيل الشاب – محروم من هذه الامتيازات.

ويرى الباحث أن تفسير الخلافات الداخلية في فتح بهذه الطريقة لا يعتبر دقيقاً، حيث أن الخلافات لم تنطلق من هذا الجانب فقط، بمعنى أن ما سبق، يجعل الخلاف فقط خلافاً مادياً على مناصب وأموال ومصالح شخصية. وهو الأمر الذي لا يستطيع أي باحث أن ينكر أن له دور معين، لكنه لا يعتبر السبب الوحيد وراء الخلاف، وذلك للأسباب التالية:–

(1) أبراش، إبراهيم: استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية http://www.fustat.com/C_hist/abrash. سحبت بتاريخ: 2006/7/4.

1- إذا كان الخلاف بين الحرس القديم والشباب داخل فتح قائما فقط على المصالح الشخصية، فكيف نفسر نزوع بعض القيادات الشابة إلى تبني خيار العمل المسلح ضد إسرائيل خلال انتفاضة الأقصى، على الرغم من أن تبني هذا الخيار ودعمه، يعني عملياً الاستعداد للمطاردة والملاحقة، ولا يعكس حرصاً مادياً أو أهدافاً تتعلق بمناصب داخل السلطة والحكومة؟

2- كيف يمكن تفسير تحالف بعض الرموز الشابة داخل فتح مثل العقيد محمد دحلان إلى جانب أقدم الأعضاء في اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس السلطة حاليا محمود عباس أبو مازن؟ خصوصاً في بداية تعيين أبي مازن رئيساً للوزراء في عهد ياسر عرفات. حيث أن أبا مازن ينتمي تاريخيا وجيليا للحرس القديم. فبعد تولي أبو مازن لمهامه كرئيس وزراء تعرض لانتقادات شديدة من اللجنة المركزية لحركة فتح، كان أهمها في اجتماع للجنة المركزية مطلع يوليو 2003م، وقد أنصبَّت الانتقادات على أسلوب تعاطيه السياسي و الأمني مع ملف المفاوضات، وكيفية تعامله مع حكومة شارون التي تستبيح لأرض وتحاصر الرئيس أبو عمار، واتهمه البعض بأنه يتصرّف كسياسي يفتقر للدراية السياسية، بل إن عرفات وصفه بعد قمة العقبة بتاريخ 3-6-2003 بأنه خان قضية شعبه و مصالحه، ورداً على ذلك قدّم أبو مازن استقالته من اللجنة المركزية لفتح، مبرراً ذلك بافتقاده لدعم حزب السلطة (فتح) لتنفيذ برنامجه السياسي المُعتمد من المجلس التشريعي[1].

وقد وصلت الأمور ذروتها خلال الانتخابات التمهيدية التي جرت في فتح (البرايمرز) والتي شهدت في بعض مراحلها خروج فتح بقائمتين، الأولى تمثل الحرس القديم وأعضاء اللجنة المركزية، والثانية تشكلت من الجيل الشاب، الذي رأى في هذه الانتخابات فرصةً لتحقيق ما كان يصبو إليه من إزاحة عقبة الحرس القديم من أمامه بطريقة سلمية ديمقراطية.

من هنا فإنَّ الباحث يرى أن الخلاف الحقيقي السائد داخل الحركة بين الجيل القديم والجيل الشاب يجمع بين ثناياه أكثر من سبب، وهو في الواقع يعكس تبايناً واختلافاً حقيقين يكمنان في

(1) أبراش، إبراهيم: استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية، المصدر السابق.

أعماق هذه الحركة. فهناك من يسعى من الجيل الشاب من خلال معارضته للحرس القديم إلى الحصول على مكاسب مادية، وهناك من يسعى للوصول إلى منصب، وهناك من يناضل من أجل تصويب الأمور الداخلية للحركة، وإعادتها إلى شعبيتها وأصالتها، وهو السبب الأكثر مدعاةً للقبول. حيث أنه على الرغم من كل ما يقال حول الخلاف بين الحرس القديم والجيل الشاب، ورغم وجود مؤشراتٍ كثيرةً وواضحةً تدل على ذلك، إلا أنه لم يبرز حتى الآن منهج معين، أو طرح جديد لدى أبناء الحركة من الشباب الذين يعترضون على اللجنة المركزية، والمقصود هنا نهج جديد يتمثل بتغيير في أفكار أو مبادئ أو أسس. بعبارة أخرى، لم يطرح جيلُ الشباب من حركة فتح نظرة سياسية خاصة، ولم يقترح برنامجاً سياسياً جديداً للحركة، يدعو إلى تطبيقه ويخالفه فيه الحرس القديم. الأمر الذي يقودنا إلى أن الخلاف الحقيقي بين الطرفين لا يتعلق بأسس الحركة، أو بمحاولة تغيير شاملة تمس مختلف جوانب حركة فتح، ويدفعنا هذا إلى القول: إن سبب الخلاف الرئيسي، يعود إلى رغبة الجيل الشاب في تصويب الأمور التنظيمية، وإعادة الاعتبار لمؤسسات الحركة؛ لتُدار وفق طرق ومبادئ صحيحة وسليمة، تؤدي إلى الحد من الانحدار الذي وصلت إليه حركة فتح. وجملة القول: فإن هذا الخلاف يعتبر خلافاً تنظيمياً لا خلافاً سياسياً.

المشكلة التنظيمية: كثيرا ما يتم تداول كلمة التنظيم عند الحديث عن حركة فتح، حتى إن هذه الكلمة أصبحت في كثير من الأحيان تستخدم بدلاً من كلمة حركة فتح. ولعل في إطلاق هذه الصفة على الحركة في الوقت الحالي الكثير من الخلل، ذلك أن حركة فتح في صورتها الحالية أبعد ما تكون عن التنظيم بمعناه المعروف والصحيح.

إلا أن واقع الحال يشير إلى أن فتح تعاني من خلل تنظيمي مستفحل، حيث إن أسس العمل التنظيمي تكاد تكون غائبة بشكل كامل عن الحركة. فلا يوجد تراتبية تنظيمية محددة وواضحة، إضافةً إلى غياب العلاقات التنظيمية التي تنشئ السمات المشتركة وتصونها وتقويها، وانتشار استقطاب الولاءات بالاستزلام الشخصي لذوي النفوذ، وتحديد حجوم الاستقطاب بما يوفره هؤلاء من منافع شخصية للذين يوالونهم، وانفلاش جسم فتح وامتداده دون قواعد أو ضوابط أو حتى حدود معروفة، ويضاف إلى ذلك بهوت السمة الجمعية لكل مركز قيادي، خصوصاً المركز

القيادي الأعلى الذي غابت عنه إمكانية تداول المواقع، وآل النفوذ فيه إلى بضعة أشخاص وكاد ينحصر في شخصٍ واحد، وغياب تقاليد المراجعة والمحاسبة وأيّ شيءٍ من هذا القبيل[1]. كل هذه المظاهر تعتبر مؤشراً قوياً على حجم الخلل التنظيمي الداخلي في فتح. وما يجره هذا الخلل من آثارٍ مدمرة على واقع الحركة وبُنيتها.

حركة فتح والجمهور

مشكلة أخرى واجهتها ولا زالت حركة فتح، وهي مشكلة علاقة الحركة مع الجمهور الفلسطيني، وهو ما أثر بشكل مباشر على شعبية الحركة وامتدادها في الشارع الفلسطيني. وقد ظهرت تأثيرات ذلك بشكل جدي من خلال نتائج الانتخابات التشريعية الثانية التي فازت بها حركة حماس. ويعتبر نبيل عمرو- وزير الإعلام السابق في السلطة الفلسطينية - هذه النقطة من النقاط التي تحتل أهمية قصوى في العمل التنظيمي لدى فتح. حيث يرى ضرورة إعادة النظر في وسائل تعامل الحركة مع الجمهور الفلسطيني عبر السلطة ومؤسساتها وإمكانياتها. وهذه الأفكار، ذات الطابع العام، تبحث وبصعوبة عن الآليات الفعالة لوضعها موضع التطبيق[2]. ويرى أن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بعد الاتفاق على أمرين كبيرين ما زالا في الجدل والإجراءات مجرد عناوين عامة.

الأمر الأول: عقد مؤتمر عام للحركة، يملك صلاحية وشرعية للتصور المنشود، سياسياً وتنظيمياً.

والأمر الثاني: دخول انتخابات المجلس التشريعي من خلال برنامج سياسي تنموي مقنع للجمهور، ليس بقوة البيان وفصاحة اللسان، وإنما بفعل ما ينبغي أن يلمسه الجمهور على

---

(1) حوراني، فيصل: هل يمكن أن يتحقق؟ مطلب إصلاح "فتح"، مجلة رؤية، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مواطن السنوي: رام الله، 18 و2003/12/19.

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/26/page2.html. سحبت بتاريخ 2006/9/8.

(2) عمرو، نبيل: عن الهموم الفلسطينية: فتح التنمية والاستقلال، مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2005/10/6.

http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3896&CategoryId=2

الأرض، والجمهور متعطش لرؤية أداء أفضل في المجالات كافة، وعلى وجه الخصوص في مجال التنمية[1].

خلاصة

في نهاية هذا الفصل، يرى الباحث أن حركة فتح عاشت وما زالت تعيش مجموعة من الأزمات والمشاكل. أولى هذه الأزمات هي أزمة البرنامج والنخبة، حيث يمكن القول: إن السبب الأكثر تأثيرا على أزمة حركة فتح بالنسبة لهذه النقطة هو أن الحركة تعيش أزمة نخبة وقيادة. فالقيادة المتنفذة تبدو عاجزة عن وضع حلول مناسبة لما تعيشه الحركة من مشاكل.

ويعود سبب هذه الأزمة إلى عدم وضوح المهام والمسؤوليات في مختلف المستويات التنظيمية للحركة، ويخلص الباحث فيما يخص هذه النقطة إلى أن اللجنة المركزية لحركة فتح تتحمل المسؤولية الكبرى عن هذا الخلل، ذلك أنها أضحت الجهة المسيطرة والمتنفذة داخل الحركة، على الرغم من أنها – حسب أدبيات الحركة كما سبق ووضحنا– لا تمتلك السيطرة الكاملة على شؤون حركة فتح، حيث هناك مؤسستان أخريان إضافة إلى اللجنة المركزية لا بد من إعطائهما دورهما المنوط بهما في توجيه الحركة، وهما المجلس الثوري والمؤتمر العام.

المشكلة الثانية التي تواجهها حركة فتح تتمثل في اختلاط المهام ما بين كونها حركة تحرر وطني من جهة، وحزب حاكم – إذا صحت التسمية–. ذلك أن كلا الجانبين اثر على الحركة، وزاد من تعقيداتها ومشاكلها.

المشكلة الثالثة التي تم التطرق إليها خلال هذا الفصل هي مشكلة الخلاف بين الجيل الشاب والحرس القديم داخل حركة فتح. حيث خلص الباحث إلى أن هناك اختلاف واضح بين الجيل الشاب من الحركة، والذي يقوده غالبية أعضاء المجلس الثوري، وما بين الحرس القديم الذي تمثله اللجنة المركزية. إلا أن هذا التوصيف للمشكلة لا يمكن تطبيقه بشكل عام، حيث هناك بعض أعضاء المجلس الثوري الذين يساندون موقف بعض الأعضاء في اللجنة المركزية. الأمر

(1) عمرو، نبيل: المصدر السابق.

الذي يدفعنا إلى القول: إن هناك أسبابا أخرى تلعب دورا في هذه الصراع ما بين الجهتين. ومن بين هذه الأسباب المصالح الخاصة والتنافس على المواقع القيادية، إضافة إلى تضارب الـــرؤى حول الطريقة الأفضل للنهوض بالحركة. ومختصر الحديث فإن الخلاف التنظيمي يحتل حيـــزا اكبر من الخلاف السياسي ما بين الجيل القديم والجيل الشاب في الحركة.

الفصل السادس

حركة فتح والتنمية السياسية

مقدمة

إن حديثنا حول حركة فتح والتنمية السياسية، يبدو معقداً ومتشابكاً إلى حد كبير، ذلك أن دراسة تأثير حركة مثل فتح، مع كل التعقيدات والتشابكات التي تحفل بها من الناحية الفكرية والتنظيمية، على موضوعة التنمية السياسية، يزيد من عبء المهمة، ويجعل الموضوع بحاجة إلى تأنٍ وروية، ودقةٍ في الملاحظة والوصف والتحليل.

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة تأثيرحركة فتح على التنمية السياسية في أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية (الضفة الغربية قطاع غزة)، وسنعمد إلى تناول هذا الموضوع من محورين متلازمين، متكاملين. المحور الأول دور الحركة في التخلص من الاحتلال، وتحرير الأراضي الفلسطينية، حيث أن الحركة نشأت أصلاً من أجل القيام بهذه المهمة. والمحور الثاني، الدور الذي قامت به الحركة في عملية بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، ومدى مساهمتها في عملية بناء النظام السياسي الفلسطيني، وتدعيم أسس المجتمع، بعد التحول الذي شهدته الحركة في مرحلة أوسلو وما بعدها، والتي اتسمت ببناء المؤسسات، وحملت متغيراتٍ على صعيد دور الحركة من حركة تحرر إلى حركة بناء. هذان البعدان هما اللذان سيطرا على المشهد السياسي الفلسطيني في مرحلة ما بعد توقيع اتفاقية أوسلو، بسبب خصوصية القضية الفلسطينية، ومواجهتها لمشروع استيطاني إحلالي عنصري[1].

بداية سنحاول التطرق إلى بعض الأساسيات التي تخص التنمية السياسية، والتي سوف تعالَج في هذا الفصل من الدراسة. والمقصود بها التنمية السياسية في فلسطين. وذلك نظراً للخصوصية التي تمتاز بها التنمية بكافة مجالاتها في الأراضي الفلسطينية، نظراً للوضع الاستثنائي المتمثل بالاحتلال وتبعاته.

(1) حوراني، فيصل: ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، مواطن لدراسة الديمقراطية، 22-23 تشرين أول 1998، ص74.

مفهوم التنمية السياسية

تتعدد التعريفات والمفاهيم التي تعالج موضوعة التنمية السياسية. فقد وردت عشرات التعريفات لمصطلح التنمية السياسية، تعالج كل منها هذه الموضوعة من جهة معينة. إلا أننا في هذه الدراسة لن نحاول الخوض معمقاً في تعريفات ومصطلحات مفاهيمية. وسنعمد إلى محاولة حصر هذا المفهوم فلسطينياً استنادا إلى تعريفات سابقة.

يعرف الكاتب عز الدين دياب التنمية السياسية بأنها " حركة تغيير محسوبة ومخططة ومدروسة، تستهدف تحديث الحياة السياسية"[1]. ونلاحظ في هذا التعريف أن التنمية السياسية يجب أن تكون عمليةً مخططاً لها ومحسوبة ومدروسة، بمعنى أن لا مجال للعشوائية أو المراهنات فيها. وهذا التعريف يطرح جزئية من جزئيات التنمية السياسية من وجهة نظرنا. بينما يفتقر إلى الدقة في الجزئية الثانية والتي وردت ضمن مصطلح تحديث الحياة السياسية، حيث أن تحديث الحياة السياسية مصطلحٌ واسعٌ غير دقيق.

إلا أننا نجد تفصيلا أدق وأوضح في وصف الكاتب لوظائف التنمية السياسية بقوله: إن التنمية السياسية: " تسعى إلى الارتقاء بالأداء السياسي على مستوى الأفراد والجماعات والأحزاب والحكومات، مثل تحديث المؤسسات السياسية، وتطوير الأحزاب فكراً وتنظيماً وأداءً وعلاقات"[2].

وفي تعريف آخر للتنمية السياسية نجد " الفرد ديامنت يعرفها بأنها: " العملية التي يستطيع النظام السياسي أن يكتسب من خلالها مزيداً من القدرة لكي يحقق باستمرار وبنجاح النماذج الجديدة من الأهداف والمطالب، وأن يطور نماذج جديدة للنظم[3]" وهذا التعريف يطرح التنمية بتأثيرها على

---

(1) دياب، عز الدين: التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، العدد 22 و 23 السنة الثامنة2005 ، مجلة الفكر السياسي.

. www.awu-dam.org/politic/22-23/fkr22-23-002.htm - 42

(2) دياب، عز الدين: المصدر السابق.

(3) علي، محمد أحمد إسماعيل: دور المثقفين في التنمية السياسية، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة 1989، ص153.

النظام السياسي، باعتبارها عملية تخدم النظام والجمهور بنفس الوقت. بكلمات أخرى، فإن التنمية السياسية حسب هذا التعريف أشبه بالدائرة، يقدِّم من خلالها النظام السياسي مدخلاته التي تخدم الجمهور، الذي بدوره – ومن خلال رضاه عن الأداء السياسي للنظام، ودعمه له يدفعه إلى مزيد من الأداء. بما يطور من قدراته وفعاليته. فهي عملية مستمرة لها طرفان، النظام والجمهور، كل منهما يقدم خدماته للآخر. ومن المهم هنا الإشارة على أن الدور الأساسي والأول يقع على عاتق النظام أو الحزب أو الجهة التي تحكم؛ لأنها صاحبة الفكرة والمشروع والخطط. كما يعرف آخرون التنمية السياسية على أنها "عملية انتقال منظّم من النظم السياسية التقليدية إلى النظم الأكثر حداثة، ومن النظم الاستبدادية إلى النظم الديمقراطية. وبأنها أيضاً عملية تطوير وانتقال ورفع في الكفاءات[1]." وهذا التعريف يبدو أقرب إلى وجهة النظر الغربية، التي تعتبر أن التنمية بأي من مجالاتها يجب أن تحمل تغييراً في مجالات عدة من المجتمعات التقليدية التي تتركز في دول العالم الثالث، إلى المجتمعات الغربية، الأوروبية والأمريكية تحديداً. ودفع الأنظمة السياسية للاقتراب الشكلي من النموذج الغربي, لأنه على حد زعمهم يشكل النموذج الذي يحتذى في العالم, والقائم أصلاً على الديمقراطية والليبرالية السياسية القائمة على التعددية السياسية، وحرية الفكر، وانتقال السلطة عبر صناديق الاقتراع ونظام البرلمان[2].

من خلال التعريف السابق، نجد ملامح محددة وهياكل واضحة لمناحي التنمية السياسية. والمجالات التي تشكل جوانب التنمية السياسية والمتمثلة في الديمقراطية والتعددية والحرية وتداول السلطة وغيرها. إلا أننا نسجل تحفظاً حول جزئية من هذا التعريف، وهي تلك المتعلقة باعتبار النموذج الغربي هو النموذج الذي يجب أن تحتذي به أية دولةٍ، أو نظامٍ سياسي، يريد أن يطور مجالات التنمية السياسية لديه. ذلك أن لكل مجتمع من المجتمعات خصوصيته وأهدافه وملامحه الخاصة.

---

(1) مبيض، عامر رشيد: موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية. مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر، دمشق، ط1، 2000، ص 362.

(2) دياب، عز الدين: مصدر سبق ذكره،

معايير التنمية السياسية

بشكل عام يمكن الإشارة إلى عدد من النقاط والمؤشرات التي تقاس بها مؤشرات التنمية السياسية في أي بلد:

1- تحقيق المساواة بين جميع مواطني المجتمع بغض النظر عن اختلاف الأصول أو الانتماءات أو الثقافة الفرعية.

2- مشاركة الجماهير في صنع القرارات من خلال النظم والمؤسسات القانونية.

3- عدم تركيز السلطة في هيئة واحدة، وتحقيق الفصل بين السلطات.

4- قيام السلطة على أسس عقلانية رشيدة، بحيث يكون تقلد المواقع مكفولا للجميع، استناداً إلى معايير محددة.

5- نمو قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتها الحقيقية والتعامل معها تعاملاً رشيدا.

6- تحقيق الوحدة والتكامل السياسي بين أجزاء المجتمع من خلال كفاءة نظم التنشئة السياسية، والاتفاق على الحد الأدنى من القيم السياسية، مع وجود ولاء سياسي للسلطة المركزية[1].

من خلال ما سبق، ومع أخذ الملاحظات سابقة الذكر بعين الاعتبار، يمكن لنا أن نضع تصوراً للتنمية السياسية، باعتبارها: عملية تطوير وتحديث في الأداء السياسي للنظام، تؤدي إلى تحقيق أهداف المجتمعات أو الفئات الواقعة تحت تأثيرها، وتحقق مصالحهم، ضمن أدوات وآليات، تركز أساساً على الفرد بصفته المستهدف الأول لأية عملية تنموية. وأن تقوم على أسس ديمقراطية تكفل الحرية والتعددية والتداول السلمي للسلطة، وذلك عن طريق تكوين ثقافة سياسية تشمل كل هذه الجوانب.

(1) وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية .رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، 2006/3/20. http://www.al-jazirah.com.sa/culture/20032006/tatb28.htm.

إضافةً إلى ذلك كله، ونظراً للخصوصية الفلسطينية، فإن أية تنمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، مع اعترافنا بتداخل هذه المجالات وصعوبة الفصل الفعلي بينها، لا تأخذ بعين الاعتبار هدف التحرّر من الاحتلال الإسرائيلي، والتخلص من تأثيراته وتبعاته المنهكة للحياة السياسية الفلسطينية، تعتبر تنمية ناقصة لا جدوى منها. بمعنى أن التنمية السياسية في فلسطين يجب أن يكون هدفها النهائي إضافةً إلى الأهداف السابقة، والتي تشترك فيها جل المجتمعات الساعية نحو تنميةٍ سياسية حقيقية، والتي تعالج التنمية المتعلقة بدول مستقلة، غير خاضعة لاحتلال يسيطر على مقدراتها وحريتها ومجالات عملها التخلص من الاحتلال الإسرائيلي بهدف تحرير العمل السياسي الفلسطيني وإطلاق يده نحو البناء والتطوير. وذلك ما يمكن تسميته بجدلية العلاقة بين التنمية والاستقلال، فإذا كانت التنمية شرط حياة للأفراد والمجتمعات، فإن الاستقلال هو الهدف. وفي حالتنا الفلسطينية، لا يصح الفصل بين شقي المعادلة، بل إن جدارة أي تشكيل سياسي وطني، تتحدد بمدى قدرته على المواءمة بين شروط التنمية وآلياتها ومضمونها، مع متطلبات هدف الاستقلال[1].

ولا يعني ذلك أن التنمية بحد ذاتها ستكون قادرة على التخلص من الاحتلال، وإنما القصد أن تأخذ بعين الاعتبار إدارة الحياة السياسية الفلسطينية بشكل يمهد الطريق نحو التحرر، والتخلص من التبعية، وأن تشكل أساساً لعملية بناء مجتمعي تتعاضد فيه شتى الجهود من أجل تحقيق الهدف المنشود.

إشكالية التنمية في ظل الاحتلال

وهنا تواجهنا إشكالية معينة تتعلق برؤية البعض للتنمية بكافة مجالاتها، وللتنمية السياسية على وجه الخصوص، وجدلية العلاقة بينها وبين الاستقلالية، والمقصود أي من هذين المحورين يتبع الآخر؟ هل يمكن أن نسير في عملية تنموية، أياً كان شكلها ومضمونها، سياسيةً أو اقتصادية أو اجتماعية، في ظل خضوعنا لاحتلال يسيطر على مقدراتنا، وتحركاتنا، وقدرتنا على العمل؟ أم أن وجود الاحتلال يعني تلقائيا: القضاء على أية فرصة للتنمية؟

(1) عمرو، نبيل: عن الهموم الفلسطينية، فتح التنمية والاستقلال مصدر سبق ذكره.

في الواقع، هناك وجهة نظر تعتبر أن فرص التنمية معدومة في ظل وجود الاحتلال، لذلك فإن عدداً من المفكرين والخبراء الاقتصاديين يعتبرون أن التنمية مستحيلة في ظل الوضع السياسي القائم، قبل زوال الاحتلال الإسرائيلي[1]، خصوصاً إذا كان هذا الاحتلال مباشراً وإحلالياً، كما هو الحال في الواقع الفلسطيني. حيث أن وجود الاحتلال يهدف إلى السيطرة على الشعب ومقدراته، الأمر الذي يتعارض تلقائياً مع أهداف التنمية بشكل عام، ويحد من قدرة أية عملية تنموية، حتى أن الدكتور أحمد مجدلاني ذهب إلى القول:" إن هناك إجماعاً على استحالة قيام تنمية شاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة طالما هي تحت سلطة الاحتلال[2]" فيما تعتبر وجهة النظر الأخرى أن وجود الاحتلال لا يشكل عائقاً حقيقياً أمام التنمية. حيث أن عوامل وعناصر التنمية تعتمد على مقومات ذاتية داخلية، وحسب هذه النظرة، فإن من يعتبر وجود الاحتلال مانعاً للتنمية، إنما يريد التغطية على ضعفه الداخلي وعدم تمكنه من السير في أية عملية تنموية، بمعنى أنه يغطي عجزه الداخلي ويعلقه على شماعة الاحتلال. أما النظرة الثالثة فتذهب إلى القول: إن عملية التنمية في شتى مجالاتها، تعتبر وسيلةً مهمة من وسائل المقاومة، وإن نجاح العملية التنموية، من شأنه أن يساهم في التخلص من الاحتلال. بمعنى أن التنمية، بكل معانيها، تسهم في تطوير عوامل الصمود وتعزيزها ، وخصوصاً إذا عمت ثمارها الفئات الشعبية والمناطق الأكثر فقراً وتهميشاً ولم تقتصر على الفئات والمناطق الميسورة، وقد أكدت التجربة ذاتُها صحة التوجه الثالث الذي لا يرى أي تناقض بين التنمية ومقاومة الاحتلال، بل يدعو إلى الجمع بينهما بطريقة خلاقة[3].

---

(1) مجدلاني، أحمد: إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال، ورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006–2008، مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن
.http://www.mesc.com.jo/mesc-12-02-01.htm#2

(2) المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، إشكالية التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال، بيروت، 11–14 تشرين الأول أكتوبر 2004.
،http://www.escwa.org.lb/arabic/main/pal/publications.html

(3) المصدر السابق.

ويعتقد الباحث أن الاحتلال يلعب دوراً مهماً في إعاقة أية عملية تنموية، وبديهياً أن يسعى الاحتلال إلى منع الشعب الذي يحتله من امتلاك أدوات قد تمكنه مستقبلاً من التخلص من هذا الاحتلال. والمقصود هنا في الأدوات، هي العملية التنموية بكافة مجالاتها.

وفي نفس الوقت يرى الباحث أن وجود الاحتلال لا يستطيع أن يقضي على العملية التنموية برمتها، إذا وجدت الظروف الصحيحة للقيام بها، سواءً كانت الظروف ذاتية، وهي الأهم في أية عملية تنمية، أو ظروف موضوعية. بمعنى أننا لا نريد أن نمنح الاحتلال فرصة بالقضاء على التنمية السياسية. وفي نفس الوقت فإننا لا نريد أن نقلل من هذا الدور، حيث أن هناك كذلك ظروفاً ذاتيةً تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية، نرى أنه من الأهمية بمكان الوقوف عليها.

مساهمة حركة فتح في التنمية السياسية الفلسطينية

أولا: حركة فتح ومقاومة الاحتلال

بعد هذه المعالجة النظرية، التي لا بد منها كمقدمة توضح فهمنا لطبيعة التنمية السياسية المقصودة، نستطيع الآن أن ندرس ونحاكم مدى مساهمة حركة فتح في تحقيق التنمية السياسية في الضفة الغربية والقطاع، استناداً إلى ما سبق. وكما ذكرنا سابقاً، فإننا سندرس مساهمة حركة فتح في التنمية السياسية من خلال محورين، المحور الأول منهما المساهمة في التخلص من الاحتلال والانعتاق من سيطرته، حيث أنها القضية المركزية الأولى التي نشأت الحركة من أجل تحقيقها. وقد مر معنا سابقاً أن أول الأهداف التي وضعتها حركة فتح لنفسها هي تحرير فلسطين تحريراً كاملاً، وتصفية دولة الاحتلال الصهيوني سياسياً وعسكرياً واجتماعياً وفكرياً.

أكثر من أربعين عاما مرت على الحركة دون أن تنجح في تحقيق هدفها الأساسي والأول الذي وضعته لنفسها، وهو إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. لكن هل يعني ذلك أن فتح فشلت في تقريب الفلسطينيين من تحقيق هدفهم، المتمثل في التخلص من الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة؟ وإذا كانت نجحت، فإلى أي حد كان ذلك؟ وما هي أهم النقاط التي نجحت الحركة في تحقيقها؟ وفي المقابل، ما هي أهم أسباب إخفاقات الحركة؟

مر معنا سابقاً، أن الحركة مرت بالعديد من المراحل، وطرأ عليها تغيرات وتحولات جذرية. هذه التغيرات أثرت بمجملها على بنية الحركة التنظيمية، وعلى هويتها السياسية، وكذلك كانت لها جملة من الآثار على البرنامج السياسي والرؤية السياسية ل م.ت.ف، مما أثر بشكل مباشر على القضية الفلسطينية.

من هذه الزاوية وُجهت الانتقادات إلى حركة فتح، حيث يرى عدد من الكتاب والباحثين هذه النتيجة التي آلت إليها الحركة، بأنها تعبير عن تراجع فتح في قدرتها على تحقيق هدفها في التحرير؛ وذلك لأنها لم تنجح في تحقيق الهدف النهائي الذي أعلنته. واستناداً إلى أن أي عمل أو جهد يكون تقييمه وتقييم قيمته الحقيقية في المحصلة النهائية التي أنتجها، وتمخضت عن هذا العمل. كما ينظر هؤلاء إلى طبيعة التحول الذي حدث في استراتيجية الحركة، والتي تمثلت في تبني منهج المفاوضات، والابتعاد عن الكفاح المسلح كخيار استراتيجي أو أداة من أدوات التحرير حيث يقول بلال الحسن:" إن الموضوع الأساسي الذي تنبثق منه أزمة حركة فتح هو فشل المشروع الوطني الفلسطيني، هذا المشروع الذي بلورته حركة فتح، وتولت قيادته داخل منظمة التحرير الفلسطينية، ثم تولت قيادته من خلال السلطة الفلسطينية. وكان من نتائج هذا الفشل انبثاق الأزمة التنظيمية الداخلية، وخسارتها للسلطة نفسها في الانتخابات التشريعية الأخيرة[1]"

بينما يعتقد آخرون بأن الحكم على فتح بأنها لم تقدم ما هو مأمول منها، أو بان إخفاقاتها كانت أكثر من مجالات النجاح التي حققتها، يعتبر إجحافا بحقها. وذلك أن الحركة حتى الآن لم تتخل عن هدف التحرير، بغض النظر عن مدى التراجع أو التقدم الذي أحرزته في ذلك، وأن الظروف التي واجهتها الحركة كانت عاملاً أساسياً في إضعافها والحد من قدرتها على العمل. أي أنهم يلقون بالجزء الأكبر من اللوم على عاتق الجانب الخارجي. وفي ذلك يعتبرون أنه حتى بالنظر إلى الناحية الفكرية والتنظيرية في الحركة، فإن فتح لم تعلن اعترافها بإسرائيل بصفتها

(1) الحسن، بلال: هل تدرك حركة فتح أزمة فشل المشروع الوطني الفلسطيني، تحليلات وآراء، القضية الفلسطينية، الداخل الفلسطيني، 2006/8/28.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/Palestine/Topic_01/2006/08/02.shtml

التنظيمية. حيث أن آخر مؤتمر عقد للحركة، وهو المؤتمر الخامس لم يحتو على أي اعتراف بإسرائيل أو بحقها في الوجود. كما يقول محمد الحوراني عضو المجلس الثوري لحركة فتح: "نحن في الواقع بين خيارات صعبة و أصعب و علينا أن نختار خيارات الأقل ضررا للشعب الفلسطيني، و لكن حركة فتح لم تعترف باسرائيل[1]"

في الحقيقة، فإن كلتا الجهتين، اعتمدتا على تحليل يحمل قدراً من العمومية، وقد يبدو في ذلك شيءٌ من التناقض. هذا التناقض هو الصفة الرئيسية التي باتت عنوان حركة فتح، في كافة مجالاتها. فعند مطالعتنا لأدبيات الحركة وكتبها التنظيمية، نجد أفكارا ونظرياتٍ وحديثاً يختلف إلى حدٍ كبير عن الواقع الذي تمارسه الحركة.

من أجل فهم أوضح لطبيعة الدور الذي لعبته فتح في قضية التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، ومدى مساهمتها في ذلك، سنعمل على مراجعة مواقف الحركة وأساليب عملها، وطبيعة التفكير الذي حملته، ونتاج ذلك على أرض الواقع.

لقد تبنت فتح منذ نشأتها الشعار المجمع عليه فلسطينياً: تحرير فلسطين وإلغاء وجود إسرائيل، والدعوة إلى إبراز الكرامة الفردية والوطنية[2]. واعتمدت الكفاح المسلح أداةً وحيدةً لتحقيق ذلك. وقد مر معنا في الفصول السابقة المراحل التي مرت بها الحركة سواءً على المستوى العملي الميداني، أو على المستوى الفكري، الذي يشكل في الواقع الأساس للتغيرات الميدانية. ولمسنا من خلال ذلك التطورات الكبيرة، والتحولات الدائمة، التي طرأت على فكر الحركة ومواقفها وسلوكها، ابتداءً من الرفض المطلق لأية حلول سياسية، ورفض الاعتراف بإسرائيل، وبأي حق لها في الوجود، هذا الموقف الذي بدأ يتحول شيئاً فشيئاً إلى إمكانية القبول بقيام دولة فلسطينية ديمقراطية يعيش فيها اليهود إلى جانب الفلسطينيين، ثم مرحلة إقامة السلطة على أي جزء من الأرض يتم تحريره، وما تلا ذلك من تراجع في المواقف السياسية، وقبول بمبادراتٍ دوليةٍ

(1) المحطة الفضائية "العالم"، برنامج مع الحدث، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بين مطالب الداخل وشروط الخارج، 2006/9/23.
http://www.alalam.ir/site/mokhtarat/Maalhadas/Maalhadas134.htm

(2) ما بعد الأزمة: التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن، 22-23 تشرين أول، 1998، فتح من الثورة إلى السلطة، ص 112.

وعربية لحل الصراع، انتهاءً بالموافقة على اتفاق اوسلو، الذي تضمن اعترافا بإسرائيل، وما نجم عن هذا الاتفاق من تأثيراتٍ متعددة على حقوق الشعب الفلسطيني التاريخية.

وقد يبدو هذا القول مناقضا لما ذكرناه سابقا من أن حركة فتح لم تعترف بإسرائيل. إلا أن الباحث يرى أن الاعتراف لم يكن بشكل مباشر وصريح. إنما جاء بصورة ضمنية من خلال سيطرة فتح على م.ت.ف وتحكمها في قراراتها.

صحيح أن م.ت.ف هي التي اعترفت بإسرائيل، وان فتح لم تقم بذلك، إلا أنه من البديهي أن الحركة لو لم ترد تمرير اتفاق اوسلو، ولو أنها كانت ضد اعتراف المنظمة بإسرائيل، لكانت قادرة على تعطيل هذا المشروع. الأمر الذي يدفعنا إلى القول السابق من أن الحركة اعترفت ضمنيا بإسرائيل، كما يقول د. عادل سمارة:" لولا قبول حركة فتح باتفاق اوسلو لما حصل[1]"

وبحسب تعبير خالد الحسن "أن في الاعتراف بدولة العدو إلغاءٌ لحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الواحدة على كل فلسطين: "وهذا يلغي حق المنظمة في دورها كممثل شرعيٍ وحيد لشعب فلسطين؛ لأن من يفرِّط بجزء من وطنه يصبح غير مؤهل للمطالبة بالجزء الباقي"، وقال :" أن منظمة التحرير الفلسطينية لا تملك حق مجرد البحث في الاعتراف بدولة العدو الصهيوني من عدمه[2]". هذا على اعتبار أن فتح هي الفصيل الأكبر في منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي هي المسيطر فعلياً وعملياً على قرارات ومبادرات المنظمة.

إنجازات حركة فتح

على الرغم من أن هذه النظرة تحمل قدراً من الصحة في الحكم، ذلك أنها تعتمد كما ذكرنا تقييم الأُمور بخواتيمها، إلا أنها لا تعبر تعبيراً دقيقاً عن دور الحركة خلال السنوات السابقة، ذلك " أن الهدف النهائي ليس هو العامل الوحيد الذي يقرر مجرى التطور الموضوعي للصراع، وأنه

(1) سمارة، عادل: مأزق فتح لصالح الإسلام السياسي، أم لصالح تيار ثالث عروبي، ضد الفساد ومع حق العودة، أم لصالح غير الحكوميين الأمريكيين، نشرت في 16آذار (مارس) 2005.
http://www.kefaya.org/05znet/050415adelsamara.htm
(2) الحسن، خالد: قراءة نقدية لثلاث مبادرات، 1986 ط2، ص 45.

في مجرى النضال من أجل الهدف النهائي، فإن الثورة، أية ثـورة تنتـزع بالضـرورة، قبـل الانتصار، الكثير من التنازلات، الكثير من الأهداف من بين براثن أعدائها[1] وهذا ما تطرحـه وجهة النظر المغايرة التي تعتبر أن حركة فتح حققت الكثير من الإنجـازات لخدمـة القضـية الفلسطينية، صحيح أن هذه الإنجازات لم تُتَوَّج، ولم تفلح في تحقيق الهدف النهائي في الـتخلص من الاحتلال، إلا أنها نتائج لا يمكن إغفالها أو التغاضي عنها، ومن أهم هذه النتائج :-

1- إبراز الهوية الفلسطينية:

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي لأراضي عام 1948، افتقدت الهوية الفلسطينية كيانها، وأصبحت عرضةً للطمس والتغييب، وتنافس عددٌ من الدول العربية في سبيل الهيمنـة والسـيطرة علـى القرار الفلسطيني، والتحدث باسم الفلسطينيين. فالأردن على سبيل المثال، ظلت تـراوده فكـرة حكم الضفة الغربية إلى أمد قريب. إلا أن ظهور الحركة الوطنية الفلسـطينية، وفـي مقـدمتها حركة فتح، والسياسة التي اتبعتها في إثارة القضية الفلسطينية، وتثوير القضية، والاعتماد علـى المد الجماهيري، والكفاح المسلح. ومع إدراك القيادة الفلسطينية لهذه الأطماع، أدت إلـى مـنح الفلسطينيين هويتهم الذاتية، ومنع أي طرف آخر من مصادرة قرارهم أو التحدث باسمهم.

2- تحويل قضية فلسطين من قضية إنسانية إلى قضية سياسية:

على الرغم من محاولات إسرائيل تكريس نظرتها إلى القضية الفلسطينية علـى أنهـا قضـية لاجئين، تحمل مضامين إنسانية، وأن مسؤوليتها في ذلك لا تتعدى مسؤولية أية دولـة أخـرى، وسعيها الدؤوب من أجل ترسيخ هذه الفكرة في ذهن المجتمع الدولي، حيث عمدت إسرائيل على تقديم القضية من خلال مجموعة من القضايا الفرعية كقضية لاجئين، وقضية حدود وقضية مياه وروافد بين دولة مستضعفة صغيرة، وثلاث عشرة دولة مسعورة تنكر عليها حقها في الوجـود والحياة، بين مليوني مشرد من عذاب النازي يبحثون عن ملجأ للحياة في هدوء واستقرار، ومئة مليون عربي متمرد وغير قانع بخيرات وثروات الأرض الواسعة التـي يملكونهـا ويعيشـون عليها، ويريدون أن يقذفوا بها في البحر كما قذف بهم النازي في أفران الغاز ومعسكرات الفناء.

(1) حواتمة، نايف و عبد الكريم، قيس: البرنامج المرحلي 1973-1994، مصدر سبق ذكره، ص 128-129.

إلا أن فتح استطاعت من خلال إثارتها للقضية بالأسلوبين السياسي والعسكري، من فرض الرؤية الحقيقية لواقع المشكلة ومسؤولية إسرائيل الفعلية عنها[1].

فقد أحدثت الثورة الفلسطينية المعاصرة، وأسلوب الكفاح المسلح الذي أثار القضية، نقلة في فهم المحيط الدولي لطبيعة القضية. واستطاعت فتح أن تعيد القضية إلى نصابها الصحيح، على أنها قضية احتلال وسلب للحقوق السياسية للشعب الفلسطيني.

3-تفريغ المشروع الصهيوني من مضمونه:

عندما احتلت إسرائيل فلسطين عام 1948، كانت تسعى إلى إفراغ الأراضي الفلسطينية من شعبها، أملاً في تحقيق دولة يهودية خالصة. حسب القول المشهور (أرض بلا شعب لشعب بلا أرض). مع الأخذ بعين الاعتبار ذلك الهدف الأكبر الذي وضعته الحركة الصهيونية لنفسها في تحقيق دولة إسرائيل الكبرى التي تمتد من النيل إلى الفرات. إن بروز حركة فتح كحركة تحرر ثورية، وما استطاعت أن تنجزه من تراكمات، لعب دوراً كبيراً في عدم تمكين إسرائيل من التوسع وتحقيق حلم إسرائيل الكبرى.

هذا الاستعراض لدور حركة فتح بخصوص موضوعة التخلص من الاحتلال، يبقى عرضاً مجتزءاً. ذلك أنه ركز على النتائج فقط، ولم يدخل في صلب موضوع التفاعلات التي خاضتها الحركة، والتي أدت في النهاية إلى عدم قدرتها على تحقيق هدفها النهائي في التخلص من الاحتلال، والاكتفاء بتحقيق بعض الإنجازات المتفرقة، والتي لا نقلل من أهميتها. والتركيز على القضايا السياسية والإنجازات أو الإخفاقات على الصعيد السياسي، المتمثل في القضايا التي تم الإشارة إليها سابقا. مع إهمال العوامل الخارجية التي أثَّرت على الحركة وحَدَّت من مساهمتها في قضية التحرير والتخلص من الاحتلال. والتي سنتناولها في موضع آخر من هذا الفصل.

---

(1) صحيفة الانتفاضة آفاق: دراسات تنظيمية، فتح الميلاد والمسيرة، سحبت بتاريخ 2006/10/25.
http://www.fateh.net/public/derasat/1/index.htm

ثانيا: حركة فتح والبناء الداخلي

مع بداية مرحلة أوسلو عام 1994، بدأت مرحلةٌ جديدةٌ من مراحل القضية الفلسطينية، وحملت هذه المرحلة تغيرات مهمة، من أبرزها تداخل مهام عملية التحرير من الاحتلال، مع مهام عملية البناء الداخلي. فمع وصول السلطة الوطنية إلى غزة والضفة الغربية، بدأت في إقامة مؤسساتها المدنية والأمنية، الأمر الذي أدى إلى إدراج تحديات البناء الداخلي على برنامج العمل الفلسطيني. وفي الوقت نفسِه أكدت شبكة منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ذات الخبرة الطويلة في مواجهة قوات الاحتلال الإسرائيلي، على ضرورة السعي الجاد لتحقيق دولة القانون، واحترام حقوق المواطن، ومبدأ المواطَنة وتفعيل العمل الديمقراطي، من حيث حرية الصحافة والإعلام والتعددية الحزبية، في إطار قانون ينْظُم العلاقة بين السلطات الثلاث[1]. وهذا هو المحور الثاني الذي سنحاول معالجته في الصفحات القادمة، وذلك استكمالاً للمحور الأول الذي تمت معالجته سابقا والمتمثل في مساهمة الحركة في التخلص من الاحتلال.

حركة فتح والديمقراطية

بدايةً نود الإشارة إلى مفهوم الحزب الديمقراطي أو الحركة الديمقراطية بشكل عام، وبصورة مبسطة واضحة يمكن القول: إن صفة الديمقراطية يكتسبها الحزب مثلما تكتسبها الدولة، عندما يطبَّق نظام حكم ديمقراطي في أي منهما. ونظام الحكم الديمقراطي نظام محدد المعالم، يتطلب وجود منظومةٍ كاملة ومتكاملة بعضها مع بعض تتضمن مبادئ ومؤسسات وآليات تضبط عملية تحديد الخيارات واتخاذ القرارات العامة وتداول السلطة دورياً، وتؤكد على حق وواجب الملزَمين بتنفيذ تلك القرارات في المشاركة السياسية الفعالة في عملية اتخاذها[2]. أي أن هناك أسساً وقواعدَ لأي نظام ديمقراطي في العالم. ترتكز هذه الأسس على المحددات سابقة الذكر.

---

(1) تركماني، عبد الله: مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية(1) 2005/4/30
www.mokarabat.com/s569.htm - 179k

(2) الكواري، علي خليفة: مفهوم الحزب الديمقراطي، ملاحظات أولية، 2006/5/17.
.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/21019F1F-3107-4690-9B5C8DA1DF48C8AE.ht

فإذا وجدت هذه المحدِّدات وموورست بصورة حقيقية وفعالة، يمكن لنا أن نطلق صفة الديمقراطية على الجهة التي مارست هذا العمل وتبنت هذا المنهج.

بالرجوع إلى أدبيات الحركة ولوائحها الداخلية، نجد العديد من النقاط التي تحدثت حول الديمقراطية، حيث تعتبر الحركة نفسها –من خلال أدبياتها ونشراتها– بأنها حركةٌ ديمقراطية، سعت لتكريس هذا المفهوم على الساحة الفلسطينية، وأنها مارسته داخليا مراراً وتكراراً. حيث ورد في نشرتها المركزية لعام 2005 أنها "استطاعت أن تكرس مفاهيم الديمقراطية والتعددية السياسية في متن النظام السياسي الفلسطيني، ما يُحسب لها في إنجازات المسيرة الثورية"[1]. ونلاحظ بروز مصطلح المركزية الديمقراطية كأحد الأسس التي قامت عليها الحركة في فكرها، وحددت شروطاً معينة لهذه الديمقراطية*. فقد اعتمدت فتح المركزية الديمقراطية كأحد القواعد والأسس التي يقوم عليها بناء تنظيم الحركة وآلية عمل هذا التنظيم. بحيث يضمن في حالة الالتزام الصارم والواعي قدرة الحركة على الاستمرار والتطور الذي ينسجم مع متطلبات المبادئ والأهداف والأساليب الاستراتيجية للحركة، فالمركزية تعنى كما أقرتها أدبيات الحركة على أنها مركزية التخطيط والمراقبة ولامركزية التنفيذ، وحرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ التوصيات والقرارات وذلك ضمن الأطر التنظيمية[2].

ولعل القارئ هنا يجد تناقضاً أو خللاً في دمج المفهومين – المركزية والديمقراطية – مع بعضهما البعض. حيث أن المركزية ترتبط أكثر بالدكتاتورية والتحكم والتسلط. بينما يقوم مفهوم

---

(1) فتح ورحابة التعددية، النشرة المركزية للحركة لعام 2005.سحبت بتاريخ 2006/4/13.
http://www.fateh.net/public/newsletter/2006/01-01-2005/3.htm

* المركزية الديمقراطية عند فتح تعني

1) انتخاب الهيئات القيادية من خلال مؤتمرات المناطق والأقاليم والمؤتمر العام للحركة.
2) ممارسة القيادة الجماعية.
3) تقيد الأقلية برأي الأغلبية.
4) تقيد المراتب الأدنى بقرارات المراتب الأعلى.
5) حرية المناقشة وحق المشاركة في اتخاذ القرار ضمن الأطر التنظيمية.
6) تقديم التقارير من القيادات عن سير أعمالها للهيئات التي انتخبتها لدى كل دورة انعقاد.
7) رفع التقارير الدورية عن كافة النشاطات التي تقوم بها المنظمات الأدنى إلى المنظمات الأعلى.

(2) المركزية الديمقراطية بين التوازن الجدلي والانفصام، مصدر سبق ذكره، سحبت بتاريخ 2006/4/13.
www.fateh.net/public/derasat/1/9.htm

الديمقراطية على التعددية والحرية. وهنا نجد تفسيراً خاصاً لدى الحركة بهذا الخصوص. حيث تشكل حرية الرأي والنقاش والحوار الأساس لمفهوم الديمقراطية، في الوقت الذي يشكل وعي الالتزام والانضباط الأساس لمفهوم المركزية. وفي اللحظة التي تتوازن فيها العلاقة بين المركزية والديمقراطية، يكون الانسجام بين الحقوق والواجبات قائماً، ويكون التنظيم أكثر تجسيداً للفكر، وتكون الممارسة ونتائجها أكثر اقتراباً من تحقيق الهدف.

إلا أن مراجعةً تاريخية لمسيرة الحركة، تضعنا أمام وجهتي نظر، وتحليلَيْن بخصوص ديمقراطية الحركة. الأولى ترى قصور العمل الديمقراطي داخل الحركة بمعناه الواضح، المتمثل بالتعددية والحرية والانتخابات الداخلية، وآلية فرز القيادات داخل الحركة، حيث أن الطبيعة التي تحكم الحركة داخلياً تتسم بالمساومات والمواءمات بين المصالح الشخصية الخاصة، ومبدأ النفعية المتبادلة. ويعود سبب ذلك في الأساس إلى طبيعة الشخصيات المتحكمة داخل الحركة، وعلى رأسها الرئيس السابق للحركة ياسر عرفات. حيث اتسم الأسلوب القيادي لعرفات بخصوصية نادرة جعلته يتحكم بالقرار الداخلي للحركة وفق رؤيته الخاصة ومنظوره الشخصي، بينما يكون الأمر ظاهرياً، يسير وفق شكل ديمقراطي. فقد طغت كاريزماتية الرئيس الراحل على الحركة. وقد أثبتت التجارب العملية خلال المسيرة الطويلة للحركة، أن التزامها بالديمقراطية كان موسمياً ومتقطعاً وشكلياً في أحيان كثيرة، وسادت فيه نزعات الانفصام بين حالات الديمقراطية والمركزية الصارمة. ولا يرجع سبب هذا الانفصام فقط لطبيعة مرحلة التحرر الوطني التي تعيشها الحركة، وإنما لوجود نزعات ذاتية ظهرت في الحركة منذ بداية نشوئها[1]. حيث لم تعمل الحركة على محاولة معالجة مشاكلها التنظيمية عبر الوسائل الديمقراطية، وإنما سعت قيادة الحركة نحو عقد مؤتمرات للأقاليم داخل الوطن على أسس غير تنظيمية، إذ تم مراعاة العشائرية والعائلية والنفوذ المادي على حساب التاريخ النضالي والعطاء والانتماء. وأدت هذه الانتخابات إلى إيجاد لجان تنظيمية صُوَرية لا تملك أية قدرة على الحركة والفاعلية، بل ظلت لجاناً وهميةً وتسمياتٍ رسميةً دون أي ارتباطات بالواقع[2]. وهذا بالضبط ما

(1)المركزية الديمقراطية بين التوازن الجدلي والانفصام، مصدر سبق ذكره، سحبت بتاريخ 2006/4/13.
www.fateh.net/public/derasat/1/9.htm

(2) نصر الله، تيسير: حركة فتح إلى أين؟ سحبت بتاريخ 2006/10/22.
http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?goto=lastpost&t=35053

يمكن أن نطلق عليه الديمقراطية الصُوَرية، بمعنى ممارسة العملية الديمقراطية والانتخابات شكلاً لا مضموناً.

على النقيض من ذلك، يشير آخرون إلى أن حركة فتح مارست الديمقراطية وطبّقتها في مراحلَ كثيرةٍ من حياتها، وكانت البداية الحقيقية لذلك أثناء انعقاد المؤتمر العام الثالث عام 1971، والذي جاء بعد أيلول الأسود، وبعد خسارة مواقع فتح والثورة الفلسطينية في أحراش الأردن. فقد اكتشفت فتح معنى ديمقراطية الهزيمة، بعد أن عانت من دكتاتورية النصر. حيث حاولت أصواتٌ كثيرة بالمناداة بعدم انتخاب القيادة التاريخية (أبو عمار وأبو جهاد)، ولكن واقع المؤتمر فرض أن يخوض الجميع الانتخابات، وأن تخضع الأقلية لرأي الأغلبية. وقد أخذ النقاش مجراه كاملاً. وتم إنتخاب عشرة أعضاء للمجلس الثوري لأول مرة في تاريخ الحركة، كما تم لأول مرة وضع نظام داخلي يحدد مفهوم العضوية، والعلاقات التنظيمية، ويعتمد المركزية الديمقراطية، والنقد والنقد الذاتي، والالتزام والانضباط، كقواعد أساسية للتنظيم[1]. كما يشير آخرون إلى أن حركة فتح باعتبارها حركة تحرر وطني اعتمدت السرية بداية، وذلك كشرط من شروط النجاح، بسبب الظروف الدولية والعربية المعادية التي كانت تحيط بها، لم يكن بمقدورها انتهاج الطريق الديمقراطية داخلياً، وذلك حفاظاً منها على مصلحة التنظيم وأهدافه. ويوضح ذلك المفكر منير شفيق بقوله: " ما تفعله فتح يدخل ضمن إطاره التعيين لضمان استمرارية الولاء للقيادة الأساسية والنهج والأهداف، كما ضمن إطاره من يرى انتخابهم. وبالمناسبة الهيئة الناخبة (المؤتمر) يصار إلى التحكم بتمديدها، باعتبار ذلك ضمانة من ضمانات الاستمرارية. ولهذا فإن من يثيرون موضوع الديمقراطية في فتح –من خارجها– لا يمسكون بقضية جوهرية، لو افترضنا إلمامهم بالوضع الداخلي، وهي أن موضوع الانتخاب في الأحزاب ليس سائباً أو متروكاً للمفاجآت"[2]. وفي وجهة نظر متقاربة مع السابقة يعتقد عضو المجلس الثوري لحركة فتح عبد العزيز شاهين أن الممارسة الديمقراطية داخل حركة تحرر وطني، تحكمها العديد من

(1) نصر الله، تيسير: حركة فتح إلى أين؟ سحبت بتاريخ 2006/10/22.
http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?goto=lastpost&t=35053
(2) شفيق، منير: حركة فتح.. الغطاء الذي ناسب "الطنجرة" العربية، 2006/7/7
.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73ADB825-68C3-4313-8CF

المحددات والقيود، فيقول: "إن الحرية قبل الديمقراطية، كأساس للتعامل في مرحلة الثورة، مع الأخذ والتعاطي بالجرعة الديمقراطية الملائمة لخدمة قضية الحرية في أي مرحلة من مراحل ظاهرة الثورة"[1].

وتعكس وجهة نظر شاهين فلسفة خاصة للديمقراطية. حيث أنه يعتبر أن ممارسة الديمقراطية تتم – في مرحة التحرر– عن طريق القيام ببعض الأعمال الديمقراطية التي تتيحها الظروف. وأنه يمكن ممارسة هامش معين من الديمقراطية داخل الحركة، على أن تخضع هذه الممارسة لمحددات وشروط. إلا أن هذا الطرح يبقى فقيراً، حيث أنه يقسم الديمقراطية ويجزئها إلى أقسام. ويجعل من الحزب أو الحركة عامل حسم في تقدير (كمية) الديمقراطية – إن صح التعبير – التي من الممكن التعامل بها خلال مرحلة معينة. كما أنه يُقَزِّم الديمقراطية في ممارسة الانتخابات والتعددية. وهذا الطرح لا يحمل الكثير من الصواب، خصوصاً ضمن حركة كحركة فتح. حيث أن التعددية لا تعني كثرة الفئات، وتعدد المرجعيات، ولا يمكن أن تتم بالصورة التي كانت ولا زالت تمارسها الحركة، هذه الصورة التي انعكست في خلافات وانشقاقات عانت منها الحركة على مدار سنوات عمرها التي قفزت عن الأربعين. فقد عانت الحركة من انشقاقات متعددة، كما حدث عام 1983 عندما انشق أبو موسى وأبو خالد العملة وأسسوا ما عُرِف بفتح الانتفاضة منها، إضافة إلى انشقاق أبو الزعيم عام 1986. وانشقاق صبري البنا (أبو نضال)، الذي شكل "حركة فتح ــ المجلس الثوري"، ومنير شفيق الذي فضَّل العمل ضمن التيار الديني الإسلامي.

كما يعتقد الباحث أن الحركة مارست سلوكياتٍ ديمقراطية، دون أن تنجح في تبني النهج الديمقراطي بصورة فعلية كقاعدة أساسية في الحركة. واكتفت ببعض المظاهر الشكلية التي لا تُعبِّر عن الجوهر. حيث كانت مؤتمرات الحركة تزخر بالنقاشات والحوارات ووجهات النظر. إلا أنه وفي اللحظة الحاسمة، لحظة اتخاذ القرار لم تكن تلك النقاشات تنعكس في نتيجة التصويت. الأمر الذي يشير إلى أن هذه الحوارات والنقاشات بقيت أموراً شكلية بعيدة عن

(1) شاهين، عبد العزيز: دور الأحزاب الفلسطينية ديمقراطياً في بناء وحماية المجتمع سياسيا، جريدة الصباح. www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=article&si

التطبيق الفعلي للديمقراطية، التي من إفرازاتها تلك النتائج التي تخرج بها، والتي من المفترض أن تكون معبرة عن واقع الحال داخل الحركة. ومثال على ذلك ما حدث بخصوص اتفاق أوسلو، ففي شهادة لعضو اللجنة المركزية السابق لحركة فتح محمد جهاد، فإن اللجنة المركزية لفتح عندما عُرِض عليها الاتفاق رفضته، وهو أمر يبدو غريبا جداً. فإذا كانت اللجنة المركزية قد رفضته، فكيف إذاً تم تمريره؟ وكيف دافع ويدافع غالبية أعضاء اللجنة المركزية عنه[1]؟ كما أن الحديث عن سرية الحركة وضروراتها التي منعت الحركة، أو حدّت من قدرتها على ممارسة الديمقراطية بصورة فعالة، تنتفي أسبابه في الفترة الحالية، خصوصاً بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وما ترتب عليها من اعتراف دولي وإسرائيلي بالحركة وبالمنظمة. حيث من المفترض أن الحركة سعت نحو ممارسة ديمقراطية واضحة.

وبالعودة إلى صفات الحزب أو الحركة الديمقراطية التي ذكرناها سابقا، وفي محاولة قياس مدى ممارسة فتح لهذه المبادئ والأسس، المبنية على ضرورة وجود مؤسسات وآليات تضبط عملية تحديد الخيارات، واتخاذ القرارات العامة وتداول السلطة دوريا، نجد أن الشق الأول من هذه المحددات، وهو وجود المؤسسات متوفر لدى الحركة، وقد سبق أن اشرنا إلى ذلك في فصل سابق. حيث هناك هيكلية واضحة لدى الحركة تحدد دور كل من اللجنة المركزية والمجلس الثوري وغيرهما، وهناك نظام أساسي كامل. إلا أن ذلك كله بقي حبراً على ورق، ولم تجرِ ممارسته على أرض الواقع. حيث تفتقر الحركة إلى الآليات التي تضبط الحركة داخلياً، كما أن هناك خللاً كبيراً في عملية تداول السلطة – إن صح التعبير – والمقصود بها هنا تداول القيادة، أو إفراز القيادات سواءً على مستوى اللجنة المركزية، أو المجلس الثوري أو كافة المناصب الأخرى داخل الحركة. حيث تخضع هذه العملية إلى مزيج من التوافق والمصالح والتحالفات.

(1) العيسة، أسامة: فتح ديمقراطية المصالح المتنافرة، 2006/5/17.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58ACBBB9-1F13-4311-A16F -7E1515B25E33.htm

أثر الاحتلال الإسرائيلي على موضوعة الديمقراطية

فيما يتعلق بدور الاحتلال الإسرائيلي، وما سببه ذلك من عرقلة في التوجهات الديمقراطية، فإننا نعتبر أنه حمل ازدواجية في التأثير، وجعل الأمور محصورة في خيارين:

1- تأجيل البحث في قضايا السلطة والديمقراطية والانتخابات وغيرها من الأمور، على اعتبار أن الأولوية في هذه المرحلة تعود للمواجهة والصراع والتحرير، الأمر الذي أخضع جدول أعمال التحول الديمقراطي لجدول أعمال الصراع والمواجهة، وبالتالي أدى إلى تأجيل البحث في مسألة السلطة ونمط ممارستها حتى تحقيق التحرير، وهو الخيار الذي تبنته ومارسته حركة فتح.

2- على العكس من ذلك، أن يؤدي هذا الاحتلال إلى إدراج الديمقراطية كعنصر أساسي في إستراتيجية المواجهة؛ باعتبار أن ما تقدمه الديمقراطية من إطار لحل النزاعات الداخلية بالطرق السلمية والقانونية، هو شرطٌ لا بد منه لتحقيق الوحدة الوطنية الحقيقية في مواجهة العدو الخارجي. وقد أظهرت التجربة أن تأجيل الاستحقاقات السياسية بحجة تأمين شروط مواجهة الاستعمار أو العدوان، لم تساعد على إزالة الاحتلال ولكنها نقلت الأزمة إلى داخل المجتمعات[1].

أثر حركة فتح على دمقرطة السلطة

هذه (الديمقراطية الفتحاوية)، إن صح التعبير، كان لها أثرها الواضح على عملية إدارة السلطة الفلسطينية التي جاءت وفقاً لاتفاقيات أوسلو. فقد انعكست ممارسات فتح التنظيمية الداخلية على طبيعة العمل داخل السلطة ابتداءً من الحكومة، مروراً بالمجلس التشريعي، غير منتهية في الوزارات والتعيينات والترقيات. وسنحاول في الصفحات القادمة، إبراز أهم تأثيرات الحركة على السلطة، بالتركيز على الجوانب التي تهمنا في دراستنا والتي نعتبرها محاور مهمة للتنمية السياسية.

---

(1) مسعودي، عمر: معوقات الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي. سحبت بتاريخ 2006/11/12.
www.watan.com/modules.php?op=modload&name=News&file=inde

ومن المهم الإشارة إلى أننا سنقيِّم أداء السلطة الفلسطينية في تلك المحاور التنموية، على افتراض أن هذه السلطة تعكس الأداء الفتحاوي. استناداً إلى كون الأولى مشروعاً فتحاوياً بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن معظم المفاصل المحورية أُسنِدت إلى عناصر وقيادات فتحاوية.

لقد كان واضحاً منذ بداية تأسيس السلطة، أن النهج الذي سوف تسلكه مماثل لنهج فتح الداخلي، بالنظر إلى العوامل سابقة الذكر. حيث أن الانتخابات التشريعية الأولى أفرزت مجلساً كان – كباقي البرلمانات في العالم العربي– برلماناً إقصائياً، غير ممثل لكافة الطوائف والألوان السياسية للمجتمع الفلسطيني[1]. وحسب دراسة أعدها المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فإن السبب في ذلك يعود إلى عدة عوامل، من بينها البنية السياسية للمجلس، وشبكة المصالح المتبادلة التي نشأت بين بعض الأعضاء والمسؤولين التنفيذيين خلال العقد الأول من عمر المجلس، هذا إلى جانب الثقافة السياسية غير الملتزمة بقيم الديمقراطية لمعظم هؤلاء الأعضاء. ومن المعروف أن الغالبية العظمى من أعضاء المجلس التشريعي الأول كانت فتحاوية. وهذا يعكس لنا صورة واضحة حول الدور الفتحاوي داخل المجلس التشريعي، الذي شابه الكثير من الخلل، من ناحية ديمقراطية الأداء، وتطبيق النهج الديمقراطي في الحياة السياسية الفلسطينية. حيث وبشكل عام، هناك علاقة طردية بين البنية السياسية ذات الطابع التعددي لأي مؤسسة برلمانية، (أي تلك الممثلة لأكثر من تيار سياسي وأيديولوجي)، وقدرات تلك المؤسسة على القيام بواجباتها في التشريع، والمحاسبة والرقابة، وبالتالي، إمكانيات ظهور نظام سياسي مستند على مبادئ من فصل السلطات وسيادة القانون[2]. ولا يعني قولنا هذا أن الحركة بشكل كامل كانت تسير وفق نفس النهج داخل المجلس التشريعي، حيث برز هناك بعض الأعضاء الفتحاويين داخل المجلس ممن وقفوا للتجاوزات، وحاولوا تصويب الأمور وإعادتها إلى نصابها، إلا أنهم بقوا قلة قليلة لا يشكلون وزناً حقيقيا داخل المجلس.

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان: دراسة حول المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العقد الأول من عمره(1996–2006) . سحبت بتاريخ 2006/10/6.
http://www.pchrgaza.org/files/PressR/arabic/2006/news/25-2006.htmK

(2) المصدر السابق.

كما أن البعض اعتبر أن استمرار التداخل بين حركة فتح والسطة، شكل عائقاً أمام تطور النظام الديمقراطي الفلسطيني. حيث انه من غير الممكن أن تتطور الديمقراطية دون فصل الحزب الحاكم عن جهاز الدولة[1]. ومن ضمن هؤلاء نبيل عمرو عضو المجلس الثوري لحركة فتح ووزير الإعلام السابق في الحكومة الفلسطينية، الذي أشار إلى أن عدم الفصل بين الحركة والسلطة أدى إلى قيام نظام حكم تسلطي. حيث يقول:" وخلال السنوات العشر الماضية، التي يمكن تسميتها بـ«سنوات احتكار السلطة»، حدث ذلك الاندماج المطلق بين حركة فتح كحركة شعبية ذات ملامح حزبية وبين السلطة الوليدة، مما أخضع الشعب الفلسطيني إلى قيادة الحزب الواحد، وهذا واحد من أشد أنماط نظم الحكم تخلفاً في نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الجديد"[2].

هذا القول يدعم وجهة النظر التي تعتبر أن الحركة مسؤولةٌ من الداخل عن الخلل الذي حدث في أداء السلطة، خصوصاً في جانب دعم العملية الديمقراطية واحترام التعددية وبناء نظام سياسي يلبي الحاجات الفلسطينية، ويقوم بالأعباء الملقاة على عاتقه بطرق صحيحة وسليمة، مبنية على الديمقراطية الحقيقية. كما يشير هذا التعليق إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية كانت تدير حكومة احتكرت السلطة، وأنها أخضعت النظام السياسي الفلسطيني لسيطرة الحزب الواحد، الذي وصفه على أنه واحد من أشد أنماط نظم الحكم تخلفاً في نهايات القرن العشرين.

أما وجهة النظر الثانية والمغايرة، فتعتبر أن حركة فتح باشرت ومنذ عام 1994، أي في العام الذي أنشئت فيه السلطة الوطنية الفلسطينية عملياً على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة، باشرت في العمل على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية. وهو الأمر الذي حصل فعليا عام 1996. ثم تبعتها انتخابات المجلس التشريعي الأول عام 1996 أيضا. إضافة إلى انتخابات الرئاسة الثانية ثم الانتخابات التشريعية الثانية. ويعبر هذا السلوك – حسب هذه الرؤيا– عن وجود نية حقيقية لدى الحركة في إفراز واقع سياسي ديمقراطي مبني على التعددية داخل الساحة

(1) البرغوثي، مصطفى: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة مستقبل دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني،6-9-2006.
.http://www.almubadara.org/new/details.ph3

(2) عمرو، نبيل: عن الهموم الفلسطينية: فتح التنمية والاستقلال، مصدر سبق ذكره.

الفلسطينية. وبهذا الصدد يقول عضو المجلس الثوري للحركة، ورئيس لجنة الخطط والقرارات، وعضو المجلس الثوري في حركة فتح أحمد عبد الرحمن:"وعندما أعود إلى السؤال المتعلق بالحكم، أشير إلى ماذا تقرر فتح لشعبنا، وما الذي تقبله، وكونها حركة عملية سرعان ما قالت الديمقراطية، وباشرت عملية الانتخابات، ولا بد من فهم أن ما تقدمه فتح لشعبنا حول الحكم والديمقراطية وتداول السلطة وأنظمة الانتخابات والمشاركة وعدم الإنفراد، كل هذه القضايا يفهم منها المواطن أن فتح هي حركة ديمقراطية، تسعى لتعزيز آليات الديمقراطية[1].

وفي حقيقة الأمر، لا يمكن أن نعتبر أن إجراء انتخابات في دولة ما هو تعبير عن ديمقراطية هذه الدولة. حيث أن الانتخابات ليست هي الديمقراطية، وإنما هي مجرد وسيلة وشكل وآلية من آليات بناء الديمقراطية[2]. لذا لا يمكن أن نحكم بأن حركة فتح قد أصبحت حركة ديمقراطية، وأن ديمقراطيتها قد انعكست على واقع المجتمع الفلسطيني، بمجرد أنها مارست نوعاً معيناً من الانتخابات. هذا مع الإقرار بأهمية الانتخابات في تنظيم الحياة السياسية الفلسطينية، والارتقاء بالنظام السياسي الفلسطيني، وتكريس الديمقراطية في العلاقات الداخلية، باعتبارها عامل قوة ووحدة للفلسطينيين . إذ من شأن الانتخابات إعادة تعريف مكوّنات الساحة الفلسطينية، وتحديد القوى الفاعلة فيها، وتلك مسألة سياسية في غاية الأهمية .

كما أنه لا يمكن إغفال أو التغاضي عن المبادرات التي هدفت إلى خلق بداية لمجتمع سياسي ديمقراطي، والتي حصلت في عهد استلام حركة فتح للحكم في الحكومات الفلسطينية الماضية. كما يقول أمين سر المبادرة الوطنية الفلسطينية الدكتور مصطفى البرغوثي:" ويبدو لي أن ما جرى بالمجمل بمثابة تغيير لا رجعة فيه باتجاه النظام الديمقراطي، وحيث أنه لا يمكن أن يتعايش نظام حكم الحزب الواحد والديمقراطية، فإننا نتحدث في الواقع عن توجه نحو قبول مبدأ تداول بالطرق السلمية[3]"؛ بمعنى أن حركة فتح وعلى الرغم من ممارستها لنظام الحزب الواحد في الحكم، وسيطرتها على جل الأمور الحساسة، إلا أنها نجحت في جعل موضوعة الديمقراطية

---

(1) http://www.fateh.net/public/newsletter/2005/30-4-05/7.htm ، حركة فتح والمستقبل، لجنة الخطط والقرارات. ندوة عقده منتدى الفكر والحوار الوطني تحت عنوان حركة فتح والمستقبل،

(2)البرغوثي ، مصطفى: مصدرسبق ذكره، http://www.almubadara.org/new/details.ph3.

(3) البرغوثي، مصطفى: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة، مصدر سبق ذكره.

تحتل مكانة معينة في فكر الشعب الفلسطيني. ودليل ذلك ممارستها للانتخابات على مستوى الرئاسة ومستوى المجلس التشريعي.

إضافة إلى موضوعة الانتخابات ومدى مساهمة الحركة في تطبيقها كمبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية، فإن نظرة موسعة إلى أسلوب تعامل الحركة فترة إدارتها وتسلمها للحكم في السلطة الفلسطينية طيلة أكثر من عشرة أعوام، تبرز لنا العديد من الملاحظات في عدة جوانب لها ارتباطها المباشر بالديمقراطية والإدارة الصالحة للحكم من أهمها:-

سيادة القانون:-

ودونه لا وجود للديمقراطية أو التنمية. حيث أن عدم سيادة القانون تشكل عامل فوضى وإخلال بالنظام. ويمكن تعريف سيادة القانون بأنها (وجود سلطة قضائية تتمتع باستقلال مؤسساتي أو عضوي، ولا تعتمد على قرار السلطة التنفيذية، بل تنبثق أصلا من تشريع قضائي)، علاوة على ذلك يجب تأسيسها (السلطة القضائية) وفق المعايير الدولية المناسبة، ويجب أن توَفَّر لها كل ضمانات النزاهة والعدالة والمساواة، بتوافق تام مع معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً، وفي هذا السياق يمكن للمساواة في هذا المجال أن توطد أركانها) [1].

وحسب وجهة نظر البعض، فإن الحكومات الفلسطينية المتعاقبة إلى ما قبل حكومة حماس- وهي حكومات شكلت حركة فتح عمودها الفقري- ساهمت إلى حد معين في محاولة فرض سيادة القانون من خلال إقرارها للقوانين المختصة بذلك. ففي عام 1997 وافق المجلس التشريعي الفلسطيني على القانون الأساسي في قراءته الثالثة والأخيرة، بعد نقاش مكثف على مرأى من الجمهور الفلسطيني وبمشاركة هيئات المجتمع المدني. يدعو مشروع القانون الأساسي إلى نظام ديمقراطي برلماني يرتكز على سيادة القانون إضافة إلى نقاط أخرى متعددة[2]. حيث أشار إلى أن مبدأ سيادة القانون هو أساس الحكم في فلسطين، وتخضع للقانون جميع السلطات

(1) مجدلاني، أحمد: المجلس التشريعي وترسيخ قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني (1)،2003/3/12.
.http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=174

(2) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية .http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html

والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص[1]. وقد ناقش المجلس واحداً وثمانين مشروعَ قانون، تم إقرار 46 منها، صادق الرئيس على (35) منها، والتي أصبح البعض منها ساري المفعول منذ ساعة نشره في الجريدة الرسمية، وتغطي هذه القوانين جميع المجالات الإدارية، والاقتصادية، والاجتماعية، ومجال الحريات العامة وحقوق الإنسان[2]. وقد بلغ العدد الإجمالي للقوانين ومشاريع القوانين التي أقرها المجلس أو ما زالت على جدول أعماله 220 قانونا[3].

من جهة أخرى، فقد اتخذت السلطة الفلسطينية عدة خطوات للمساعدة في تحسين النظام القضائي، حيث وقَّعت اتفاقيات عديدة مع الأطراف الخارجية، للمساعدة في إعادة تأهيل وبناء النظام القضائي. وعملت وزارة العدل على صياغة شاملة لـ"خطة التنمية الاستراتيجية لسيادة القانون". لقد كان التقدم بطيئاً، ولكن المجلس التشريعي اتخذ خطوة هامة نحو توحيد نظام المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حين أقر قانون النظام القضائي في كانون أول/ ديسمبر 1998. كما قام بتوسيع صلاحية المحكمة العليا في غزة لتشمل الضفة الغربية، وهو إنجاز آخر بارز، وكذلك الأمر بالنسبة لإعادة فتح المحاكم التي كانت مغلقة خلال الاحتلال الإسرائيلي. إضافة إلى الأشكال التقليدية البديلة لحل النزاعات والمبادرات الأخرى التي يقوم بها مسؤولون كبار في السلطة الفلسطينية، مثل المحافظين، أو قيادات تنظيمية على رأسها تنظيم فتح، قد ساعدت أيضاً في تخفيف تراكم القضايا غير المنظور بها[4].

ما سبق، يعكس وجهة نظر أولى حول الموضوع، أما وجهة النظر الأخرى فإنها تقول بضعف الحركة في القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها بخصوص إدارة شؤون الحكم بالشكل الذي يحقق استقلالية القضاء. وأن فتح عكست نفسها وسلوكياتها وفكرها وممارساتها الداخلية حول هذا

---

(1) مجدلاني، أحمد: المجلس التشريعي وترسيخ قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني(1) ، احمد مجدلاني، 12-3-2003. http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=174.

(2) المصدر السابق.

(3) تقرير تحليلي حول أعمال المجلس التشريعي خلال دوراته العشر في الفترة آذار 1996 وحتى كانون الثاني 2006. http://www.gcrlgaza.org/Special-report/Special-Repor-PLC'Sworks.doc. سحبت بتاريخ 2006/11/29

(4) المركز الفلسطيني للبحوث والسياسات المسحية، مصدر سبق ذكره. http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html#head19

الموضوع، على السلطة بشكل عام. بمعنى أن الحركة عانت داخلياً من عدم الضبط وضعف الالتزام باللوائح الداخلية والقوانين التنظيمية التي بقيت حبراً على ورق. وأسقطت ممارساتها على السلطة نظراً لتحكمها بالقرار وكونها الحزب الحاكم أو حزب السلطة. وأن ضعفاً واضحا قد شاب سيادة القانون في ظل حكومات فتح المتعاقبة. فقد لعبت المصالح الخاصة والمحسوبيات والرشاوى، دوراً كبيراً في الحد من سيادة القانون. حيث أصبحت القوانين تطبَّق على فئات معينة من الشعب، بينما يُعفى منها مجموعة معينة، أو طبقة متنفذة، أو رؤساء أجهزة وغيرهم.

كما تم رصد العديد من انتهاكات حقوق الإنسان في ظل تلك الحكومات، وتَركز ذلك في ممارسات الأجهزة الأمنية الفلسطينية، حيث ورد في تقرير لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان صدر في 30 نوفمبر 2001، أن ثمة ما لا يقل عن عشرة من أجهزة الأمن والشرطة الفلسطينية المنفصلة تعمل في مناطق السلطة الفلسطينية، وجميعها تعتبر نفسها فوق القانون؛ فقد دأبت على تجاهل قرارات المحكمة العليا التي تقضي بالإفراج عن معتقلين تحتجزهم السلطات بصورة تعسفية. وقد بات من المعتاد أن يُعتقل الأشخاص دون إذن قضائي، ولا يُطلَعون على أسباب اعتقالهم، أو يُسمَح لهم بالاتصال بمحامين أثناء التحقيق معهم، وقد يقضي المقبوض عليهم أشهراً رهن الاعتقال دون تهمة ولا محاكمة[1].

حركة فتح والتعددية

ثاني المحددات التي سوف نتناولها بخصوص دور الحركة في التنمية وعملية بناء وتأسيس نظام حكم صالح، هو التعددية والعلاقة مع الآخر. والمقصود بالآخر، هو الآخر الفلسطيني، والذي ارتأينا تقسيمه في هذه الدراسة إلى قسمين:-

(1) السلطة الفلسطينية يجب وضع حد للتعذيب والأحكام الجائرة: تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش، تقرير يوثِّق أوجه القصور في النظام القضائي للسلطة، 30 نوفمبر تشرين الثاني2001. http://hrw.org/arabic/docs/2001/11/30/isrlpa10796.htm.

1- تعامل فتح داخلياً مع وجهات النظر المختلفة في الحركة، وللحركة تاريخ حافل بالاختلافات الداخلية وتعدد الآراء ووجهات النظر. والتي وصلت في بعض الأحيان إلى الانشقاق، والخروج من الحركة.

عند مطالعتنا لأدبيات ووثائق الحركة، نجد أنها أكدت على احترامها لمبدأ التعددية وقبول الآخر، حيث تعتبر نفسها راعية الفكر المتسامح والتعددية، وتصف فكرها بهذا الخصوص بأنه الفكر الذي يختلف ولا يُدين، ويعارض ولا يُكَفِّر، ويتعدد ولكنه يتفق على الأهداف الوطنية[1].

ولعل السبب الرئيسي وراء هذه المرونة في تعامل فتح مع وجهات النظر المختلفة داخلها على مدى سنوات عمرها، تعود إلى تلك الصفة التي شكلت أبرز مميزات فتح، والمقصود بها عدم تبني أيدولوجيا محددة، أو فكر ثابت مبني على قواعد لا يمكن تغييرها. هذا الأمر منح الحركة مرونة في إمكانية تَقَبُّل أية وجهة نظر يتم طرحها داخل الحركة، وتقييمها، وعدم إلغاء أو شطب الرؤى والأفكار المتعددة التي كانت تبرز بين الحين والآخر. وتاريخياً اتسعت حركة فتح لتشمل كل الرؤى والتوجهات الفكرية، ومكونات العقيدة الموجودة داخل ساحة العمل السياسي الفلسطيني، وبمرونتها القوية المستمَدة من عدم تبنيها لخط أيديولوجي محدد، شاهدنا داخل الحركة تجاذباتٍ وحواراتٍ هادئةً أحياناً، وساخنة أحيانا أخرى بين مواقف متباينة، بين أصحاب التفكير الداعي للذهاب بالمقاومة إلى أبعد الحدود، وبين براغماتية عقلانية، وبين الواقعيين والحالمين، وبين أصحاب التفكير المرحلي والتكتيكي والتفكير الاستراتيجي[2]. حيث كثيراً ما شهدت الحركة تراشق البيانات والاتهامات التي وصلت إلى درجة التخوين في كثير من الحالات. دون أن تؤثر هذه الخلافات بشكل مباشر على وحدة الحركة وتماسكها.

2- تعامل الحركة مع الأحزاب والحركات الفلسطينية الفاعلة على الساحة الفلسطينية. وأيضا فقد خاضت فتح عدة تجارب مع هذه الحركات والأحزاب، خصوصاً مع كونها الحركة

---

(1) صحيفة آفاق الالكترونية: فتح ورحابة التعددية، سحبت بتاريخ 2006/11/2.
.http://www.fateh.net/public/newsletter/2006/01-01-2005/3.htm
(2) عويص، ناصر: كتائب شهداء الأقصى بين الفعل والالتزام، 2006/7/25.
،http://www.hussamkhader.org/internal/committee/prisoners/prisoners123.htm

الأكبر في م.ت.ف، وما نجم عن ذلك في أسلوب التعامل مع هذه الحركات. وفي مرحلة السلطة الفلسطينية، تطور دور الحركة في التعامل مع هذه الحركات والأحزاب. حيث بالإضافة إلى كونها الحركة المسيطرة على المنظمة، فقد أصبحت الحزب الحاكم – إن صحت التسمية – وبالتالي نشأت علاقات جديدة بين حركة فتح والحركات والأحزاب الفلسطينية الأخرى، مبنية على قاعدة السلطة والمعارضة.

فقد سعت الحركة إلى محاولة السيطرة والهيمنة على قرارات م.ت.ف وذلك بصفتها الحركة الأكبر داخل المنظمة. حيث من وجهة نظر أولى، فان فتح مارست حقها الطبيعي وتصرفت بحكم موقعها وحجمها التمثيلي داخل المنظمة، الأمر الذي مكَّنها من تمرير برامجها ورؤاها. بينما اعتبرت وجهة النظر الأخرى أن فتح لعبت دوراً إقصائياً تجاه الحركات والأحزاب الأخرى، وأنها كانت تحتكر القرار الفلسطيني داخل م.ت.ف. من جهته يعتبر الكاتب ناجي صادق شراب أن حركة فتح تميزت بخصائص معينه، كالمرونة في التعامل مع القوى السياسية المختلفة، واحتضانها لكافة القوى والتيارات وشرائح المجتمع الفلسطيني، والدقة في التنظيم من جانب آخر، ولو في بداية نشأته التنظيمية، ومن ناحية أخرى سيطرتها المطلقة على مؤسسات منظمة التحرير[1].

حيث أن هناك هيمنة واضحة ونزعة تسلطية حكمت علاقة حركة فتح بالفصائل الفلسطينية الأخرى، سواء تلك المنضوية تحت مظلة منظمة التحرير الفلسطينية مثل الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، أو الفصائل الأخرى التي لا تنتمي للمنظمة كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي. إذ أن حركة فتح تهيمن على القرار المالي والسياسي والعسكري داخل المنظمة، ولا تتيح المجال لرؤية أخرى مناقضة لرؤيتها وتوجهها[2]. نقصد بذلك أن حركة فتح،على الرغم من قولها بأن المنظمة صيغة شراكة سياسية، أو جبهة وطنية موحدة، إلا أن المنظمة كإطار لم

(1) شراب، ناجي صادق: فتح وآليات صنع القرار السياسي، 2006/6/29.
.http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47A91ACA-9C33-47B1-874D-F10C1C216AE0.htm
(2) عبد الله، هادي: أين دور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؟منبر دنيا الوطن، 2006/9/21.
.http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=56702

تشهد ولا في محطة انتخابات واحدة (دورات المجالس الوطنية) تعديلاً أو تغيراً واحداً على حجم نسب القوى والفصائل.

ويعزو الكاتب رجب أبو سرية ذلك إلى انعزال المستوى التنظيمي عن واقع التحولات في المجتمع الذي يفترض فيها أن تمثله، ومثال ذلك الأزمة الخانقة التي وقعت بعد أوسلو، والانتقال إلى داخل الوطن؛ فقد ظلت حركة فتح إن كان في المجلس الوطني لـ م.ت.ف أو في معظم الاتحادات والنقابات الشعبية، وعبر ممثليها إلى المجلس الوطني، تعمل وفق صيغة (النصف + واحد)، التي تتيح لها التشبث بالقرار القيادي، من أعلى إلى أدنى مستوى تنظيمي في كل مستويات التجمع السياسي الفلسطيني[1].

لقد تعاملت الحركة مع موضوعة التعددية بشقيها الداخلي والخارجي بطريقة تتسم بالكثير من الغموض وعدم الوضوح. حيث أن ما سبق ذكره حول مرونة الحركة وتقبلها لكافة الأفكار والطروحات، ينطبق فقط على الناحية النظرية، بمعنى أن فتح لا تمانع، أولا تعطي قدراً كبيراً من الأهمية لأية معارضة أو اختلاف، إذا ما اقتصر هذا الاختلاف على الناحية النظرية. أي أنه لم يتطور ليشكل تهديداً فعلياً لمشروع ورؤية الحركة – في حال حديثنا عن العلاقة مع الفصائل الأخرى– أو لم يهدد خط القيادة المتنفذة داخل الحركة، في حال حديثنا عن العلاقة الفتحاوية الفتحاوية.

فصل السلطات الثلاث التنفيذية، التشريعية، القضائية

إن تحقيق الفصل المتوازن بين سلطات النظام السياسي الثلاث(التنفيذية والتشريعية والقضائية) وتفعيل الرقابة المتبادلة بينها، واحترام كل منها للاختصاصات الوظيفية المنوطة بالسلطة الأخرى وفقا للقواعد الدستورية والقانونية المرعية والمعتمدة، يساعد على بناء نظام النزاهة الوطني الذي يقوم على توسيع قاعدة المحاسبة الأفقية إلى الحد الذي لا تعود القوة في يد سلطة

(1) أبو سرية، رجب: اتحاد الكتاب بطريركية الثقافة الفلسطينية، مجلة رؤية، http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page15.html

واحدة، ويصبح كل من يشغل منصباً عاماً مسؤولاً عن عمله على نحو منفصل في حلقة متصلة، كما يقوم على برنامج إصلاح كلي يشمل جميع القضايا والمجالات المتصلة بنظام الحكم[1].

وأهمية هذه النقطة أنها تضمن وجود توازن بين هذه السلطات، حتى لا تكون السلطة القضائية محتكرة للقرار السياسي، حيث أن أساس العملية الديمقراطية، أن لا يتمكن أي من هذه السلطات من أن يحتكر لوحده القرار السياسي، خاصةً وانه يُعرَف أن السلطة التنفيذية دائماً تسعى لاحتكار القرار، لان الإمكانية متوفرة لديها، وهذا ما تخشاه المجتمعات، لذلك جاء مبدأ فصل السلطات والتوزان بينها، والتكامل كذلك، حتى يخرج القرار السياسي في نهاية المطاف على أساس هذه القاعدة.

إن المراقب للحالة الفلسطينية يلاحظ وجود تدخل مبالغ فيه، وهيمنة من قبل السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، على الرغم من أنه من المفترض أن تكون السلطة التشريعية هي الهيئة التي تقرر السياسة الشاملة، وتصادق على الميزانية ومن ثم تشرف على أداء الحكومة. ولكن في الواقع، فإن سياسات الحكومة تُصاغ وتُنَفَّذ ويتم تقييمها من قبل السلطة التنفيذية وحدها. وكثيراً ما يوافق وزراء بصفتهم الفردية على حضور جلسات الاستماع التي تعقدها لجان المجلس التشريعي الفلسطيني، ويجيبون على الأسئلة الموجهة إليهم، ولكن السلطة التنفيذية ليست ملزمة بوضوح بهذا الصدد، كما أن وزراءَ آخرين يرفضون المثول أمام لجان المجلس. إن المساءلة، وخصوصاً مساءلة السلطة التنفيذية، تعاني بنفس المقدار أيضاً[2]. والنتيجة أن السلطة التنفيذية استقوت على بقية السلطات ودفع الشعب مجمل الثمن. وما يثير

(1) ابو دية، احمد و حرب، جهاد: تقرير حول"الفصل المتوازن بين السلطات في النظام السياسي الفلسطيني"السلطة التنفيذية: مجلس الوزراء، مؤسسة مواطن–المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، تشرين ثاني 2006، http://www.aman-palestine.org/Arabic/Documents/FreeAccess/Prime_minister_report.doc

(2) صايغ، يزيد والشقاقي، خليل: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية،ميشيل روكارد، رئيس الفريق – هنري سيغمان، مدير المشروع. http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full1.html

الاستغراب هو بقاء العناوين التي مثلت مرحلة الخلل في موقع النفوذ رغم كل النتائج. ولم تقم فتح أو الشعب بتغيير هذه البنية رغم وضوح الصورة[1].

وبخصوص هذه الجزئية، وكما أسلفنا فان الكثير من مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية ظهرت خلال حكم فتح. خصوصا ممارسات الأجهزة الأمنية التي كانت في كثير من الأحوال مناقضة ومخالفة لتعليمات السلطة القضائية ولقرارات المحاكم. الأمر الذي قلَّل من صحة الادعاءات التي اعتبرت مجرد وجود هذه السلطات وإقرار بعض القوانين، دليلاً على جهود الحركة من أجل بناء حكومة ديمقراطية نزيهة.

استقلال وفاعلية القضاء:-

بمعنى أنه ليس كافياً أن نقول لدينا قضاءا مستقلاً، إنما يجب أن يكون القضاء أيضاً فاعلاً، حتى نتمكن من تحقيق الديمقراطية[2]. حيث أن استقلال القضاء يُعتَبر أحد أهم نتائج فصل السلطات. هذه النقطة أيضاً أثارت كثيراً من الجدل والنقاش، في ظل تسلم فتح لزمام الحكم. فقد اعتبر البعض أن السلطة الفلسطينية بقيادة فتح حققت انجازاتٍ جيدةً على هذا المستوى. حيث وقَّعت السلطة الفلسطينية اتفاقيات عديدة مع الأطراف الخارجية؛ للمساعدة في إعادة تأهيل وبناء النظام القضائي. وعملت وزارة العدل على صياغة شاملة لـ"خطة التنمية الاستراتيجية لسيادة القانون". وعلى الرغم من أن التقدم كان بطيئاً، إلا أن المجلس التشريعي اتخذ خطوة هامة نحو توحيد نظام المحاكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، حين أقر قانون النظام القضائي في كانون أول/ ديسمبر 1998 [3]. فيما كانت الدلائل على أرض الواقع تشير إلى حصول العديد من الخروقات، وكثير من الاعتداءات على استقلالية القضاء. فمنذ نهاية عام 1994، عندما تسلمت

(1) سلمان، محمد سلمان: تقييم التجربة الديمقراطية الفلسطينية، 2006/5/16، http://www.alhaqaeq.net/?rqid=3&secid=6&art=52271

(2) الجرباوي، علي: http://www.fateh.net/nadwah/9-8-2004.htm،ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني حول الانتخابات السياسية، سحبت بتاريخ 2006/12/5.

(3) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات و تقارير، أوضاع السلطة القضائية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. سحبت بتاريخ 2006/11/2. http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/derasat/derasat_2.html.

وزارة العدل الإطارات التي كانت تشرف على القضاء، وتشرف على كافة الأمـور القانونيـة والمحاكم، عانى القضاء من مشاكل متعددة، وواجه أزماتٍ كثيرةً، طيلة الفترة الممتـدة لحـين تشكيل مجلس القضاء الأعلى. وفي تلك المرحلة وحسب نائب رئيس مجلس القضـاء الأعلـى سامي صرصور فإن "وزارة العدل كانت قد أساءت التصرف في مجال إدارة القضاء، من حيث التعيينات وتوفير البنية التحتية، البنية البشرية للقضاء، وتأمين البنايـات والمحـاكم واسـتخدام التكنولوجيا"[1]. وفي هذا إشارة واضحة لوجود خلل كبير في الجهاز القضائي الفلسطيني، وتبدو أسباب هذا الخلل واضحة، وهي أسباب تشترك فيها معظم نواحي الفشل أو الضعف التي عانت منها السلطة الفلسطينية إبان حكم حركة فتح، تبدو هذه الأسباب من خلال مـا أضـافه السـيد صرصور بقوله:" وأنا لا أقول أن الجهاز القضائي مستقل، ومظاهر عدم الاستقلال، تجلت فـي التعيينات، وهنا أشير إلى أنه تم مقابلة بعض الأشخاص الذين تقدموا للتعيينات، ولا أبالغ إذا ما قلت أن ثلاثة أرباع الطلبات المقدمة، مذيلة بتواقيع لوزراء أو لأعضاء في التشريعي أو للرئيس عرفات"[2]. تعبيراً عن عدم الشفافية والوضوح في التعيينات، وعدم تبني منهج سليم في توظيف الكفاءات وأصحاب الخبرة، وتفشي الفساد والمحسوبية والواسطة في إجـراء هـذه التعيينـات. وجميع ما ذُكِر لا يخدم ولا يساعد على تحقيق التنمية السياسية والإصلاح السياسي.

حقوق الإنسان:

مر معنا سابقاً، أن التنمية بكافة أشكالها وتوجهاتها لا تحقق الغرض المنشود منها مـالم تعتمـد بالدرجة الأولى على الفرد، وتتخذه محوراً ومركزاً لها. ونظراً لأهمية الفرد في عملية التنميـة، فان من حق هذا الإنسان أن يتمتع بحقوق تكفل له كرامته وحريته، وتزيل من أمامـه العوائـق نحو الإبداع والتنمية. من هذا المنطلق، فإننا نرى أن أي نظام سياسي لم يهتم بحقوق الإنسـان، أو لم يعطِ هذا الموضوع حقه، لا يمكن أن يُعتَبر نظاماً ساعياً نحو التنميـة. حيـث أن قيـاس

(1) صحيفة الانتفاضة آفاق، ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني حول إصلاح جهاز القضاء.
http://www.fateh.net/nadwah/27-07-2004.htm
(2) المصدر السابق.

التنمية إذا اقتصر على الأرقام المادية المجردة، يظل ناقصاً إن لم يقترن بإمكانية تمتع المواطنين بهذه التنمية، من خلال إعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية بشكل تام[1].

بالنسبة لموضوعة حقوق الإنسان في الفترة التي تسلمت فيها حركة فتح شؤون الحكومة الفلسطينية، وهي الفترة من 1996– 2005، فإننا نرى أن النظام الأساسي الفلسطيني، الذي يعتبر من إفرازات ونتائج الحكومات السابقة، منح هذا الجانب حقه من ناحية القوانين التي تحمي وتكفل حقوق الفرد. حيث ورد في المادة (5) من الباب الأول في النظام الأساسي الفلسطيني بخصوص نظام الحكم في فلسطين أنه" نظام ديمقراطي نيابي يعتمد على التعددية السياسية والحزبية"، وهذا يعني التزام السلطة الوطنية الفلسطينية بتطبيق النظام الديمقراطي في فلسطين، وما يتضمنه من منح حريات مختلفة للمواطنين، ومشاركتهم في العمل السياسي.

كما نصت المادة (10) من نفس الباب في الفقرة الأولى منها على أن" حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ملزمة وواجبة الاحترام"، أي أنه يجب احترام المواطنين والتعامل معهم بشكل يصون كرامتهم وحريتهم الممنوحة لهم بموجب القانون، وبموجب مواثيق حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، لأنه وكما جاء في الفقرة الثانية من هذه المادة" تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية دون إبطاء على الانضمام إلى الإعلانات والمواثيق الإقليمية والدولية التي تحمي حقوق الإنسان"[2]. وقد تضمن الدستور الفلسطيني عدداً من المواد التي تنص على ضرورة احترام حقوق التعبير عن الرأي، وحقوق الصحفيين وغيرها من البنود لمتعلقة بموضوعة حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من تعدد النصوص في الدستور الفلسطيني التي تحث على هذا التوجه وتضمن حرية الرأي والتعبير، إلا أن الممارسة الفعلية لم تترجم هذه القوانين على أرض الواقع. حيث حفل ملف حقوق الإنسان بانتهاكات متعددة على عدة مستويات، أهمها حرية الإعلام والتعبير عن الرأي، فقد شهدت السنوات العشر اعتداءاتٍ متعددةً وانتهاكاتٍ متكررةً لهذه الجوانب. وقد

(1) الملتقى الفكري العربي، تحليلات، الخطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، 1-8-2000م.
http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=187

(2) المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: المجلس التشريعي الفلسطيني، تقييم الأداء خلال دورة الانعقاد الثامنة، (9 مارس 2003 – 9 مارس 2004) ، سلسلة الدراسات (37) ، الطبعة الأولى، ديسمبر، 2004، سحبت بتاريخ 2006/10/22. http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/plc_8.htm.

تم رصد هذه الانتهاكات المختلفة من خلال العديد من مؤسسات حقوق الإنسان الفاعلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكمثال على ذلك فقد أورد تقرير للمركز الفلسطيني لحقوق الإنسان غطى الفترة من 1مايو 2000 – 31 مايو 2003، أكثر من 300 انتهاك واضح، ومخالفة صريحة للقوانين الفلسطينية، بخصوص حقوق التعبير عن الرأي وحرية الصحافة والإعلام، تمثلت في اعتقالات لصحفيين، وإغلاق لمؤسسات إعلامية، واعتداءات من قبل الأجهزة الأمنية على مدنيين فلسطينيين، وتصدٍ لمظاهرات بالقوة. كما قدمت العديد من جمعيات حقوق الإنسان والمنظمات الأهلية المعنية بهذا الشأن العديد من التقارير التي تزخر بالانتهاكات والاعتداءات الموثقة من قبل السلطة التنفيذية على الصحفيين ووسائل الإعلام[1]. ومثال ذلك ما قامت به السلطة الفلسطينية من اعتقال لعدد من المثقفين والأكاديميين الفلسطينيين بعيد توقيعهم على ما عُرِف ببيان العشرين، والذي وجه انتقادات للسلطة الفلسطينية وأدائها، حيث اعتقلت قوى الأمن الفلسطينية ثمانية من الموقعين على البيان. وقد احتُجز ستة منهم لمدة شهر، بينما ظل الاثنان الآخران وهما أحمد شكر دودين، والدكتور عبد الستار قاسم رهن الاعتقال حتى يناير/كانون الثاني 2000. ولم ينعم الدكتور عبد الستار قاسم بالحرية طويلاً، حيث قُبِض عليه مرة أخرى في فبراير/شباط دون مراعاة الإجراءات القانونية أيضاً. وفي يوليو/تموز، أمرت محكمة العدل العليا الفلسطينية بالإفراج عنه، ومع ذلك لم يُطلق سراحه إلاّ في 28 يوليو/تموز[2].

ما سبق، يعطينا صورة قريبة إلى حد كبير عن الواقع الذي أفرزته قيادة حركة فتح أثناء توليها للحكم وزمام السلطة في الضفة الغربية وقطاع غزة، سواء فيما يتعلق بسيادة القانون وفصل السلطات الثلاث، أو استقلالية القضاء أو حقوق الإنسان، وجميعها معايير مهمة لدى أية جهة أو حكومة تدفع باتجاه تحقيق التنمية السياسية. حيث يتضح مما سبق أن اهتمام الحركة أثناء فترة حكمها التي جاوزت العشر سنوات بهذه القضايا كان يسير بوتيرة منخفضة، ولم يرتق إلى

---

(1) المركز الفلسطيني لحقوق الانسان دراسة بعنوان: الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، الضفة الغربية وقطاع غزة (1 مايو 2000– 31 مايو 2003. http://www.pchrgaza.ps/arabic/studies/studies_a.htm

(2) بيان صحفي رقم 162: السلطة الفلسطينية– إخراس معارضي الرأي. صادر عن منظمة العفو الدولية، 5 سبتمبر أيلول 2000م. http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAMDE210202000?open&of=ARA-315 .

المستوى المطلوب من حركة تعتبر نفسها حركة تحرر وطني، ورائدة الدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني ورأس الحربة في مواجهة الاحتلال.

ولا يعني ذلك أن هذه التصرفات وتلك الممارسات كانت تتم بصورة مبرمجة من قبل الحركة. حيث نرى أن هذه السياسات وهذه الانتهاكات في جميع المجالات سابقة الذكر، كانت نتاجاً لحالة الفوضى التنظيمية والسياسية التي تعيشها حركة فتح في جميع جوانبها، والتي سبق أن طرحناها في فصل سابق. بكلمات أخرى: فإن سوء الوضع التنظيمي، وضعف الارتباط بين القيادة المركزية للحركة وبين القاعدة، إضافة إلى التداخل العميق الذي حصل بين الحركة والسلطة، أديا إلى سوء إدارة الحكم بأشكاله المتعددة، والذي تتحمل الحركة جزءاً كبيراً من المسؤولية عنه.

وفي هذا السياق نجد تصريحا للنائب السابق عن حركة فتح في المجلس التشريعي والمعتقل حاليا لدى الإسرائيليين حسام خضر في معرض حديثه حول جلسة المجلس التشريعي للتصويت على حكومة فلسطينية جديدة لعام 2002، والمتمثل باعتباره قبول مركزية حركة فتح التقليدية للتشكيلة الوزارية المقترحة، بمثابة المبرر الحقيقي لدى قيادات الحركة الشرفاء وكوادرها الأوفياء وعناصرها المخلصين للتخلص من هؤلاء الذين أسماهم (عبدة المصالح وشهاد الزور) في تاريخنا المعاصر، وكذلك اعتبار أن هذا الموقف يشكل أساساً مهماً ومتقدماً للدعوة لعقد المؤتمر الحركي السادس؛ من أجل تجديد القيادات التقليدية فيها، وتجديد الدم وإعادة صياغة فكر حركة فتح برؤية وطنية سياسية جديدة، وخطوة متقدمة لخلع هؤلاء، لصمتهم أمام كل ما ارتُكِب ويُرتَكب بحق الشعب الفلسطيني وقضيته ومؤسساته، مقابل امتيازاتهم الشخصية المخيفة والمذهلة على حساب دماء الشهداء ومعاناة الأسرى وآلام الجرحى[1]. كما يضيف في قول آخر:" لقد أضاعت فتح الأمل بإقامة مؤسسة سياسية إدارية تخفف وتزيل عن شعبنا واقع وآثار الاحتلال ومخلفاته، من خلال إمعان هذه القيادة على إفقار وإفساد شعبنا وتدمير نسيجه الاجتماعي، ووأد روحه الوطنية النضالية، عبر إفشال أول تجربة حكم إداري لشعبنا على أرض

(1) تصريح صحفي صادر عن المكتب البرلماني للنائب حسام خضر، 2002/10/27، http://www.hussamkhader.org/internal/bayanat/2.htm

وطنه. إن قيادة فتح وعبر قيادتها الفاشلة لمنظمة التحرير الفلسطينية، أفشلت بالكامل مشـــروعنا الوطني؛ لأن قادتها تخلوا عن أدوارهم وأجّروها لمن أفسدنا ودمّرنا، وأفقدنا مصداقيتنا الداخلية مع شعبنا، والخارجية مع العالم عبر هذه الممارسات اللاأخلاقية واللاوطنية[1].

هذا القول يعكس وجهة نظر أحد قيادات فتح حول الأداء الحكومي للعديد من وزراء حركة فتح، ويشير إلى ضعف الأداء الفتحاوي في إدارة شؤون الحكم في السلطة الفلسطينية. حيث أن نتيجة الواقع السياسي والاجتماعي الذي خلّفته عشر سنوات من حكم الحركة، لم يكن متناسبا مع سقف التوقعات من قبل الجمهور الفلسطيني.

المعوقات أمام حركة فتح لتحقيق تنمية سياسية فلسطينية

كما ذكرنا سابقاً، فإن الحركة عانت من صعوبات وعقبات ذاتيـــة وموضـــوعية، حالـــت دون مساهمتها بشكل فعال في عملية التنمية السياسية الفلسطينية، من أبرز وأهم هذه العوامل:-

أ- طبيعة القيادة الفردية

لقد عانت حركة فتح من قيادة فردية تسلطية، هي قيادة الرئيس السابق للحركة ياسر عرفـــات. حيث أن شخصية عرفات حكمت الحركة طوال أكثر من أربعين عاماً، الأمر الذي دعا الـــبعض إلى وصفه بأنه رئيس له حركة، وليس حركة لها رئيس. في إشارة إلى قوة الدور الـــذي لعبـــه ياسر عرفات في السيطرة على شؤون فتح الداخلية. وتحكمه بخيوط القرار وفقاً لرؤيته وتحليله الشخصي. وحسب وصف نائب أمين سر المجلس الثوري لحركة فتح فإن رمزية أبـــو عمـــار، وكارزماتيته غطت على الأطر القيادية والأنظمة والقوانين. وأظهر عرفات قدرة على تطويعهـــا وانتزاع القرار منها، الأمـــر الـــذي أظهرهـــا وكأنهـــا غيـــر موجـــودة[2]. شخصـــية ياســـر عرفات وجماهيريته الطاغية، وقدرته غير المسبوقة على إبقاء خطوطـــه مفتوحـــة علـــى كـــل الاتجاهات، دون أن يفرط بأي اتجاه أو حتى مجموعة ذات دور، جعلته قادراً على خلق حالـــة

(1) خضر، حسام: إجماع على خواء منظمة التحرير الفلسطينية، جريدة البيان الالكترونية.
http://www.hussamkhader.org/internal/pressinterviews/29.html
(2) سمارة، عدنان: فتح والانتخابات الداخلية والوطنية، 14 كانون أول 2004.
http://www.passia.org/meetings/2004/Adnan-Samara-PASSIA-Meeting2004.htm

توازن داخل أطر الحركة، وظل قادراً على التأثير والتحكم في كافة القيادات والاتجاهات[1]. وقد انعكست زعامة القائد الفرد على الحركة بنتائج سلبية، أدت إلى العديد من المشاكل التي عانت منها الحركة، والتي تفاقمت تدريجياً مع مرور الزمن.

ذلك أن القيادة الفردية والحكم ذو الاتجاه الواحد، وهو الاتجاه من أعلى إلى أسفل، والذي كان يتبعه الرئيس ياسر عرفات، يعتبر من سياسات الحكم غير الداعمة لتوجهات التنمية السياسية. حيث أنه يحد من قدرة الجمهور أو ممثلي الجمهور والمؤسسات الأخرى- التي من المفترض أن تلعب دوراً في رسم وتنفيذ سياسات الدولة- لصالح قدرة الزعيم أو القائد الفرد.

ب-البنية التنظيمية الداخلية

بمعنى أن الأداء الداخلي للحركة، وطبيعة التنظيم الفتحاوي الداخلية، يفتقر إلى الأسس الديمقراطية والمشاركة السياسية الفاعلة إلى حد كبير، خصوصا فيما يتعلق بالحياة التنظيمية الداخلية، حيث كانت معظم القرارات والشؤون التنظيمية تُتَخذ بصيغة توافقية، ولا تحتكم إلى الانتخابات الداخلية أو المشاركة في اتخاذ القرار، الأمر الذي انعكس تلقائيا على نتائج تأثير هذه الحركة على المجتمع وبنيته السياسية، خصوصا في مرحلة تكوين السلطة الفلسطينية، على قاعدة أن فاقد الشيء لا يعطيه.

ج- الخلافات الداخلية التي أثَّرت بشكل كبير على الحركة، وحدّت من قدرتها على ترتيب شؤونها الداخلية، وتنظيم وضبط الشؤون التنظيمية بشكل يسير وفق أجندة واحدة، تسعى نحو تحقيق هدف واحد متفق عليه، بطريقة ووسيلة متوافق عليها.

(1) الكاشف، حسن: فتح وغياب القائد الرمز، 29-6-2006.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/52E5A0B7-D0E2-494D-912C C9E45FFBCCC9.htm -

خلاصة

يخلص الباحث في نهاية هذا الفصل إلى أن حركة فتح لم تنجح في تحقيق هدفها في التخلص من الاحتلال – على الصورة التي أرادتها منذ انطلاقتها والتي ذكرتها في أدبياتها المختلفة– إلا أن هذه النتيجة لا يمكن اعتبارها فشلا بالنسبة للحركة. ذلك أنها من ناحية ثانية قدمت الكثير من الإنجازات لخدمة القضية الفلسطينية.

وعلى المحور الآخر من محاور التنمية السياسية، الذي تم مناقشته خلال المادة السابقة، فإن حركة فتح ومن خلال توليها لسلطة الحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة، استطاعت أن تقدم بعض الإنجازات للنظام السياسي الفلسطيني، مثل تكريس مبدأ الانتخابات التشريعية والرئاسية، إضافة إلى بناء المؤسسات القانونية والقضائية وغيرها من المعايير التي تم مناقشتها خلال ما سبق. إلا أن الباحث يرى أن هذه الإنجازات بقيت أقل من السقف المأمول من الحركة. وأنها قامت بممارسات أخرى لعبت دوراً منافياً لدورها في تطوير معايير التنمية السياسية.

ويعتقد الباحث أن السبب وراء هذه الإخفاقات يعود إلى مجموعة من المعيقات الذاتية والموضوعية، التي حالت دون قدرة حركة فتح على لعب دورها في تحقيق التنمية السياسية المتوقعة في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الفصل السابع

إنتفاضة الأقصى وأثرها على حركة فتح

مقدمة

يعتبر تاريخ الخامس والعشرون من كانون الثاني2005، وهو تاريخ إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، تاريخاً مفصلياً في حياة حركة فتح، وحياة الشعب الفلسطيني بأكمله؛ وذلك نظراً للنتائج التي تمخضت عنها هذه الانتخابات، والتغيرات الهامة التي نشأت بعد ذلك. حيث منيت الحركة في هذه الانتخابات بهزيمة قاسية، كان من نتائجها فقدان فتح لمركزها وقوتها في المجلس التشريعي. كما تم تشكيل أول حكومة في عهد السلطة الفلسطينية لا تحتوي على أي من عناصر وأفراد حركة فتح. بمعنى آخر فإن الحركة فقدت نتيجة لهذه الانتخابات تأثيرها في القرار السياسي الفلسطيني الرسمي، وأصبحت مجرد كتلة معارضة لا تشكل ضغطا أو قوة في المجلس التشريعي.

وفي هذا الفصل سنحاول دراسة أهم الأسباب التي أدت إلى هذا الوضع، إضافة إلى تحليل سلوك الحركة قبل وبعد الانتخابات، محاولين الإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها: كيف وصلت الحركة إلى ما هي عليه الآن؟ ما هو تأثير انتخابات البرايمرز على وضع الحركة؟ ما هو تأثير انتفاضة الأقصى وكتائب شهداء الأقصى على الحركة؟ هل دخلت الحركة في انتفاضة الأقصى عن وعي وتخطيط وتفكير مسبق، أم أن الظروف والتيار الذي ساد في الأراضي الفلسطينية أجبر فتح على السير مع التيار وبالتالي أدى إلى تكوين ما عُرف باسم كتائب شهداء الأقصى، وهي الجناح المسلح للحركة؟ إضافة إلى العديد من الأسئلة الأخرى التي ستظهر معنا خلال الفصل التالي.

انتفاضة الأقصى وأثرها على حركة فتح

شكلت انتفاضة الأقصى التي اندلعت في الثامن والعشرين من شهر أيلول لعام2000 نقطة تحول في تاريخ حركة فتح، والشعب الفلسطيني بشكل عام. فقد اندلعت تلك الإنتفاضة معلنة بداية حقبة جديدة من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، بعد ما يقارب سبع سنوات من العمل السياسي ضمن عملية السلام.

مع اندلاع الإنتفاضة في أيامها الأولى، لم تتخذ الحركة موقفاً رسمياً معينا واضحا إزاءها. سواء كان مؤيداً أومعارضا. على الرغم من أنها شاركت بشكل عشوائي من خلال أعضائها ومناصريها في الاشتباكات مع الإسرائيليين. فقد اعتبرت أن ما يحدث هو مجرد مناوشات جاءت نتيجة الانحسار في العملية السلمية، ونتيجة للاستفزاز الذي قام به رئيس الحكومة السابق أرئيل شارون عندما زار المسجد الأقصى. لكن مع مرور الوقت، أخذت ردة فعل فتح تتغير وتتخذ مواقفَ أكثر تشدداً، ووصل الأمر إلى تشكيل كتائب شهداء الأقصى كجناح عسكري للحركة. الأمر الذي أعاد إلى الأذهان ما كان يُعرف بالعاصفة، وهو الجناح العسكري للحركة منذ نشأتها.

هذا التشكيل للجناح المسلح (كتائب الأقصى)، أفرز جملة من الأسئلة حول طبيعة التوجه الذي قاد فتح في تلك المرحلة. فبعد أن تم إقامة علاقات مع إسرائيل، ونبذ العنف والإرهاب، وشطب بنود الكفاح المسلح من ميثاق م.ت.ف. وبعد أن تركت الحركة العمل المسلح لأكثر من عشر سنوات، عادت لتحمل البندقية، ولتعلن تشكيل جناح عسكري جديد، وبهذا تكون قد عادت لتبني أسلوبها القديم (الكفاح المسلح) كأداة لتحقيق الأهداف.

وفي واقع الأمر، فإن التغير الذي حصل على الحركة خلال الانتفاضة الثانية، والمتمثل بالعودة إلى ممارسة الكفاح المسلح، قد أثار الكثير من الجدل. حيث برزت وجهتي نظر حول الموضوع. الأولى ترى أن الحركة قد خاضت الانتفاضة الثانية بفكر جديد قديم، بمعنى أنها عادت لخيارها القديم وهو الكفاح المسلح، وانتهجت أسلوبا جديدا بالنسبة للسنوات السبع التي مرت منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993. وأن هذا التوجه كان يصبو نحو دمج العمل المقاوم بالعمل السياسي. بمعنى استخدام الكفاح المسلح كأداة ضاغطة في المفاوضات، وأن العمل المسلح سيؤدي إلى تقوية الموقف الفلسطيني التفاوضي، بما في ذلك إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بعد أن تم انتهاج خط المفاوضات طوال سبع سنوات دون إشراك العمل المسلح. بمعنى التأكيد على التناغم بين العمل الفدائي المسلح في صفوف الانتفاضة، واعتماد لغة

القوة في مقارعة الاحتلال، جنبا إلى جنب مع كل أنماط العمل الانتفاضي والسياسي[1]. وفي هذا المجال يقول زياد أبو عمرو عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، رئيس اللجنة السياسية في المجلس التشريعي: " أنا لا أرى أن هناك تناقضاً بين استمرار الانتفاضة والمقاومة واستمرار المفاوضات، رغم ما يقال عن خصوصية الوضع الفلسطيني. لدينا أمثلة على ذلك: وهو ما حدث في فيتنام ودول أخرى"[2]. وكذلك يرى مفوض التعبئة والتنظيم في حركة فتح وعضو اللجنة المركزية هاني الحسن أنه" لا يجوز أن نفكر في وقف المفاوضات ولا يجوز أن نقدم على انتفاضة أو أي عمل مسلح بعقلية وقف المفاوضات، وإن الفلسطيني مفروض عليه بحكم المعادلة الدولية ألا يغادر طاولة المفاوضات، إلا إذا أصبح هناك وضع عربي جديد يريد أن يتدخل مباشرة"[3]، ويرى أصحاب هذه الرؤية أن حركة فتح التي حرصت على إيجاد مسافة بين موقفها وموقف السلطة الفلسطينية، تراهن على عملية التسوية وترى أن هذه الانتفاضة ستؤدي إلى تقوية الموقف الفلسطيني التفاوضي، بما في ذلك إعلان قيام الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي المحتلة عام 1967م[4].

أما وجهة النظر الأخرى فترى أن خوض الحركة في العمل المسلح في انتفاضة الأقصى، جاء بفعل عوامل وتفاعلات أجبرت الحركة على هذا المسار، ومن أهم الدلائل التي تشير إلى هذا التوجه:-

1- أن خيار الحركة في التوجه نحو ممارسة العمل المسلح لم يكن خيارا حاز على الإجماع الفتحاوي. ولم يصدر هذا الموقف عن مؤسسة فتحاوية، أو اجتماع لأي من مؤسساتها القيادية. بكلمات أخرى: فإن هذا التحول لم يكن نابعا من توجه تنظيمي رسمي، بقدر ما كان استجابة لمرحلة من المراحل، وضرورة رأت الحركة أنه لا بد منها في هذا الوقت.

---

(1) بدوان، علي و السهلي، نبيل: الانعطافات الفلسطينية، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، مرجع سبق ذكره، ص 111.

(2) مجلة رؤية، ندوة الانتفاضة والمفاوضات، عقدت هذه الندوة بمقر مجلة رؤية في الهيئة العامة للاستعلامات في غزة. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page7.html، سحبت بتاريخ 2005/5/13.

(3) المصدر السابق.

(4) المركز الفلسطيني للإعلام، انتفاضة الأقصى بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية، التحليل السياسي، 2000/10/23. http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/23_10_00.htm

حيث أن العودة إلى العمل العسكري والكفاح المسلح لم تلقَ تأييداً واسعاً من قِبل قيادة حركة فتح الرسمية، التي ظلت تسعى نحو إعادة الأمور إلى ما كانت عليه، والعودة إلى المفاوضات والحلول السلمية.

2- أن العمل المسلح تم بمبادرات فردية من قبل عدد من أفراد الحركة، الذين رأوا أن حركة فتح ستخسر الكثير من شعبيتها إذا لم تقم بدورها الموازي لحركة حماس في المقاومة المسلحة والعمليات العسكرية. ذلك أن حركة حماس خاضت انتفاضة الأقصى بكل قوتها وطاقتها، الأمر الذي زاد من التفاف الشارع حولها وارتفاع أسهمها. وبرأي بعض المراقبين مثل ماجد كيالي فإن انتقال "فتح" إلى الإعلان المباشر عن عملياتها، عبر كتائب الأقصى والعودة، وغيرها من التشكيلات المسلحة، جاء استجابة للحاجات التي فرضتها تطورات الانتفاضة وبضغط من الكوادر الميدانيين، وفي إطار رؤية فتحوية ترى ضرورة إيجاد هامش بين "فتح" والسلطة، وأيضا في سياق محاولة "فتح" إعادة الاعتبار لذاتها والحؤول دون استثمار الفصائل الأخرى لنضالاتها[1].

3- كما أن هذا التحول إلى العمل العسكري لم يحظَ بموافقة العديد من قيادات فتح وعلى رأسهم الرئيس الحالي للسلطة الفلسطينية، وأمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس. الذي كان موقفه إضافة إلى مواقف العديد من قيادات فتح التقليدية يدفع باتجاه التهدئة والعودة إلى المفاوضات والحلول السلمية.

وهذا التيار يتكون من رجال وأنصار اتفاقات أوسلو الرافضين للعمل المسلح، والداعين إلى نزع سلاح كتائب شهداء الأقصى؛ بحجة أنه قد يُدخِل السلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني في دوامة من العنف لا نهاية لها؛ حيث يخشى هؤلاء من انسحاب البساط من تحت أقدامهم لصالح قادة المقاومة[2].

---

(1) كيالي، ماجد: أضواء على دور "فتح" في الانتفاضة التكامل بين الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة، مجلة رؤية، سحبت بتاريخ 2006/10/15. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/18/page6.html.

(2) المصدر السابق، ص 99.

كل هذه الأسباب سابقة الذكر تجعل الباحث يُرجح الفرضية التي تقول: إن مشاركة الحركة في انتفاضة الأقصى لم يكن نتيجة تخطيط مسبق. ولم يأتِ بفعل تغيير جذري في الفكر، ولم يشكل تحولا في عقيدة الحركة نحو العودة إلى تبني الكفاح المسلح كأداة أولى في التحرير، كما نادت منذ بدايات تأسيسها.

كتائب شهداء الأقصى... العمل المسلح والبرنامج السياسي

كان من أهم التحولات التي طرأت على الحركة خلال الانتفاضة الثانية، ظهور الجناح المسلح للحركة المعروف بكتائب شهداء الأقصى. والذي شكل ظاهرة تستحق التوقف عندها ودراستها. وسنحاول في الصفحات القادمة إلقاء الضوء على تشكيل هذه الكتائب، ومعرفة تأثيرها على الحركة بشكل خاص، وعلى القضية الفلسطينية بشكل عام, مع التركيز على دورها في موضوعة التنمية السياسية الفلسطينية.

لا نريد الخوض عميقا في تاريخ نشأة الكتائب ونشاطاتها بشكل تفصيلي، فذلك أمر كُتِب حوله الكثير. وسنحاول التركيز قدر الإمكان على عدة محاور بخصوص هذا التحول، وذلك من ناحية محاولة تحليل تأثير هذه الظاهرة على الحركة، وكذلك تأثير الحركة على الكتائب، ومدى ارتباط تشكيلها برؤية فكرية محددة لدى فتح من عدمه. وتأثير كل ذلك على مسيرة التنمية السياسية في فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة).

ليس هناك تاريخ محدد نستطيع أن نقول انه شكَّل انطلاقة وتشكيل كتائب شهداء الأقصى، إلا أن أول إعلان عن الولادة الإسمية لكتائب شهداء الأقصى جاء بُعيْد اغتيال الشهيد حسين عبيات يوم 2000/11/9 في بيت لحم،حيث من المعروف أن هذه المجموعة تشكلت في الأسابيع الأولى التي تلت زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أرئيل شارون إلى المسجد الأقصى، وما تبع هذه الزيارة من مواجهات وأحداث بين المقاومين الفلسطينيين من شتى الفصائل والأحزاب وبين الجيش الإسرائيلي. وقد قامت كتائب الأقصى بأول عملية داخل إسرائيل بتاريخ 17 كانون الثاني 2001، أي بعد حوالي عام من بدء الانتفاضة الثانية. وقد شكلت هذه العملية بداية مرحلة جديدة في تاريخ الكتائب وتاريخ حركة فتح بشكل عام، وذلك كونها تأتي بعد فترة طويلة من

وقف العمل المسلح من قبل فتح، كما أنها تحمل في طياتها تحولا جذريا، حمل توجهاتٍ مناقضةً تماما لتوجهات الحركة السابقة، والتي جاءت منسجمة مع اتفاقيات أوسلو بخصوص نبذ ورفض العمليات التي تتم داخل إسرائيل.

تشكيل الكتائب تحول فكري أم ضرورة ميدانية؟

بعض وجهات النظر تعيد تشكيل هذه الكتائب إلى قرار مركزي من قبل حركة فتح. بمعنى أنها جاءت نتيجة قرارات محددة، وبعد دراسة وتفكير من قبل الحركة. حيث ورد في صحيفة الكرامة الصادرة عن اللجنة الحركية العليا لحركة فتح أن الكتائب تم تشكيلها بقرار مباشر من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وأنها كانت خاضعة لقيادته المباشرة، وأن عرفات عندما تيقن أن الدولة الفلسطينية المنشودة لم تحققها معادلات أوسلو، وواي ريفير، وصل إلى قرار بأنه يجب صياغة المعادلة على الأرض الفلسطينية من جديد[1]. وقد ورد في البيان التأسيسي للكتائب أنه" لم يكن جديدا ولا غريبا علينا أبناء الفتح إنتاج أنفسنا بثوب وإطار جديد، يتفاعل مع المتغيرات والتطورات, لقد طلَّقنا في كتائب شهداء الأقصى الترقب والخمول والبكاء على الأطلال, لقد خطينا طريقنا على قاعدة المبادرة تلك الموصولة بفكر الحركة ألام الذي جعل من الالتصاق بالقضية مبدأ ساميا وأساسيا[2]" حيث استدل البعض من هذه الكلام على أن تشكيل الكتائب تم بصورة منظمة ومخطط لها مسبقا، وأنها جسم تنظيمي متكامل.

ويرى الباحث – من خلال متابعة ما حصل في بداية الانتفاضة– أن بداية التشكيل كانت ميدانية قبل أن تكون فكرية، بمعنى أنها جاءت نتيجة لردود فعل متفرقة، وتم لاحقا التفكير في جمع هذه الأعمال المتفرقة ضمن إطار موحد. فقد شارك العديد من كوادر وأبناء حركة فتح في أعمال المقاومة ضد الجيش الإسرائيلي، وقد تم استخدام السلاح في هذه الاشتباكات، دون أن يكون قد تبلور المسمى الحقيقي والتجمع الفعلي للكتائب.

---

(1) من هم شهداء الأقصى؟ التكوين والنشأة والأهداف والمستقبل. 1-2-2006، سحبت بتاريخ 2006/9/18.
http://www.fateh-org.plo.ps/body.asp?field=general_news&id=575

(2) المصدر السابق.

كما أن البيان سابق الذكر وما ورد فيه لا يُثبت أن التشكيل كان بقرار مركزي من قبل قيادة حركة فتح، حيث أن البيان موقع باسم الكتائب نفسها، وناطق باسمها فقط وليس باسم الحركة. كما أن البيان يتحدث عن مرحلة ما بعد التأسيس وطبيعة الظروف التي أدت إلى هذا التشكيل.

وفي نفس الوقت لا يمكن الحديث حول كتائب الأقصى والتقليل من أهميتها وأهمية التغيير الذي أحدثته على واقع حركة فتح بشكل خاص، وعلى القضية والشعب الفلسطيني بشكل عام. حسب الفرضية التي تدعي أن الكتائب عبارة عن مجموعة من الشباب الفتحاوي الذي قام بمبادرة ذاتية- بعد إحساسه بفشل حركة فتح وعجزها- قام بتجميع نفسه من أجل القيام بواجبه تجاه الوطن والقضية. لأن ذلك من شأنه أن يُسطِّح الأمور، ولا يعكس الصورة الفعلية عن واقع تشكيل وعمل كتائب الأقصى.

أول النقاط التي سيتناولها البحث، دور الكتائب في مواجهة الاحتلال، وقضية التحرير، وذلك لكون موضوع مقاومة الاحتلال من الناحية العسكرية، والمساهمة في التحرير محور أساسي من محاور التنمية السياسية الفلسطينية، كما مر معنا.

لقد مارست كتائب الأقصى الكفاح المسلح بكل أشكاله وصوره، ابتداءً من إطلاق النار على المستوطنين ونقاط التفتيش والحواجز العسكرية الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، مرورا بإطلاق النار تجاه جنود إسرائيليين ومستوطنين داخل المستوطنات الإسرائيلية، وصولا إلى تنفيذ عمليات تفجيرية داخل إسرائيل. وبعيداً عن لغة التحليل والتكهنات، فإن لغة الأرقام والإحصائيات تؤكد بأن حركة فتح تحملت مسؤولية الحجم الأكبر من العمليات ضد الإسرائيليين (في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967) [1]. كما أن أول عمليتي اغتيال قامت بهما إسرائيل، نفذتهما ضد كادرين من كوادر كتائب الأقصى، وهما حسين عبيات و يوسف عواد. الأمر الذي يثبت أن الكتائب وجهت ضربات موجعة للإسرائيليين، دفعت بهم إلى ممارسة الاغتيال بحق هذين الكادرين.

(1) كيالي، ماجد: أضواء على دور "فتح" في الانتفاضة، التكامل بين الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة، مصدر سبق ذكره.

العلاقة مع حركة فتح والتأثير المتبادل

على الرغم من كون كتائب الأقصى جناحا مسلحا لحركة فتح، إلا أن طبيعة العلاقة بينهما ظلت تعاني من غموض وضبابية محيرتان، شأنها في ذلك شأن جل القضايا المرتبطة بالحركة، كما يشير الكاتب أسامة العيسة في وصفه للحركة، بأنها تكاد تكون أغرب تنظيم أو حزب في العالم[1]. في إشارة منه إلى التعقيدات الكثيرة التي تعاني منها الحركة في معظم شؤونها.

بالرجوع إلى تأثير الكتائب على حركة فتح، فإننا نستطيع القول: إنه يمكن النظر إلى هذا الموضوع من زاويتين، الزاوية الأولى تتبع من رؤية عدد من أعضاء الحركة وقياداتها تجاه ظاهرة الكتائب، على أنها مسار خاطئ في شكلها الحالي، وفي خطها الذي تنتهجه، إشارة إلى تبني الكتائب للكفاح المسلح كاستراتيجية وليس كتكتيك. غالبية هؤلاء من أعضاء الحركة المتنفذين، والذين يرَوْن أن زمن الكفاح المسلح، والعمل العسكري، لم يعد مناسبا لهذه الفترة؛ وذلك بسبب المتغيرات الدولية، وموازين القوى الداخلية والخارجية. ويقف على رأس هؤلاء رئيس السلطة الفلسطينية الحالي محمود عباس، أبو مازن، الذي عارض وبشكل قوي أية مظاهر مسلحة للانتفاضة الثانية، وأكد على ضرورة الحفاظ على الطابع السلمي والشعبي للانتفاضة. معتبرا أن هذا الشكل من أشكال المقاومة، الذي تتبناه كتائب الأقصى، يسيء إلى حركة فتح، وإلى الشعب الفلسطيني وقضيته بشكل عام، حيث اعتبر أبو مازن في مقابلة له مع جريدة الرأي العام الكويتية، أن عسكرة الانتفاضة أدت إلى كارثة، "لأنه لا توجد موازين قوى مع إسرائيل، وبالتالي فإن الخسارة سوف تعود على الشعب"، واصفاً نفسه في صف الضد من العمليات الانتحارية والاستشهادية، قائلاً:" وسموها ما شئتم أنا ضدها، ولقد أثرت سلباً على القضية الفلسطينية ولم تخدمها في شيء، وأعطت للإسرائيليين ذريعة ليبطشوا بنا بكل أنواع الأسلحة المتقدمة الموجودة عندهم"[2].

---

(1) العيسة، أسامة: فتح ديمقراطية المصالح المتنافرة، مصدر سبق ذكره.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58ACBBB9-1F13-4311-A16F-7E1515B25E33.htm

(2) عرب تايمز: أبو مازن وأبو اللطف، http://www.arabtimes.com/frontpagenews2/doc7.html

أما النظرة الثانية والتي تزداد نسبتها في صفوف كوادر فتح الشابة، وبالأخص مجموعة الشباب الفتحاوي الذين يرون أن الحركة خسرت الكثير بسبب تخليها عن الكفاح المسلح، وأن رصيدها في الشارع الفلسطيني بات مهددا. ويقول عدد من أفراد كتائب الأقصى: بأنه لولا تضحيات هذه الكتائب، لما بقي شيء اسمه فتح، ولكانت حركتا حماس والجهاد استفردتا في الشارع الفلسطيني بلا منازع[1]. وبالنظر إلى القاعدة الشعبية والميدانية التي تتبنى هذه الرؤية، نجد أنها من عناصر حركة فتح وشبابها الذين عاصروا الانتفاضة الأولى وكانوا من الفاعلين فيها، إلا أنهم فوجئوا بالنتيجة والمصير، الذي آلت إليه تضحياتهم ونضالاتهم خلال الانتفاضة، بعد توقيع اتفاقية أوسلو وما نجم عنها. إضافة إلى عدد من القيادات المتوسطة في الحركة من أمناء سر بعض المناطق والأقاليم، وقلة من أعضاء المجلس الثوري للحركة.

ويقودنا التحليل إلى أن مجموعة القيادات التي تبنت كتائب الأقصى ووجهة نظرها، لم تكن تهدف حقيقة إلى ترك المجال مفتوحا أمامها إلى مالا نهاية. كما أنها لم تخطط فعليا لعودة حركة فتح إلى تبني الكفاح المسلح كاستراتيجية. بل كان الهدف الأول والمحرك الأساسي لهذه الفئة هو معارضة قيادات اللجنة المركزية للحركة، والوقوف في وجه مخططاتهم ورؤيتهم، بسبب الخلافات العميقة بين الجيل الشاب في حركة فتح والحرس القديم، الذي لم يُفسح المجال أمام القيادة الشابة لتنال استحقاقاتها التنظيمية، ولتجديد الدماء داخل الحركة. فالكتائب عبَّرت في "أحد وجوهها" عن حالة الغضب والاحتقان التي ترسبت لدى القاعدة الشعبية الواسعة لحركة فتح في الداخل والشتات على حد سواء؛ نتيجة للفساد والجمود المسيطِرَيْن على مفاصل السلطة الوطنية الفلسطينية ورجالها، من قادة الصف الأول للحركة، وقد لاقت تلك الحالة من الغضب تجاوبا من بعض قادة الصف الثاني، الذين تحملوا عبء قيادة الانتفاضة الأولى، وتعرض هؤلاء القادة الميدانيين من أبناء غزة والضفة للتهميش، فيما كانوا هم الأكثر التصاقا وقربا من الشعب والشارع الفلسطيني[2]. أما على الصعيد الشعبي، فقد حملت نشاطات كتائب الأقصى العديد من

---

(1) العيسة، أسامة: فتح ديمقراطية المصالح المتنافرة، مصدر سبق ذكره. 2006/5/17.
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58ACBBB9-1F13-4311-A16F-7E1515B25E33.htm

(2) عدوان، علي و السهلي، نبيل: الانعطافات الفلسطينية، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، مصدر سبق ذكره، ص 96.

ردود الأفعال من قبل الشارع الفلسطيني. حيث أعادت عمليات الكتائب ونضالاتها ضد الاحتلال الإسرائيلي، ثقة الشارع الفلسطيني بحركة فتح، وعوَّضت شيئا من الرصيد الشعبي الذي خسرته في سنوات أوسلو. كما أن كتائب شهداء الأقصى – بغض النظر عن حيثيات ظهورها– عالجت الثغرة التي أحدثها تحول فتح إلى حزب حاكم، مبتعدة بذلك عن نبض الشعب الفلسطيني، وكانت كتائب شهداء الأقصى طوق النجاة الذي عادت معه حركة فتح إلى ساحات المقاومة، بعدما أصابها الصدأ، وغُيِّبت قسراً أو عمداً، في ظل انعدام أي تجديد أو إصلاح حقيقي لأكثر من ستة عشر عاما، فأصبحت الكتائب – وفي فترة وجيزة – جناحاً عسكرياً ممثلاً للحركة، وقامت بعمليات نوعية ومميزة، لتحتل وعن جدارة موقعا متقدما بين فصائل المقاومة، لتشارك بعدها مع إخوانها في الفصائل الأخرى في قيادة الإنتفاضة، والتصدي لمحاولات وأدها[1].

إلا أنها من جهة ثانية أثارت استياء الكثيرين؛ بسبب العشوائية التي اتسمت بها، وانعدام الانضباط التنظيمي والأخلاقي، للعديد من أفراد الكتائب، الذين أصبحوا بمثابة ميليشيا مسلحة تمارس العديد من المظاهر السيئة على الساحة الفلسطينية، ومن ضمن هذه الممارسات:–

1– تدخل الكتائب في الشؤون والقضايا الخصوصية لكثير من الناس، وذلك – من وجهة نظر الكتائب – بصفتها صاحبة سلطة ثورية تؤهلها لحل مشاكل الناس، والتدخل في كل صغيرة وكبيرة من شؤونهم.

2– السلوكيات السيئة التي مارسها عدد من أفراد الكتائب، والتي تميزت باستعراضات القوة، وحمل السلاح في الشوارع بدون داع، واستخدام السيارات المسروقة، ومخالفة القوانين؛ بحجة المطاردة من قِبَل الاحتلال الإسرائيلي.

3– تسرب عدد من الأشخاص غير المرغوب فيهم من قبل الشارع الفلسطيني للكتائب، والذين تحوم حولهم بعض الشبهات، وتَستُّرِهم وراءها واحتسابهم عليها. الأمر الذي شوَّه هذه الكتائب، وأثَّر على شعبيتها، ورضا الجمهور الفلسطيني عنها.

---

(1) حمامي، إبراهيم: كتائب شهداء الأقصى.. نظرة على الواقع وقراءة للمستقبل، 2004/7/26، http://www.arabmail.de/DrHamam_Articlel26.07.04.html

4- التسبب في الكثير من مظاهر الفلتان الأمني، خصوصا في الآونة الأخيرة، مثل اقتحام بعض المؤسسات الرسمية والحكومية واحتلالها، بحجة الضغط على السلطة من أجل توفير وظيفة أو عمل. كما قامت الكتائب بالإعتداء حتى على مراكز السلطة ذاتها فهاجمت قاعة المحكمة في جنين يوم 2002/2/05، وقتلت ثلاثة ممن صدرت ضدهم أحكام بالإعدام، كذلك قتلت ثلاثة آخرين، بعد أن أخرجتهم بالقوة من سجن نابلس يوم 2002/4/5م. وهنا لابد من الإشارة إلى أن حركة فتح والسلطة الفلسطينية تتحملان عبئا كبيرا، وتُعتبران سبباً مباشراً من أسباب هذه التسيب والفلتان، الذي ميَّز كتائب الأقصى؛ وذلك بسبب شعور أفراد هذه الكتائب بتخلي الجميع عنهم، وأنهم أصبحوا بين مطرقة المطاردة من قبل الاحتلال الإسرائيلي، وسندان الإهمال وعدم وجود عمل أو وظيفة يمكن أن تؤمِّن لهم حياة كريمة. بعد أن وجدوا أنفسهم في خضم مرحلة ما بعد الهدنة "في العراء"، حسب تعبير بعض كوادر فتح الميدانيين والمنتمين إلى كتائب شهداء الأقصى[1].

بكلمات أخرى: فإن ضبابية العلاقة بين كتائب شهداء الأقصى، وحركتها الأم " حركة فتح"، وتدني مستوى الانسجام والتنسيق السياسي والبرامجي والعملي، والمواقف المختلفة التي تم تبنيها من قبل أطراف داخل حركة فتح نفسها تجاه كتائب الأقصى، كانت سببا مهما من أسباب عدم امتلاك كتائب شهداء الأقصى لضوابط تنظيمية واضحة، الأمر الذي أفرز جملة من المخالفات القانونية التي قامت بها الكتائب. كما أدى إلى كثير من الممارسات السيئة على يد بعض أعضاء كتائب شهداء الأقصى.

5- دخول الكتائب في صراعات داخلية، محرِّكها الأول هو الجهات العليا والمتنفذة داخل الحركة والسلطة، وما جرَّته هذه الخطوة من ممارسات خاطئة للكتائب على أرض الواقع، مثل اختطاف بعض الشخصيات الفلسطينية، ومنع شخصيات أخرى من دخول بعض المناطق الفلسطينية، والتشهير وإصدار بيانات الاتهامات ضد قيادات فلسطينية أخرى، مثلما حصل مع محافظ جنين السابق حيدر ارشيد الذي اعتقلته مجموعة من كتائب شهداء

(1) عفيفة، وسام: من التراشق بالبيانات إلى محاولة الإغتيال: تصاعد الخلافات داخل المعسكرات الفتحاوية والسلطة الفلسطينية، مجلة العصر، 2003/7/29، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.

الأقصى. وكما حدث في مدينة خان يونس، عندما جاب شوارع المدينة آلاف من المسلحين المحسوبين على كتائب الأقصى، وهم يحملون صور محمد دحلان، عضو المجلس الثوري لحركة فتح، والوزير السابق في السلطة الفلسطينية، ويهتفون باسمه، بينما ردَّد المتظاهرون هتافاتٍ ضد عضوي اللجنة المركزية لحركة فتح، عباس زكي وهاني الحسن، متَّهمين إياهما بالعمالة والتآمر[1]. وكما حدث عندما قامت مجموعة من كتائب الأقصى، بإطلاق النار على مقر للمخابرت العسكرية في رفح؛ احتجاجا على تعيين الرئيس عرفات لقريبه موسى عرفات قائدا للأمن في قطاع غزة[2]، ما يشير إلى مشاركة الكتائب في الصراعات والمعادلات الداخلية لحركة فتح، واستخدامها من قبل بعض المتنفذين في الحركة من أجل تمرير سياسة معينة.

أما بخصوص تأثير كتائب الأقصى على موضوع البناء الداخلي، وقضايا الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وغيرها، فإنه لا يمكن الحديث عن محاور محددة بهذا الخصوص وذلك لسببين رئيسيين:-

1- أن كتائب شهداء الأقصى لا تمتلك برنامجا معينا، أو رؤية محددة مستقلة، تجاه أي من هذه القضايا.

2- أن كتائب الأقصى هي ذراع مسلح، ومجموعة تتبنى النهج العسكري بالدرجة الأولى، وهي تابعة لحركة فتح، وليست حركة مستقلة بحد ذاتها.

إلا أننا يمكن أن نستدل من خلال ممارسات كتائب الأقصى وسلوكياتها، عن مدى تأثير هذه الكتائب على القضايا سابقة الذكر، حيث من الملاحظ أن كثيرا من أعضائها- وكما مر معنا سابقا- كانوا يعتبرون أنفسهم فوق القانون، فقاموا بخطوات مؤذية ومرفوضة، بتطبيق رؤيتها القانونية، وأخذ القانون باليد، دون الرجوع للقضاء الفلسطيني، حيث نفذت مجموعة محسوبة

(1) عفيفة، وسام: من التراشق بالبيانات إلى محاولة الإغتيال: تصاعد الخلافات داخل المعسكرات الفتحاوية والسلطة الفلسطينية، مجلة العصر، 2003/7/29، http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.

(2) قناة الجزيرة، الأرشيف، الأخبار، 2004/10/3م.
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=86692

على الكتائب الاعتداء على مراكز السلطة ذاتها، فهاجمت قاعة المحكمة في جنين يوم 2002/2/5. وقتلت ثلاثة ممن صدرت ضدهم أحكام بالإعدام[1].

خلاصة القول: فإن كتائب شهداء الأقصى لعبت دورا مهما في مجال مقاومة الاحتلال أثناء انتفاضة الأقصى، وذلك من خلال حجم العمليات التي قامت بها ونوعيتها، منذ انطلاقة الانتفاضة، وتأثير هذه العمليات على جيش الاحتلال.

كما كان لكتائب الأقصى دور مهم في إعادة الرصيد الذي فقدته حركة فتح على مدار أكثر من عشرة أعوام، وهي الفترة التي انتهجت خلالها حركة فتح نهج المفاوضات والحل السلمي.

إلا أن هذه المقاومة، وهذا الدور الذي قامت به الكتائب، لم يحقق النتائج المرجوة منه، بالنسبة لموضوعة مقاومة الاحتلال. حيث أن الأهداف التي وضعتها كتائب الأقصى وغيرها من الأجنحة المسلحة خلال انتفاضة الأقصى لم تتحقق حتى هذه اللحظة. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أشرنا إليها خلال صفحات سابقة من هذا الفصل.

هذه الفترة التي عاشتها حركة فتح منذ انطلاقة انتفاضة الأقصى عام 2000، حملت عددا من المتغيرات الداخلية على الحركة. من أهمها تعالي الأصوات التي باتت تنادي بإجراء إصلاحات داخلية جذرية. حيث أن الواقع المتردي الذي أثر على مجمل الحياة الفلسطينية، وحالة التفكك والانهيار التي عانت منها الحركة، أدت إلى تجرؤ العديد من كوادر وقيادات فتح على توجيه الانتقادات واللوم ضد جهات محددة، اتهموها بالسعي وراء زيادة حالة التخبط والتفكك التي تعاني منها الحركة. وذلك ناجم عن شعور الكثيرين بوجود ضعف عام في أجهزة الحركة بشكل خاص، والسلطة بشكل عام. بحيث أصبح الحديث حول الفساد والخلل داخل فتح حديثا علنيا حتى على مستوى الأفراد العاديين في الشارع الفلسطيني. وقد حاولت جهات مختلفة من أبرزها المجلس الثوري، الدفع باتجاه عقد المؤتمر السادس للحركة، على اعتبار أنه السبيل الوحيد للخروج بالحركة من أزمتها العميقة، إلا أن هذه المحاولات لم تفلح، وذلك لأسباب عديدة من

(1) عدوان، علي و السهلي نبيل: الانعطافات الفلسطينية، حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى، مصدر سبق ذكره، ص، 118-119.

أهمها حسب رؤية عدد كبير من أعضاء المجلس الثوري، عدم رغبة أعضاء اللجنة المركزية في عقد هذا المؤتمر؛ لأنه سيؤدي إلى خسارة غالبية أعضاء مركزية فتح لمناصبهم داخل الحركة بفعل حالة التغيير المنشودة. وبهذا الصدد يقول قدورة فارس عضو المجلس الثوري لحركة فتح وأحد القيادات الشابة للحركة:" لا شرعية لمن يخطفها 17 عاما، وهذا رأي أبناء الحركة، مشككا في مصداقية أعضاء اللجنة المركزية عقد المؤتمر العام السادس، مشدداً على أنهم حددوا أكثر من مرة تاريخا لعقد المؤتمر، إلا أنهم لم يلتزموا. وأوضح فارس بأنه يتحدث باسم شريحة واسعة جدا من أبناء فتح، وبأن ما يقوله يسمعه بشكل يومي من أبناء الحركة، ومشيرا إلى أن اللجنة المركزية تعلم بأن هناك إجماعا على فشلهم في قيادة الحركة، وبالتالي إذا عُقد المؤتمر العام، سيجدون أنفسهم خارج اللجنة وأمام المساءلة عن فسادهم وتقصيرهم. واتهم فارس أعضاء اللجنة المركزية بالأنانية، والتقصير والسعي الي البقاء في مناصبهم، رغم فقدانهم شرعيتها قائلا: يظن أعضاؤها أن بوسعهم الاستمرار في استخدام الشرعية بهذا الشكل الفظ، لتكريس حالة الجمود والتشرذم والاصطفافات المصلحية الذاتية[1]"

حركة فتح والانتخابات التشريعية الثانية

في ظل هذه الأوضاع المتأزِّمة التي عاشتها حركة فتح، بدأ الحديث حول الانتخابات التشريعية الثانية، وباتت فتح تواجه جملة من التحديات غير المسبوقة المرتبطة بالاستحقاق الانتخابي القادم. وكالعادة انقسم الرأي الفتحاوي تجاه الانتخابات إلى أكثر من رأي، الرأي الأول يدفع باتجاه ضرورة إجراء جملة من الإصلاحات الداخلية، وعلى رأسها عقد المؤتمر السادس للحركة، كخطوة تحضيرية استعدادية لخوض الانتخابات. فيما رأى قسم آخر ضرورة تأجيل هذه الانتخابات بسبب الظروف التي تعيشها الحركة والتي لا تؤهلها للفوز. وأبدع فريق ثالث في طرح جديد بخصوص إجراء انتخابات داخلية (برايمرز) للحركة، تُجنِّب فتح الدخول في إشكاليات المنافسة الداخلية. لقد أُريد للبرايمرز أن يحل بديلاً عن سياسة تعيين المرشحين، كما

(1) فارس، قدورة: اللجنة المركزية لفتح فقدت شرعيتها، تحرك للإطاحة باللجنة المركزية لفتح عبر تشكيلات قيادية بديلة، 2006/9/7.

. http://www.falasteen.com/spip.php?article8144

حصل في الانتخابات التشريعية الأولى التي جرت في العشرين من كانون ثاني عـــام 1996، إذ بدا واضحاً أن حركة فتح مع هذه السياسة لن تخرج سليمة، إذا ما واصل القائمون على الحركة اتباعها، وبالأخص مع تشرذم الحركة عملياً إلى حركات، على رأس كل منها أقطاب وزعمـــاء، في معظمهم يستقدمون المصلحة الشخصية على المصلحة العامة، الأمر الذي كان من الممكـــن تلافيه في السابق في ظل وجود الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي طالما أمسك بكـــل القـــرار السياسي والتنظيمي في حركة فتح دون منازع، وكان له القول الفصل في أي جدل يـــدور فـــي صفوفها[1].

البرايمرز بين الإصلاح والمصلحة الخاصة

شكلت الدعوة إلى إجراء انتخابات تمهيدية، شكلاً جديداً من أشكال التعامل داخل الحركة، ففكرة البرايمرز لم يسبق أن مورِست داخل أروقة الحركة. وقد نظـــر بعـــض الكتـــاب والسياســـيين الفتحاويين إلى هذا الموضوع على أنه انقلاب في الفكر السياسي للحركة. وأنه بداية عهد جديـــد يمثل الديمقراطية والتعددية، ويحمل في ثناياه نهاية عهد التعيينات، وعهد الوصاية الـــذي كـــان مسيطرا داخل فتح طوال أربعة عقود.

فيما قلَّل آخرون من تفاؤلهم بخصوص الموضوع، من خلال انحسار رؤيتهم للانتخابات الداخلية على أنها وسيلة من وسائل تخليص الحركة من رموز الفساد التي كانت تنخر بها. حيـــث رأى هؤلاء أن الانتخابات التمهيدية ستكون مناسبة جيدة لتطهير فتح من كل الشخصيات الموســـومة بالفساد، والتي تقدم الحسابات الشخصية الضيقة، على حساب مصـــلحة الجمهـــور الفلســـطيني والقضية الفلسطينية عامة، وبالتالي ستمكِّن الحركة من منافسة القوى الفلسطينية الأخرى، وفـــي مقدمتها حركة حماس في ثاني انتخابات تشريعية تشهدها السلطة الفلسطينية، خاصة أن انتخـــاب القاعدة سيفرز بالضرورة مرشحين يرضى عنهم الشارع الفلسطيني[2].

(1) دبوق، يحيى: أجراس العودة، "البرايمرز" في حركة فتح بين إرادة التوحيد وواقع التفكك، 2006/1/21.
http://www.ajras.org/?page=ShowArticle&table=articles&Id=288
(2) المصدر السابق.

بكلمات أخرى، كان الطرح من جانب دعاة البرايمز بخطوطه العامة وأهدافه المعلنة، يشير إلى رغبة هؤلاء بتطبيق الديمقراطية داخل الحركة، عن طريق إفساح المجال لقاعدة الحركة أن تختار ممثليها وقادتها. وهذا جزء من برنامج الإصلاح، الذي نادى به كثيرون من أعضاء الحركة على اختلاف مسمياتهم ومواقعهم التنظيمية. إلا أن الأسباب سابقة الذكر لم تكن هي العامل الوحيد، الذي دفع بالبعض إلى الضغط من أجل عقد البرايمرز. حيث يشير بعض المعلِّقين إلى أن الجيل الشاب في حركة فتح، ضغط من أجل عقد هذه الانتخابات؛ سعياً منه لمواجهة سيطرة الساسة القدامى[1]. حيث تأتي هذه الخطوة كفرصة ذهبية من أجل العمل وفق أطر قانونية وديمقراطية، بعد أن فشلت كل المحاولات السابقة في الحد من نفوذ القيادة التقليدية وسيطرة داخل الحركة على زمام الأمور.

وقد كان لهذه الانتخابات التمهيدية تأثيرها الكبير على واقع الحركة في الانتخابات التشريعية الثانية، حيث أن العديد من الخلافات نشبت داخل أطر الحركة حول الشخصيات التي سيتم طرحها لتمثيل فتح في الانتخابات التشريعية. وكان أن وصلت الأمور إلى أن تخوض الحركة الانتخابات في قائمتين متنافستين. الأمر الذي من شأنه أن يبعثر الأوراق مرة أخرى، ويزيد من حالة الانقسام التي تعاني منها الحركة.

ويمكن لنا أن نقرأ تأثير البرايمرز من زاويتين مختلفتين، وكل قراءة لها مؤيدوها ومعارضوها. من زاوية أولى فان مجرد إقرار مبدأ الانتخابات الداخلية في حركة فتح، يعتبر بداية في مسيرة الإصلاح الداخلي. ذلك أن فتح وعلى مدى سنواتها التي جاوزت الأربعين، لم تمارس مبدأ الانتخابات الداخلية، بالشكل والمضمون الذي تم طرحه من خلال البرايمرز.

كما أن هذا المبدأ وتطبيقه على أرض الواقع، من شأنه أن يمنح قاعدة التنظيم الكثير من الثقة بالنفس، وبالحركة في نفس الوقت, الأمر الذي يدفعها إلى مزيد من العطاء والبذل والجهد. حيث أن مثل هذا التوجه يعمل على إزالة الفكرة السائدة داخل فتح، من أن هناك مجموعة معينة داخل

(1) شبكة النبأ المعلوماتية، سقوط الحرس القديم في حركة فتح في الانتخابات التمهيدية والإرعاب سيد الموقف، 29 تشرين الثاني 2005.
http://www.annabaa.org/nbanews/52/138.htm

الحركة، تسيطر على كل الشؤون الحركية، ولا تفسح المجال أمام أية كفاءة أو قدرة، لكي تأخذ مكانها في المنظومة الحركية، وفق مبدأ الرجل المناسب في المكان المناسب.

من جهة ثانية فان تأثيرات البرايمرز لا تقتصر على الوضع الداخلي للحركة، بل تتعدى ذلك إلى التأثير على الجمهور الفلسطيني بشكل عام. الذي يستطيع أن يلمس أن هناك تغييرا ايجابيا بدأ يظهر داخل الحركة، وان حركة تعتمد مبدأ الديمقراطية وتحاول أن تُنهيَ مبدأ التسلط والاستبداد الداخلي، هي حركة جديرة بالتقدير. بمعنى أن انعكاسات البرايمرز تمنح الحركة رصيدا لدى الرأي العام الفلسطيني وربما العالمي.

أما الزاوية الثانية التي يمكن من خلالها قراءة البرايمرز، فيمكن أن نلخصها في النقاط التالية:-

1- إن إجراء الانتخابات التمهيدية داخل الحركة، لم يكن بهدف الإصلاح، ولم يهدف إلى خدمة الحركة أو الصالح العام بالدرجة الأولى، حيث إن القائمين على هذه الانتخابات – كما ذكرنا سابقا – هم بغالبيتهم من القيادات الشابة داخل الحركة، والذين سئموا من سيطرة القيادات التقليدية على شؤون الحركة، الأمر الذي دفعهم إلى الضغط من أجل إجراء البرايمرز، كورقة رابحة بين أيديهم من أجل التخلص من الحرس القديم الذي يمنعهم من ممارسة دورهم – وفق رؤيتهم- داخل الحركة. حيث يظهر أن الخطر محْدِق بعدد كبير جداً من القيادات السياسية التقليدية، في حال إجراء الانتخابات التمهيدية، وهي القيادات التي يتوافق على تسميتها بقيادات الجيل القديم لفتح (أو العائدون)، بحيث من المتعذر التقدير بأن يقدم الجمهور الفلسطيني على انتخابهم من جديد للمجلس التشريعي، وبالتالي صد الطريق أمامهم للاستمرار في مواقعهم، أو تسليك الطريق للترقية نحو مراكز أعلى وأكثر مكانة في المنظومة السياسية العامة للسلطة[1].

2- أن هذه الانتخابات التمهيدية لم تجرِ وفق قواعد وأصول قانونية، تمكِّنها من تحقيق هدف الإصلاح الذي نادت به، حيث أن الطريقة التي تم إجراؤها بها تميزت بالفوضى، وبعدم

(1) دبوق، يحيى: البرايمرز في حركة فتح بين ارادة التوحيد وواقع التفكك، عن مجلة باحث للدراسات، 2006/1/21، http://www.ajras.org/?page=ShowDetails&table=articles&Id=288

الوضوح، وبالخلل الكبير في الإجراءات الميدانية والتنظيمية. حيث اعترض العديد من كوادر الحركة وأعضائها، على الطريقة التي تمت بها هذه الانتخابات. وفي هذا المجال يقول غسان المصري المتحدث الرسمي للدائرة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية: " الديمقراطية التي أصبحت خيار القواعد الفتحاوية لا تعني القضاء على التراتبية التنظيمية وتجاهل النظام الداخلي ومخالفته في اللجوء إلى ديمقراطية الشارع والجماهير، التي لا تُنصِف الكادر الفتحاوي بل المخاتير الذين وظفوا الأموال والنفوذ العائلي والعشائري، ليجمعوا آلاف الاستمارات، وليضمنوا النجاح مقابل عدم فوز الكوادر المناضلة والكفاءات والخبرات، وحرمانهم من تمثيل الحركة في التشريعي. وأنحى المصري باللوم والمسؤولية على اللجنة المركزية والمجلس الثوري في اعتماد ديمقراطية الشارع للهروب من مسؤولياتهم، مما يؤدي إلى أن تصبح فتح جزءاً من الذاكر"[1] وفي هذا الحديث تعبير عن حجم الخلل الذي رافق البرايمرز، حيث عانت الانتخابات التمهيدية من ضعف واضح في المعايير والقوانين التنظيمية. بحيث أصبحت أزمة وليست فرصة للإصلاح. كما يعتبر عيسى قراقع " أن البرايمرز الفتحاوي عجيب، وغريب، فقد حقق عولمة معاصرة في المساواة، ولأول مرة صار الجميع في سلة واحدة، المنتمي حديثاً مع المنتمي منذ الانطلاقة، المناضل وغير المناضل، إنه انفتاح على الشارع والشعب، وقد يكون استفتاء جماهيري على كوادر الحركة الأشاوس ووضعهم في الاختبار الشعبي. وهنا اندمجت الأجيال بالفعل واختلط التاريخ، لأن العضوية مفتوحة غير محددة، والترشيح كذلك بلا ضوابط ولا قوانين، وأعتقد لا يوجد حزب في التاريخ عمل ذلك سوانا نحن الفتحاويين"[2].

3- أدت هذه الانتخابات والطريقة التي تمت بها، إلى زيادة حالة الانقسام الداخلية في حركة فتح، وذلك للأسباب سابقة الذكر، حيث لاحظنا أن العديد من كوادر الحركة الذين خاضوا الانتخابات التمهيدية، ولم يحققوا النجاح فيها، سارعوا إلى التشكيك في نتائجها، والى الطعن فيها، كما حدث في الكثير من المناطق في طولكرم وطوباس ونابلس ورام الله وغيرها.

---

(1) العيسة، أسامة: البرايمرز يثير ذعر الفتحاويين، 2006/10/26
http://www.alresalah.info/alresalah/report/2005/27-10/7.htm
(2) المصدر السابق.

4- الأثر الأكثر خطورة على حركة فتح، الذي نجم عن الطريقة التي تمت بها البرايمرز، تمثَّل في قرار عدد من المرشحين الذي لم يفوزوا في الانتخابات التمهيدية، الترشح للانتخابات التشريعية بصفتهم مستقلين، على الرغم من أنهم شاركوا في انتخابات الحركة، وعلى الرغم من كون بعضهم معروف تنظيميا وتاريخيا بانتمائه لفتح، الأمر الذي أدى في النهاية إلى تشتت الأصوات، وشكل أحد العوامل المهمة في هزيمة الحركة في الانتخابات التشريعية.

من خلال ماسبق يخلص الباحث إلى نتيجة مختصرة مفادها: إن البرايمرز كفكرة بحد ذاتها كانت فكرة جيدة، قد كان من المفترض أن تؤدي إلى نتائج وانعكاسات ايجابية على الحركة. إلا أن جملة من العوامل ساهمت في الحد من فائدة وفاعلية هذه الانتخابات الداخلية، وأدت في كثير من الأحيان إلى نتائج عكسية. ويمكن تلخيص هذه العوامل في النقاط التالية:-

1- إن المؤشرات تُرجِّح أن الدافع الأساسي وراء فكرة البرايمرز كان دافعا شخصيا، يأتي في سياق الصراع بين الأقطاب داخل الحركة. ولم يكن الهدف إجراء إصلاحات وإعادة تأسيس لنظام ديمقراطي تسير عليه فتح. ومن المهم هنا الإشارة إلى أن هذا القول لا ينسحب على جميع مؤيدي فكرة البرايمرز، إلا أننا نورد النتائج والاستنتاجات بشكل عام. حيث لا بد من الإشارة إلى أن هناك من سعوا وراء إنجاح الانتخابات التمهيدية وتكريسها، بدافع إحياء الحركة على أسس سليمة تضمن تصحيح الأخطاء المستشرية. إلا أن هؤلاء بقوا قلة، ولم يشكلوا السواد الأعظم من مؤيدي البرايمرز.

2- عدم إيمان معظم الأوساط القيادية في حركة فتح (وفي السلطة تحديدا) باعتماد هذا الأسلوب، رغم إقراره، كونه يُفقِدها وجودَها السياسي؛ ليقينها أن الجمهور الفلسطيني لن يعيد إعطاءها الثقة، وهي التي فقدتها بالتأكيد نتيجة لممارساتها ولفسادها الذي بان جلياً في السنوات الماضية، خاصة أنها ابتعدت بشكل سافر عن همومه وقضاياه[1].

(1) دبوق، يحيى: "البرايمرز" في حركة فتح بين إرادة التوحيد وواقع التفكك، 2006/1/21.
http://www.ajras.org/?page=ShowDetails&table=articles&Id=288

3- حالة الانشقاق المتفاقمة بين الجيل الشاب داخل فتح وبين الحرس القديم. والتي أدت إلى تغليب المصالح والرؤى الشخصية على مصالح الحركة، وعلى مصالح الشعب والقضية بشكل عام.

حركة فتح في المعارضة

جاءت الانتخابات التشريعية الثانية ونتائجها لتثبت صحة هذه التوقعات، وإن جاءت النتيجة أكبر مما كان يتوقع الكثيرون بالنسبة لخسارة فتح. حيث أسفرت الانتخابات التشريعية عن فوز قائمة التغيير والإصلاح التي تمثل حركة حماس، المنافس الأقوى لحركة فتح. وكانت النتيجة أن حصلت حماس على أكثرية مطلقة داخل المجلس التشريعي بحصولها على 74 مقعدا من مقاعد المجلس التشريعي، في حين حصلت حركة فتح على 45 مقعدا[1]. وبهذه النتيجة وجدت حركة فتح نفسها ولأول مرة منذ عشر سنوات تحتل موقع المعارضة، والمعارضة غير الفاعلة من ناحية التأثير على القرار داخل المجلس التشريعي. حيث أن عدد مقاعد الحركة في المجلس التشريعي لا يؤهلها أن تعترض أو ترد أي قانون أو قرار سعت حماس إلى تمريره.

هذا الموقف الذي وجدت حركة فتح نفسها فيه، يستدعي من الباحث مراقبة سلوك حركة فتح في المعارضة وتحليله، وقراءة طبيعة تصرفها كحركة تربعت على سدة القرار الفلسطيني لأكثر من أربعين عاما، ومارست السلطة وحكمت لأكثر من عشرة أعوام، ووجدت نفسها فجأة خارج هذا الحكم.

يصف البعض انتقال حركة فتح من السلطة إلى المعارضة، بأنه أكبر مأزق مرت به الحركة، فهي لم تتعود أن تكون رقم "2"، لا في السلطة ولا في الحكومة، ولا حتى في النقابات والاتحادات الشعبية، وبنفس القدر، إن لم يكن أكثر، فهي لم تخُض سابقاً، تجربة المعارضة التي يُفتَرض أن تقودها في المرحلة المقبلة[2]، ولدراسة ملابسات هذه الظاهرة الفريدة في تاريخ

(1) لجنة الانتخابات المركزية- فلسطين، النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية(2006) . http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=466.

(2) عفيفة، وسام: تبادل الأدوار بين حماس وفتح، بين المعارضة والسلطة، 2006/1/30. http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7399.

الشعب الفلسطيني، نحتاج إلى متابعة المستقبل واستشرافه على ضوء الخارطة السياسية الجديدة، وما ترتب على هذا التحول من تغيرات في سلوك فتح.

حيث من المفترض أن حدثاً بهذا الحجم لحركة مثل حركة فتح، لا بد وأن يثير زوبعة بل إعصارا عنيفا، يكون له ضحاياه وقرابينه. فلو افترضنا على سبيل المثال أن هذا الأمر حدث لأي حزب أو حركة في العالم الغربي، لا بد وأن يكون له تداعياته وآثاره، التي تشمل استقالات وإقالات، وتغيير في البرامج والخطط والسلوك. هل لمسنا لدى فتح أيا من بوادر المراجعة والتقييم على هذه النتيجة؟ وهل تصرفت الحركة بطريقة تمكنها من تصحيح الخلل وإصلاح ما فسد؟

على الرغم من عدم رسوخ التقاليد الديمقراطية والسلوك الديمقراطي داخل حركة فتح، كما مر معنا خلال الفصول السابقة، إلا أن الباحث يعتقد أن سلوك الحركة بعد هزيمتها في الانتخابات التشريعية، كان سلوكا ملتزما بشكل عام. حيث استطاعت فتح أن تنقل السلطة إلى حركة حماس بطريقة سلسة، دون مشاكل، وبطريقة هادئة موزونة، بالرغم من كثرة التكهنات التي رأت أن فتح لن تتخلى عن السلطة، وأنها سوف تستخدم العنف ولن تسمح لحماس بتولي زمام الأمور.

لا ينطبق هذا القول على جميع عناصر الحركة، ولا يمكن الادعاء بأن حركة فتح لم تشهد حالة من الجدل الداخلي حول الطريقة التي سيتم من خلالها التعامل مع نتائج الانتخابات. حيث تعالت أصوات من بعض نشطاء الحركة خصوصا في قطاع غزة، تطالب فتح بعدم التنازل لحركة حماس، وبضرورة الحفاظ على السلطة حتى لو وصلت الأمور إلى حد استخدام السلاح. وطالب البعض الآخر بضرورة معاقبة المتسببين من داخل الحركة بالهزيمة، وعلى وجه الخصوص أولئك الذين خاضوا الانتخابات بصفتهم مستقلين، على الرغم من كونهم قيادات وكوادر داخل الحركة، الأمر الذي أدى إلى تشتت الأصوات كما ذكرنا آنفا. ففي جنين مثلا تم إحراق سيارة النائب السابق عن حركة فتح برهان جرار، الذي خاض الانتخابات كمستقل، من

قبل مجموعة أطلقت على نفسها "كتيبة الثأر"[1]، التي قالت في بيان صدر عنها: إن إحراق السيارة مقدمة لسياسة العقاب التي قررت انتهاجها ضد كل من سمتهم بالمتآمرين على الحركة[2].

إلا أن الغالبية العظمى في الحركة لم توافق على استخدام العنف، وأقرت بنتيجة الانتخابات معبرة عن حالة من الوعي والإدراك، ودرجة من الوعي السياسي لم يتوقعها الكثيرون. على الرغم من وَقع المفاجأة الذي جاء مزلزلا للحركة. وكان أن كلَّف الرئيس الفلسطيني، محمود عباس، كتلة التغيير والإصلاح بتشكيل الحكومة. وهكذا تم تشكيل أول حكومة فلسطينية خلت تماما من أي تواجد فتحاوي.

إن المراقب والمتابع للأسلوب الذي اتبعته حركة فتح في المعارضة، يستطيع أن يستنتج عدة نقاط من أهمها:-

1- أن الحركة وعلى الرغم من فداحة الخسارة، وثقل الهزيمة التي مُنِيت بها، لم تستفد فعلا من هذا الدرس، ولم تعمل على إجراء أية مراجعة جادة، أو تقييم واضح، أو تصحيح لمحاولة معالجة الخطأ أو الأخطاء التي قادت إلى هذه النتيجة. حيث اكتفت فتح بردة فعل عاطفية، وببعض الاجتماعات التنظيمية في مناطق مختلفة، وبكثير من التصريحات الإعلامية، والخطابات التي لم تترجَم إلى أية أفعال. وبذلك بقيت شؤون الحركة على ماهي عليه، تعاني من الخلل نفسه، و الأمراض نفسِها، التي نخرت جسمها من الداخل. هذا ما يشير إليه سلوك فتح اليومي، فلا زالت التصريحات المتضاربة والخلافات المستشرية تستفحل في داخل الحركة، ولا زالت المجموعات المسلحة المحسوبة على الحركة تعاني من التشتت الذي يصل إلى حد التضارب في كثير من الأحيان، حتى أن مجموعة من المجموعات المحسوبة على فتح، تبنت إلى حد كبير موقف حركة حماس، وشاركتها في تشكيل القوة

(1) شبكة فلسطين الإخبارية، كتيبة الثأر تتبنى إحراق مركبته في جنين، النائب جرار يحذر من فتنة وحرب أهلية،2006/1/28.
pnn.ps/arabic/archive2006/jan/week4/280106/report22.htm - 17k
(2) المصدر السابق

التنفيذية التابعة لها، بغض النظر عن ضرورة تشكيل هذه القوة وشرعيتها. إلا أن مجرد الانضمام إلى مشروع وتوجُّه، تطرحه الحركة المنافسة (حماس)، دليل على عدم وجود نهج موحد وواضح لمختلف أذرع الحركة. مع أنه من المفترض أن يحصل العكس في هذه الفترة على وجه التحديد. بمعنى أن الحركة (فتح) من الأجدى لها أن تحاول معالجة الجراح، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، من خلال حرصها على خلق إجماع داخلي ووحدة ذاتية، تجعلها أقوى وأكثر تحصينا في مواجهة المنافسين. ويؤكد على هذا القول أمين سر حركة فتح مروان البرغوثي المعتقل في السجون الاسرائيلة، وذلك في حديث له من داخل سجنه حيث يقول: "أعتقد أن فتح دفعت ثمن عملية السلام وانهيارها بسبب السياسة الإسرائيلية، ودفعت ثمن فشل ممارسة قلة من الفاسدين اللذين أساؤوا لتاريخ ونضال هذه الحركة، كما أن الحركة دفعت ثمن شلل الحياة التنظيمية، وجمودها في الأطر الحركية القيادية وعجزها عن التجدد، وما غياب انعقاد المؤتمر عقدَيْن من الزمن، إلا دليل ساطع على هذا العجز الذي ترجمته نتائج الانتخابات. ولا أشعر حتى الآن أن الحركة استخلصت الدروس والعبر بعمق وبروح عالية من المسؤولية ومواجهة الحقائق الصعبة والقاسية، ولم أسمع عن أحد أعلن تحمله المسؤولية وآمل أن تكون الانتخابات محطة فاصلة بين مرحلتين في تاريخ الحركة للنهوض بها من جديد"[1]. إلا أننا نلاحظ أن ردة الفعل الإصلاحية التي كانت متوقعة من قبل فتح بعد ظهور النتائج، لم ترتقِ إلى المستوى المطلوب. وبقيت الحركة تعاني من الأمراض والصعوبات نفسِها التي لعبت دوراً كبيراً في هزيمتها.

2- أن سلوك فتح داخل المجلس التشريعي لم يعبِّر عن سلوك المعارضة المسؤولة، وكانت معظم جلسات الحركة، تأتي في سياق التعطيل على جلسات المجلس؛ من أجل عدم السماح لحماس أن ترتب أوراقها، وتنظم شؤون حكومتها التي تحتاج قدرا كبيرا من الاستقرار. حيث عمدت الحركة إلى مقاطعة الكثير من جلسات المجلس التشريعي.

---

(1) شبكة الانترنت للإعلام العربي: يطالب بتجديد قيادة وهيئات "فتح"، مروان البرغوثي يدعو إلى حوار استراتيجي مع "حماس" 16 نيسان 2006.
.http://old.amin.org/news/uncat/2006/april/april16-4.html

3- عملت حركة فتح على التركيز على الإخفاقات- إن صحت التسمية- في عمل حكومة حماس، والمتمثلة أساسا في عجزها عن دفع رواتب الموظفين، والحالة الاقتصادية الصعبة التي وجد الفلسطيني نفسه فيها في أعقاب تشكيل حكومة حماس. حيث يقول عضو المجلس الثوري لحركة فتح محمد الحوراني: "أما ما يجب ضمانه، ألا تقف المساعدات للشعب الفلسطيني الذي هو واقع تحت احتلال وظروف اقتصادية وتعليمية وصحية في منتهى الصعوبة، لأن هناك مسؤولية أخلاقية وحتى قانونية على المجتمع الدولي الذي قصَّر في الضغط على إسرائيل، لحل وإنهاء هذا الاحتلال حسب قرارات الشرعية الدولية"[1]، حيث راهنت الحركة على فشل حكومة حماس، وعلى تغير الرأي العام الفلسطيني في غير مصلحة حماس، دون أن تعمل على إيجاد فعل ذاتي، قادر على معالجة الخلل وتطوير أداء الحركة.

وهذا النوع من السلوك يعتبر سلوكا هروبيا، لا يعتمد على رصد الإخفاقات والأخطاء في الذات، وبالتالي العمل على إصلاحها، وإنما يراهن على وقوع الآخرين في الخطأ، من اجل أن يستغل هذه الأخطاء، لتشويه صورة الآخر بعد عجزه أو عدم سعيه نحو إصلاح نفسه.

مختصر الحديث، فإن حركة فتح لم تتصرف بعد هزيمتها في انتخابات المجلس التشريعي، كما كان متوقعا من حركة مُنيت بهذه الخسارة المدوِّية، ولم يقتصر الأمر على ذلك، بل تعداه إلى الاتكال على نقاط الضعف في الجهة المقابلة (حركة حماس)، وإهمال الإصلاح الداخلي. وهذا ما نلاحظه من خلال الأخذ بعين الاعتبار اجتماعات المجلس الثوري لحركة فتح، دون أن ينتج عن هذه الاجتماعات أية تحولات أو تغيرات ملحوظة. على الرغم مما ورد في نتائج هذه الاجتماعات من قرارات.

ويلاحَظ الحجم الكبير نسبيا للقرارات التي اتخذها المجلس الثوري على وجه الخصوص، حيث أن رزمة القرارات التي صدرت عن المجلس، تعبِّر في حد ذاتها عن إدراك أعضاء المجلس، خطر ما تعرَّضت له الحركة خلال السنوات الأخيرة، ويُلاحَظ أيضا الإحساس بالمسؤولية لدى

(1) حوراني، محمد: مقابلة مع شبكة الانترنت للإعلام العربي، 2006/3/16.
http://www.radiosawa.com/article.aspx?id=790034

الأعضاء،للخروج من هذه الأزمة التي عصفت بفتح ومشروعها الوطني خصوصا بعد الانتخابات التشريعية الثانية.

ويرى الباحث أن المؤشرات تدل على أن مصير هذه القرارات سيكون نفس مصير سابقاتها التي تم اتخاذها على مدار سنوات وسنوات. حيث لم يحدث حتى الآن أي تطبيق فعلي لأي من هذه القرارات على المستوى العملي، على الرغم من مرور أكثر من عام ونصف على اتخاذها.

وبالعودة إلى موضوع الانتخابات التشريعية، والأسباب التي أدت إلى هزيمة الحركة، فإن الفحص الدقيق للمقدمات التي أوصلت إلى هذه النتائج، يتطلب وقفة تأملية لمسار التطورات التي اعتملت داخل صفوف حركة فتح، منذ العودة الكثيفة لقياداتها وكوادره إلى فلسطين، وتشكيل السلطة الوطنية عام 1994، واستحواذ فتح على مقادير الأمور في ظل تحولها حزباً حاكماً. فقد امتلأ جزء غير يسير من جسم الكادر الفتحاوي بأمراض السلطة وامتيازاتها ومظاهر الفساد، فضلاً عن سيادة حال الترهل التنظيمي وغياب الأطر والهيئات، وتراجع دور المؤسسات الفتحاوية، خصوصاً التأجيل المتواصل لأعمال المؤتمر العام السادس للحركة، والذي لعب دوراً في تململ القاعدة الفتحاوية العريضة واعلانها حال التمرد أحياناً، في ظل نمو الأجيال الجديدة التي صقلتها الانتفاضتان الأولى والثانية، إلا أنها بقيت بعيدة نسبياً عن مواقع القرار بعدما دفعت أثماناً باهظة لإعادة البريق إلى فتح ودورها التاريخي[1]. ويمكن لنا أن نلخص أهم أسباب فشل الحركة في النقاط التالية:-

1 – فشل البرنامج السياسي الذي تبنته الحركة (برنامج المفاوضات) في تحقيق أية نتائج ملموسة للفلسطينيين. حيث صوَّت الشعب الفلسطيني في هذه الانتخابات ضد البرنامج التفاوضي لحركة فتح، عندما أدرك المجتمع الفلسطيني فشل عملية السلام، وأن الطرف الإسرائيلي لم يقدّم شيئاً يوازي ما قدمه الفلسطينيون.

(1) بدوان، علي: حركة فتح ودرس الانتخابات، 2006/10/28.
.http://www.alarabiya.net/Articles/2006/01/28/20661.htm

2- غياب الديموقراطية داخل حركة فتح

فقد عُقد آخر مؤتمر للحركة عام 1988، ولم تنجح حتى لحظة كتابة هذه الصفحات في عقد مؤتمرها السادس، على الرغم من شدة الأزمات التي توالت عليها. ولذلك فهي لم تجدد قياداتها وتنظيماتها، ما أوجد فجوة بين قياداتها وقواعدها والجماهير، وقد تطرقنا لهذه النقطة في مواقع سابقة.

3- غياب زعيم الحركة وقائدها.

.أدّى غياب أبو عمار إلى تمزّق حركة فتح، فقد كان عرفات قادراً على جمع الأطراف المختلفة للحركة بعكس الرئيس الحالي أبي مازن، وقد لوحظ ذلك بشكل رئيسي من خلال القائمة التي ترشحت أول الأمر برئاسة مروان البرغوثي، والتي كادت تؤدّي إلى انشقاق في حركة فتح، ورغم الجهود التي بذلتها الحركة لمعالجة المشاكل الداخلية، إلاّ أن جهودها لم تنجح، ناهيك عن أن اتجاه فتح المقاوم لم يعطِ مرشحي الحركة وقائمتها سنداً.

4- الممارسات السيئة للسلطة.

فقد أثّر الفساد الذي شهدته السلطة خلال السنوات السابقة على شعبية الحركة بشكل كبير، وأحدث الكثير من المطالبة بالتغيير، داخل الحركة أولاً، وفي الشارع الفلسطيني ثانياً. ويرى البعض أن نسبة من الأصوات التي ذهبت إلى حماس والمتعلقة برفع نسبتها عن التوقعات، لم تأتِ إليها حبّاً ورغبة في برنامجها الانتخابي، بقدر ما هي رفض لبرنامج وقيادة حركة فتح[1].

(1) حلقة نقاش: تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط- الأردن، 2006/1/26.
http://www.mesc.com.jo/IndexAr-08.html

خلاصة

ناقش هذا الفصل تأثير انتفاضة الأقصى على حركة فتح، خصوصا قضية تشكيل كتائب شهداء الأقصى، كونها العامل الأكثر أهمية، والتطور الأبرز الذي حدث على الحركة خلال هذه الانتفاضة. حيث لعبت الكتائب دوراً مهماً في تغيير الصورة التي رُسمت للحركة منذ توقيع اتفاق أوسلو عام 1993، بسبب العودة إلى نهج العمل العسكري. إلا أن هذا التغير لم يكن جذرياً، وبقيت النظرة العامة للحركة كما كانت، على أنها حركة غير منظمة، تعاني من الفساد والترهل، وقد ظهرت نتائج هذا التوجه خلال الانتخابات التشريعية الثانية التي فازت بها حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي.

وفي نفس الوقت الذي لعبت فيه كتائب شهداء الأقصى دوراً في إعادة جزء من الرصيد الشعبي الذي فقدته حركة فتح خلال سنوات أوسلو، أثرت بعض سلوكيات الكتائب على قضية التنمية السياسية من ناحية البناء الداخلي والديمقراطية والتعددية. حيث مارست كتائب الأقصى الكثير من السلوكيات السيئة كعمليات إطلاق النار والإعتداء على المؤسسات العامة وغيرها.

الفصل السابع

استنتاجات وتوصيات

الفصل السابع

استنتاجات وتوصيات

خرجت هذه الدراسة بعدد من الاستنتاجات بخصوص حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، وعلاقتها بالتنمية السياسية في فلسطين. هذه الاستنتاجات تم إستقاؤها بناء على ما ورد في ثنايا الدراسة. ويعتقد الباحث أن هذه الاستنتاجات تحتل أهمية كبيرة بالنسبة لحركة فتح على وجه الخصوص، ولصناع القرار داخل الحركة والمهتمين بشؤونها، وكذلك بالنسبة للقضية الفلسطينية بشكل عام؛ كونها تحاول إلقاء الضوء على دور حركة بحجم حركة فتح ، التي لعبت دورا مهما في القضية الفلسطينية، طوال ما يزيد على أربعة عقود.

يلخص الباحث هذه الاستنتاجات ضمن النقاط التالية:

1- لم يكن أداء حركة فتح بخصوص قضية التنمية السياسية الفلسطينية على مستوى الطموحات المأمولة منها. سواء بالنسبة لموضوعة مقاومة الإحتلال، أو موضوعة البناء الداخلي في فترة توليها للحكم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

ويبدو ذلك أوضح عند حديثنا عن الجزئية الأولى. حيث لم تحقق الحركة أهدافها المتمثلة في التخلص من الاحتلال وتحرير فلسطين. أما بخصوص الجزئية الثانية فيعتقد الباحث أن حركة فتح نجحت في غرس بذور التعددية والديمقراطية داخل النظام السياسي الفلسطيني، على الرغم من الإخفاقات العديدة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الخصوص.

2- شكَّل الكفاح المسلح نقطة ارتكاز رئيسية لدى حركة فتح، إلا أن الحركة اعتمدت بشكل مبالَغ فيه على تأثير قضية العمل العسكري على الجماهير، من ناحية تثوير هذه الجماهير وحثها على الانخراط في حركة فتح، وفي الفصائل الفلسطينية المقاتلة بشكل عام. وجاء ذلك على حساب التخطيط الجيد والمنظم لقدرات وإمكانيات العمل العسكري والكفاح المسلح.

3- وصلت حركة فتح في الوقت الراهن إلى حالة من الضياع وفقدان الهوية الذاتية، حيث أنها تعرضت للكثير من التغيرات في الفكر والأهداف والمبادئ، ويبدو ذلك أوضح في الممارسة

العملية والأداء، منه في اللوائح والأنظمة المكتوبة. وحسب الباحث فإن السبب في وصول الحركة إلى هذا الوضع – على مستوى فكر الحركة– يعود إلى سببين رئيسيين:–

1– عدم امتلاكها لأيدولوجيا معينة، أو عقيدة ومبادئ واضحة، تُبقيها في المسار الصحيح، حيث ركزت الحركة على تثوير الجماهير، على اعتبار أن القاعدة جاهزة ويمكن تسييرها حسب الوجهة التي تراها الحركة.

2– الصفة البراغماتية التي تعتبر من أهم مميزات فكر حركة فتح، والتي لم تستطع الحركة توظيفها بشكل يخدم مصالحها وأهدافها. حيث ساهم هذا التوجه في سهولة التغير والابتعاد عن الأهداف والشكل الأصلي للحركة، على الرغم من خدمتها للحركة في بعض المراحل والمواقف.

4– تكمن مشكلة حركة فتح الرئيسية في الصف القيادي الأول، والمتمثل في اللجنة المركزية للحركة؛ ذلك أن هذه القيادة هي المسؤولة – من الناحية الميدانية – بشكل رئيسي عن معالجة كافة المشاكل والإخفاقات التي تواجه الحركة، إلا أنها لم تقم بدورها، بل أصبحت جزءا من الخلل، بسبب عدم قيامها بما هو مطلوب منها.

5– تعاني حركة فتح من عدد كبير من المشاكل والخلافات، تتنوع هذه الخلافات في شكلها الخارجي فقط، أما في حقيقتها فتعود إلى سببين رئيسيين:–

أ– خلافات حول استحقاقات يطالب بها الجيل الشاب داخل الحركة، ويقود هذا الجيل عدد كبير من أعضاء المجلس الثوري، بينما يقود التيار الثاني غالبية أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح. ذلك أنه على الرغم من كثرة هذه الخلافات والمشاكل بين القطبَيْن داخل الحركة، إلا أنهما يتفقان في النهاية على الخطوط العريضة للبرنامج السياسي، وأن الحل يكمن في المفاوضات والبرنامج السلمي ودولة فلسطينية بحدود عام 1967.

ب– خلافات حول الطريقة التي تدير من خلالها الحركة الشأن العام، حيث هناك نسبة لا بأس بها من أفراد حركة فتح الذين يعارضون أداء حركتهم السياسي، سواء على المستوى الداخلي أو الشأن الخارجي، ورؤيتها للقضية الفلسطينية بشكل عام. وهؤلاء يعتبرون أن تضحياتهم

ونضالاتِهم خلال الانتفاضة الأولى، لم يتم استثمارها، وتم التفريط بها، الأمر الذي حدا بهم إلى الوقوف موقف المعارض لسياسة الحركة الحالية.

5- عانى العمل العسكري والنضال السياسي لحركة فتح من خلل كبير. حيث اعتمدت الحركة في بداياتها على العمل العسكري، وأهملت الجانب السياسي. وبعد ذلك اهتمت بالعمل السياسي والدبلوماسي من خلال السير في مفاوضات السلام. ثم عادت مرة أخرى وانتهجت طريق العمل المسلح خلال انتفاضة الأقصى، دون أن يثمر ذلك عن نتائج فعلية على أرض الواقع. ويعكس ذلك عشوائية وعدم انسجام في التوفيق ما بين الجانبين.

6- أدى التداخل الذي حصل بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية، إلى العديد من المشاكل بالنسبة للحركة. حيث باتت الحركة مشتتة بين طابعها الأصلي كحركة ثورية، وبين واقعها كحزب سلطة حاكم. وقد انعكس ذلك على الحركة من خلال عدة مستويات، المستوى الفكري والتنظيمي والإداري والعملي.

7- على الرغم من انخراط حركة فتح في انتفاضةالأقصى، وتشكيلها لذراع عسكري فعال في هذا المضمار، إلا أن هذا العمل المقاوم لم ينجح في تغيير نظرة الجمهور للحركة بالقدر المطلوب، ويعود ذلك إلى التضارب الذي يصل إلى حد التناقض بين عمل الجناح المسلح (كتائب الأقصى)، وبين تصريحات ومواقف عدد كبير من قياديي حركة فتح.

كما أن هذا الانخراط في العمل المسلح لم يكن نتيجة عمل منظم وتخطيط مسبق، بل كان استجابة لمتطلبات مرحلية عاشتها القضية الفلسطينية، ولم يعبِّر عن انقلاب أو تغيير في فكر حركة فتح بخصوص قضية التوجه نحو الحل السلمي. وما يدفعنا إلى هذا القول ذلك الإجماع الفتحاوي على اختيار الرئيس الفلسطيني محمود عباس- المعروف بتوجهاته السلمية والتفاوضية، ونبذه للعمل المسلح والقتال- اختياره زعيما لحركة فتح.

8- تشكل كتائب شهداء الأقصى علامة فارقة في تاريخ حركة فتح، ذلك أنها جاءت بعد أن اعتبر الكثيرون وعلى رأسهم حركتي حماس والجهاد الإسلامي أن حركة فتح تخلت عن العمل

العسكري، ونبذت الكفاح المسلح. إلا أن الاستثمار السياسي لتضحيات ونضالات هذه الكتائب بقي محدودا جدا، وفي هذا تعبير عن عمق الأزمة التي تواجهها حركة فتح في عدم تمكنها من التوفيق بين العمل العسكري والعمل السياسي، فهي بهذا الخصوص إما أن تركز على العمل العسكري، وتضخم من قدراته، أو تضحي بالعمل العسكري وتتمسك بالخيار السلمي الخالص، والمقاومة الدبلوماسية إن صح التعبير. ولم تنجح في المزاوجة بين الجانبين، على الرغم من سعيها في بعض المراحل إلى تبني ذلك.

9- ساهمت كتائب شهداء الأقصى في التقليل من فرص نمو موضوعة التنمية السياسية الفلسطينية، من خلال ممارساتها العشوائية تجاه كثير من قضايا التنمية مثل الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وغيرها. حيث سجلت الكثير من الانتهاكات بهذا الخصوص، من حالات إعتداءات على مواطنين، وإطلاق نار داخل محاكم، وإختطاف شخصيات معينة، وحرق سيارات، وغيرها.

10- لعبت الانتخابات الداخلية لحركة فتح (البرايمرز)، دورا معاكسا لمصلحة الحركة، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:-

1- أن هذه الانتخابات هي الأولى من نوعها في الحركة، بمعنى أن البناء الداخلي لحركة فتح، وطبيعة التفكير الذي بُنيت عليه، لم يؤهلها لخوض تجربة بهذا الحجم.

2- أن هذه الانتخابات كانت بدعم من جهة واحدة داخل حركة فتح، وهي العنصر الشاب، ولم تحظ بتأييد ودعم معظم أعضاء اللجنة المركزية، ما أثر على طريقة عقد هذه الانتخابات وتنظيمها.

11- على الرغم من الخسارة الفادحة التي مُنيت بها حركة فتح في الانتخابات التشريعية الثانية، إلا أن ردة الفعل من قبل الحركة كانت دون المستوى المطلوب إلى حد كبير. حيث لم تشهد الحركة أية عملية تقييم أوتقويم لأسباب الهزيمة، تتناسب وحجم هذه الهزيمة، وبقيت ردة فعل الحركة تراوح ردة الفعل الآنية واللحظية. ويعكس ذلك الخلل الكبير والواضح في أداء الحركة.

حيث أن من شأن خسارة بحجم الخسارة التي تعرضت لها حركة فتح، أن تقلب حركات وأحزاب، وأن تُحدِث تغييرا جذريا فيها.

12- إن أداء حركة فتح في المعارضة، بعد هزيمتها في الانتخابات التشريعية الثانية، لا يعكس موقف المعارضة المسؤولة. ذلك أنها تكرس معظم أنشطتها في محاولة الضغط على حركة حماس، ولا تولي قضايا الناس والجمهور اهتماما كبيرا.

كما أن حركة فتح منذ تحولها إلى أقلية في المجلس التشريعي، ركزت على أخطاء حركة حماس، وحاولت تعظيمها. فيما لم تولِ جانب الإصلاح الذاتي والداخلي أهمية كبيرة. ويرى الباحث أن هذا يعكس خللاً بنيويا في فكر حركة فتح، التي اعتادت خلا أكثر من أربعة عقود على فكرة الزعامة والقيادة. ولم تضع في حسبانها فقدان هذه الامتيازات يوما ما.

13- إن إستمرار أداء حركة فتح على النحو الحالي، بما فيه من أخطاء، يهدد مستقبل الحركة. ويحد من شعبيتها، كما يضعف تنظيرها لمشروعها السياسي. بمعنى أن هذا الأداء لن يبقى قادرا على إقناع الجمهور الفلسطيني، وستجد الحركة نفسها تتراجع شيئا فشيئا خلال السنوات القليلة القادمة.

التوصيات:

أولاً: تعاني حركة فتح من انشقاقات وترهلات ومشاكل عديدة، ويعتقد الباحث أن الحل الأمثل لهذه المشاكل يكون بعقد المؤتمر العام السادس للحركة، الذي من شأنه أن يضع النقاط على الحروف، ويعالج مختلف القضايا التي تسبب الخلل داخل الحركة. أو على الأقل يقلل من حدة هذه الخلافات والمشاكل، ويضع الحركة على الطريق من جديد.

ثانيا: يرى الباحث أنه من الأهمية بمكان سعي الحركة نحو فصل كادرها التنظيمي، عن كادر السلطة. والحرص على عدم التداخل ما بين الجهتين. ويقصد الباحث هنا، الفصل التنظيمي والوظيفي، بمعنى أن لا يحمل الفرد أو الشخص مسمى وظيفي في السلطة ودوائرها، وفي نفس

الوقت يحمل مسمى تنظيمياً، مثل أن يكون مدير في وزارة معينة، هو نفسه أمين سر لحركة فتح في أحد المناطق أو الأقاليم.

ثالثا: في نفس المضمار، يرى الباحث أنه يتعين على حركة فتح الحرص على عدم الخلط بين العمل التنظيمي من جهة، والعمل داخل الأجهزة الأمنية من جهة ثانية. ذلك أن الموضوع الأمني يثير حساسية كبيرة لدى المواطن، كما يجعل أهداف الفرد المنتمي للحركة تتشابك مع أهداف الجهاز الأمني الذي يعمل فيه، الأمر الذي يضعف من فعالية هذا الفرد و يحد من قدراته.

رابعا: يعتقد الباحث أن على الحركة أن تهتم أكثر بالعمل الجماهيري والتفاعل مع المجتمع، عن طريق تفعيل مؤسسات الخدمة المجتمعية لديها، أو تشكيل مؤسسات جديدة، تهتم بالعمل الجماهيري. حيث عانت الحركة من انقطاع بينها وبين الجمهور، أثر بشكل كبير على شعبيتها وعلاقتها بالشارع الفلسطيني.

خامسا: من الأهمية بمكان أن تضع الحركة موضوعة الانتماء التنظيمي تحت المجهر، بمعنى أن لا تترك الباب مفتوحاً لكل من يريد العمل باسم الحركة والتنظيم، لأن من شأن ذلك أن يسبب الكثير من المشاكل للحركة، خصوصا على صعيد شعبية الحركة.

سادسا: يرى الباحث أن على حركة فتح أن تسعى نحو تعزيز فكرة الديمقراطية الداخلية، وممارستها على أرض الواقع، عن طريق إجراء انتخابات عامة من القاعدة حتى القمة، ويكون ذلك بعد عقد المؤتمر العام السادس. لأن ذلك من شأنه أن يحافظ على وحدة الحركة، ويقلل من المشاكل والعثرات التي تواجهها، خصوصا المشاكل التنظيمية الداخلية.

قائمة المراجع

الكتب

أبو بكر، بكر: **حركة فتح والتنظيم الذي نريد**، عناة للطباعة والنشر، رام الله، فلسطين، 2003.

أبو شريف، بسام، ياسر عرفات،

بدوان، نبيل و السهلي، علي: الانعطافات الفلسطينية، **حركة فتح من العاصفة إلى كتائب الأقصى**، الأوائل للنشر والتوزيع، ط1، 2005.

الحسن، خالد: **قراءة نقدية لثلاث مبادرات**، ط2، 1986.

الحمد، جواد: **المدخل إلى القضية الفلسطينية**، مركز دراسات الشر ق الأوسط، ط6.

الحوت، شفيق: **عشرون عاما في منظمة التحرير الفلسطينية**، أحاديث ذكريات، 1964-1984، دار الاستقلال للدراسات والنشر- بيروت، ط1، 1986،

حواتمة، نايف وعبد الكريم، قيس: **البرنامج المرحلي 1973- 1974 صراع- وحدة في المقاومة الفلسطينية**، شركة التقدم العربي للصحافة والطباعة والنشر، بيروت، ط1، نيسان ابريل 2002.

حوراني، فيصل: **ما بعد الأزمة التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية**، مواطن لدراسة الديمقراطية، 22- 23 تشرين أول 1998.

خلف، صلاح: (أبو إياد) **فلسطيني بلا هوية**، لقاءات مع الكاتب الفرنسي، أريك لورو، نقلها إلى العربية نصير مروة، مؤسسة صيام للدعاية والنشر، الكويت، بلا تاريخ.

شفيق، منير: **اتفاق أوسلو وتداعياته**، المركز الفلسطيني للمعلومات، كتب وإصدارات.

شفيق، منير: **حول التناقض والممارسة في الساحة الفلسطينية**، دار الطليعة للطباعة والنشر- بيروت، 1965.

صالح، محسن محمد: **الحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية**، تشرين ثاني، نوفمبر، 2003

صايغ، يزيد: **الحركة الوطنية الفلسطينية 1949–1993 رحلة الكفاح المسلح والبحث عن الدولة**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1.

قاسم، عبد الستار: **الموجز في القضية الفلسطينية**، ط1، المكتبة الجامعية، أيار2002.

عدوان، عصام محمد علي: **حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح 1958– 1968**.

العظم، صادق جلال: **النقد الذاتي بعد الهزيمة**، دار العودة– بيروت، ص19.

علي، محمد أحمد إسماعيل: **دور المثقفين في التنمية السياسية**، دراسة نظرية مع التطبيق على مصر، القاهرة 1989.

كابليوك، أمنون، ترجمة، البطران، عصام: **عرفات الذي لايقهر**، وزارة الثقافة الفلسطينية، الهيئة العامة الفلسطينية للكتاب، رام الله، 2005.

ما بعد الأزمة: **التغيرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينيي**ة، المؤتمر السنوي الرابع لمؤسسة مواطن، 22–23 تشرين أول، 1998، فتح من الثورة إلى السلطة.

مبيض، عامر رشيد: **موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والفكرية.** مصطلحات ومفاهيم، دار المعارف للنشر، دمشق، ط1، 2000.

<u>الانترنت</u>

صحيفة الانتفاضة(آفاق)، دراسات استراتيجية: نشأة حركة فتح، http://www.fateh.net/public/derasat/2/10.htm،

حبش، صخر: محاضرة في كادر قلنديا، www.sakher.org/arabic/lectures/41.htm k

صحيفة الصباح الالكترونية: حركة فتح من الجذور إلى قيادة المستقبل، http://www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=111

حركة فتح دراسة للكوادر، ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح، (1957–2003)، إبريل 2003، http://www.t7de.com/koader.htm،

أبو فخر، صخر: حركة فتح، قافلة التيه الفلسطيني الطويل، 11 نوفمبر 2004
http://www.watan.com/print.php?sid=1348

حسين، عماد: موقع إسلام اونلاين، حركة فتح ما بين الثوابت والضغوط، سحبت بتاريخ2005/7/4
http://www.islamonline.net/Arabic/In_Depth/Palestine/articles/2004_09/article39.shtml

ياسر عرفات: من بندقية الثائر وحتى غصن الزيتون (1929- 2004)، 2004/11/11
.http://www.arabs48.com/display.x?cid=38&sid=171&id=22171

حركة فتح (دراسة للكوادر) ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح (1957-2003).
http://www.t7de.com/koader.htm،

الزعاترة، ياسر: فتح بعد عرفات، حركة تحرير أم حزب سلطة؟ الأربعاء1427/4/19هـ - الموافق 2006/5/17م، /http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.

موسوعة ويكيبيديا: ياسر عرفات، http://ar.wikipedia.org/wiki/%،

كيالي، ماجد: مقابلة خاصة، 2006/12/20،

حركة فتح (دراسة للكوادر) ديمومة الثورة والعاصفة شعلة الكفاح المسلح (1957-2003)
http://www.t7de.com/koader.htm،

قناة الجزيرة: كمال عدوان هدف إسرائيل، برنامج الجريمة السياسية، الثلاثاء 28-6-2005.http://www.aljazeera.net/KnowledgeGate.

أبو طه، علاء فوزي: النظام السياسي الفلسطيني ومراحل تكريس التوجه نحو التسوية، 2006/2/9.

http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=37131

عبد الكريم، قيس: النظام السياسي الفلسطيني من الثورة إلى "السلطة"، 2004/8/29.
http://www.mafhoum.com/press7/204P6.htm

حشمة، جمال: حركة فتح ومراحلها التاريخية الثلاث، 19/نيسان/ 2006.
http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah4.htm ،

عبد العاطي، محمد: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، 2006/7/17
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/064CBFC5-02C5-4257-959-1E9CB55B9E88.htm.

جابر، صلاح: فلسطين: من المقاومة إلى الانتفاضة، 19/يناير 2005. http://www.al-mounadhil-a.info/article.php3?id_article= _

صحيفة الانتفاضة، آفاق: الفكر والتنظيم.
http://www.fateh.net/public/derasat/1/5.htm،

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيان حركتنا،
http://www.fateh.net/public/bayan/bayan-harakatona.htm،

مدرسة الشهيد ماجد أبو شرار لإعداد الكوادر، فلسطين، رام الله، حركة فتح (دراسة للكوادر) 1957-2003، إبريل، 2003. http://www.t7de.com/koader.htm

حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح، بيان حركتنا،
http://www.fateh.net/public/bayan/bayan-harakatona.htm.

ملتقى الشهيد ياسر عرفات: حركة فتح من الجذور إلى الازدهار،الملتقى الفتحاوي،
www.fatehforums.com/showthread.pht=15030..

كيالي، ماجد: أزمة القيادة والسياسة في حركة فتح، 4-3-2005
http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=548

المركز الفلسطيني للإعلام: منظمات وحركات التحرير الفلسطينية. http://www.palestine-info.info/arabic/books/almoqawamah/moqawamah4.htm.

بن حسين، الطاهر: ردّ على مقال الأستاذ الشابي "هل يعاني الحزب الديمقراطي من أزمة هوية؟": في الايدولوجيا والهوية، العدد 380، 2006/11/13.
http://80.11.130.27:1337/newsite/index.php/actualites/node_155،

أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية:التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، 2005/7/4.
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=11998

أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية في المواثيق الفلسطينية، الميثاق الوطني ومقررات المجالس الوطنية، مجلة رؤية، ع5. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/5/page2.html.

أبراش، إبراهيم: الهوية في مشروع الدستور الفلسطيني، مجلة رؤية، ع(25)، تشرين ثاني 2003. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/25/page3.html.

أبو الغزلان، هيثم: القضية الفلسطينية المحورية القائمة أم التراجع المفتعل؟ صحيفة الحقائق، 2005/9/23
http://alhaqaeq.net/defaultch.asp?action=showarticle&secid=5&articleid=3

خليفة، محمود: فتح على أبواب عقدها الخامس، 2006/7/16.-http://www.mic-pal.info/articledetails.asp?id=424.

أبراش، إبراهيم: الدولة الفلسطينية، التباس المفهوم وصعوبة التأريخ، وكالة فلسطين برس للأنباء، 2005/7/4، عن لينين، مختارات، الجزء الثاني، دارا التقدم، موسكو، ص 5.
http://www.palpress.ps/arabic/index.php?maa=ReadStory&ChannelID=11998،

صحيفة الكرامة: ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني،
http://www.alkrama.com/mkablat/mkablat27.htm.

صحيفة الكرامة: حركة فتح من الجذور إلى القيادة.
http://www.alkrama.com/files/yaser%20arfat1/srara.htmwpdtm/،

بسيسو، عبد الرحمن، صحيفة دنيا الوطن: لقائد أبو إياد، مناضلٌ ثوريٌ شُجاع، وصانعُ هُوِيَّة، http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id..2006/6/7

كيالي، ماجد: دور فتح في الانتفاضة: المزاوجة بين الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة، 14/كانون أول 2001،
http://old.amin.org/views/majed_kyali/2001/14dec2001.html

كيلة، سامي: المقاومة الفلسطينية، محاولة تقييم انتقادي، 20-2-2006.
http://www.ajras.org/?page=ShowDetails&Id=385&table=articles

خطاب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في افتتاح جلسة المجلس التشريعي الثاني، رام الله، 18 شباط /2006.

الحسن، هاني: مقابلة مع مجلة فلسطين المسلمة، آذار- مارس، 2004، ع (3)، ص 23.
http://www.fm-m.com/2004/mar2004/story9.ht.

صحيفة الكرامة الالكترونية، مقابلات شخصية، ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني.
http://www.alkrama.com/mkablat/mkablat27.htm.

السهلي، ناصر، محمود: فتح بين أزمة البرنامج والممارسة، شبكة الانترنت للإعلام العربي. 8 كانون ثاني 2003. http://old.amin.org/views/naser_sahli/2003/jan08.html.

دراغمة، إبراهيم، محمد: في ذكرى انطلاقتها الـ39: حركة فتح في أزمة فهل من طريق للخلاص؟ الجيل الشاب يوجه الاتهام للجنة المركزية والمركزية تؤكد عدم خشيتها الانتخابات، 10 كانون ثاني 2004.
http://www.amin.org/look/amin/article.tpl?IdLanguage=ssue=1&NrSecti=،

صحيفة الأيام الفلسطينية: خلال ندوة نظمتها في رام الله جمعية" باسيا"لشوبكي والحوراني يحملان "مركزية فتح" مسؤولية كبيرة عن وضع الحركة ويطالبان بتحديد موعد للمؤتمر العام، 28-7-2005، ص12.

اللوح، دياب: مقابلات شخصية، مقابلة مع جريدة الكرامة. سحبت بتاريخ 17 أيلول سبتمبر 2006
http://209.85.129.104/search?q=cache:asuz0uqiJn8J:www.palvoice.com/forums/archive/i

صحيفة الانتفاضة، آفاق: الرسالة التنظيمية، الباب الرابع المنظمات القيادية في الحركة، القسم الأول، المؤتمر العام.المجلس العام. المجلس الثوري. اللجنة المركزية.
.http://www.fateh.net/public/a_constitution/ch4.htm

كيالي، ماجد: أزمة البنية والقيادة والسياسة في حركة فتح، 28 آذار 2005. _
http://old.amin.org/views/majed_kyali/2005/mar28.html

فارس، قدورة: فتح تعاني الشلل واليباس وفقدت قانون المحبة وتغولت فيها عقلية الإقصاء والمركزية خلقت جيشا من المستزلمين، وكالة معا الإخبارية، 2006/9/7.
http://www.maannews.net/ar/index.php?opr=ShowDetails&ID=39818

شراب، صادق، ناجي: فتح وآليات صنع القرار السياسي، موقع الجزيرة الالكتروني، المعرفة، 2006/6/29 http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47A91ACA-9C33-47B1-874D F10C1C216AE0.htm

كيالي، ماجد: مآلات حركة وطنية، عن إشكاليات المسيرة الفتحاوية، 2006/1/2.
http://www.arabs48.com/display.x?cid=7&sid=25&id=33799

بلقزيز، عبد الإله، صحيفة المحرر الإلكترونية، ع (238)، السنة الرابعة عشرة، العوامل التنظيمية في أزمة فتح، http://www.al-moharer.net/moh238/belqzizi238b.htm.

جودة، محمد بسام: حركة فتح والحراك التنظيمي المطلوب، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1470، http://www.rezgar.com/debat/show.art.asp?aid=57905.2006/2/23

أبراش، إبراهيم: استنهاض حركة فتح بين الضرورة الوطنية والإعاقات التنظيمية، 2006/5/2.
http://grenc.com/show_article_main.cfm?id=2000

حوراني، فيصل: هل يمكن أن يتحقق؟ مطلب إصلاح "فتح"، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مواطن السنوي: رام الله، 18 و2003/12/19. مجلة رؤية، السنة الثالثة، العدد السادس والعشرون، كانون أول 2003. http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/26/page2.html.

عمرو، نبيل: عن الهموم الفلسطينية: فتح التنمية والاستقلال، مفتاح، المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية، 2005/10/6.
http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3896&CategoryId=2

دياب، عز الدين: التنمية السياسية في الوطن العربي: الضرورات والصعوبات، العدد 22 و 23، السنة الثامنة–2005 . 4 - www.awu-dam.org/politic/22-23/fkr22-23-002.htm

وهبان، أحمد، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية .رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث، 2006/3/20. http://www.al-jazirah.com.sa/culture/20032006/tatb28.htm.

مجدلاني، أحمد: إشكالية التنمية الفلسطينية في ظل الاحتلال، ورشة مدخلات الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006–2008، مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن http://www.mesc.com.jo/mesc-12-02-01.htm#2.

المنتدى العربي الدولي حول إعادة التأهيل والتنمية في الأرض الفلسطينية المحتلة: نحو الدولة المستقلة، إشكالية التنمية الفلسطينية تحت الاحتلال، بيروت، 11–14 تشرين الأول أكتوبر 2004.http://www.escwa.org.lb/arabic/main/pal/publications.html،

الحسن، بلال: هل تدرك حركة فتح أزمة فشل المشروع الوطني الفلسطيني، تحليلات وآراء، القضية الفلسطينية، الداخل الفلسطيني، 2006/8/28.
http://www.islamonline.net/arabic/politics/Palestine/Topic_01/2006/08/02.shtml

المحطة الفضائية "العالم"، برنامج مع الحدث، حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية بين مطالب الداخل وشروط الخارج، 2006/9/23.

http://www.alalam.ir/site/mokhtarat/Maalhadas/Maalhadas134.htm

سمارة، عادل: مأزق فتح لصالح الإسلام السياسي، أم لصالح تيار ثالث عروبي، ضد الفساد ومع حق العودة، أم لصالح غير الحكوميين الأمريكيين، نشرت في 16آذار (مارس)2005.

http://www.kefaya.org/05znet/050415adelsamara.htm

صحيفة الانتفاضة آفاق، دراسات تنظيمية، فتح الميلاد والمسيرة. سحبت بتاريخ 2006/10/25.http://www.fateh.net/public/derasat/1/index.htm

تركماني، عبد الله: مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية(1) www.mokarabat.com/s569.htm - 179k 2005/4/30

الكواري، علي خليفة: مفهوم الحزب الديمقراطي، ملاحظات أولية، 2006/5/17.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/21019F1F-3107-4690-9B5C8DA1DF48C8AE.ht.

النشرة المركزية للحركة لعام 2005: فتح ورحابة التعددية.سحبت بتاريخ 2006/4/13.

http://www.fateh.net/public/newsletter/2006/01-01-2005/3.htm

المركزية الديمقراطية بين التوازن الجدلي والانفصام، مصدر سبق ذكره، سحبت بتاريخ 2006/4/13. www.fateh.net/public/derasat/1/9.htm

نصر الله، تيسير: حركة فتح إلى أين؟ سحبت بتاريخ 2006/10/22.

http://www.palintefada.com/vb/showthread.php?goto=lastpost&t=35053

شفيق، منير: حركة فتح.. الغطاء الذي ناسب "الطنجرة" العربية، 2006/7/7 .http://www.aljazeera.net/NR/exeres/73ADB825-68C3-4313-8CF.

شاهين، عبد العزيز، جريدة الصباح: دور الأحزاب الفلسطينية ديمقراطياً في بناء وحماية المجتمع سياسيا. 2004/10/13.

http://www.alsbah.net/alsbah_nuke/modules.php?name=News&file=article&sid=9183

العيسة، أسامة: فتح ديمقراطية المصالح المتنافرة، 2006/5/17.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58ACBBB9-1F13-4311-A16F-7E1515B25E33.htm

مسعودي، عمر: معوقات الديمقراطية والتعددية السياسية في الوطن العربي. سحبت بتاريخ 2006/11/12.

www.watan.com/modules.php?op=modload&name=News&file=inde
المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: دراسة حول المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العقد الأول من عمره(1996– 2006)، 20يونيو حزيران 2006.

http://www.pchrgaza.ps/files/PressR/arabic/2006/news/25-2006.htm

البرغوثي، مصطفى: مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة مستقبل دمقرطة النظام السياسي الفلسطيني، 6–9–2006.
http://www.almubadara.org/new/details.ph3.

لجنة الخطط والقرارات: حركة فتح والمستقبل، ندوة عقدها منتدى الفكر والحوار.
http://www.fateh.net/public/newsletter/2005/30-4-05/7.htm،

مجدلاني، أحمد: المجلس التشريعي وترسيخ قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني (1)، 2003/3/12. http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=174

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية: تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية، تقرير فريق العمل المستقل برعاية مجلس العلاقات الخارجية
http://www.pcpsr.org/arabic/cfr/full2.html.

مجدلاني، أحمد: المجلس التشريعي وترسيخ قيم الديمقراطية وبناء المجتمع المدني(1)، 12–3–2003. http://www.miftah.org/Arabic/PrinterF.cfm?DocId=174.

تقرير تحليلي حول أعمال المجلس التشريعي خلال دوراته العشر في الفترة آذار 1996 وحتى كانون الثاني 2006.- http://www.gcrlgaza.org/Special-report/Special-Repor .PLC'Sworks.doc

تقرير منظمة هيومان رايتس ووتش: السلطة الفلسطينية يجب وضع حد للتعذيب والأحكام الجائرة، تقرير يوثّق أوجه القصور في النظام القضائي للسلطة، 30 نوفمبر تشرين الثاني2001 http://hrw.org/arabic/docs/2001/11/30/isrlpa10796.htm.

صحيفة آفاق الالكترونية: فتح ورحابة التعددية.
http://www.fateh.net/public/newsletter/2006/01-01-2005/3.htm.

عويص، ناصر: كتائب شهداء الأقصى بين الفعل والالتزام، 2006/7/25.

http://www.hussamkhader.org/internal/committee/prisoners/prisoners123.h
tm،

شراب، ناجي صادق، فتح وآليات صنع القرار السياسي، 2006/6/29.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/47A91ACA-9C33-47B1-874D-
F10C1C216AE0.htm.

عبد الله، هادي:أين دور فصائل منظمة التحرير الفلسطينية؟منبر دنيا الوطن، 2006/9/21.
http://www.alwatanvoice.com/arabic/pulpit.php?go=show&id=56702.

أبو سرية، رجب: اتحاد الكتاب بطريركية الثقافة الفلسطينية، مجلة رؤية، السنة الثالثة، العدد التاسع والعشرون، شباط 2006.

http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/29/page15.html

الجرباوي، علي: ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني حول الانتخابات السياسية،
http://www.fateh.net/nadwah/9-8-2004.htm،

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، دراسات و تقارير: أوضاع السلطة القضائية في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية.
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/derasat/derasat_2.html.

صحيفة الانتفاضة آفاق: ندوة لمنتدى الفكر والحوار الوطني حول إصلاح جهاز القضاء.
http://www.fateh.net/nadwah/27-07-2004.htm

الملتقى الفكري العربي، تحليلات، الخطة الوطنية الفلسطينية لحقوق الإنسان، 1-8-2000م. http://www.multaqa.org/atemplate.php?id=187

المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان: المجلس التشريعي الفلسطيني، تقييم الأداء خلال دورة الانعقاد الثامنة، (9 مارس 2003 – 9 مارس 2004)، سلسلة الدراسات (37)، الطبعة الأولى، ديسمبر، 2004.http://www.pchrgaza.org/arabic/studies/plc_8.htm.

منظمة العفو الدولية: السلطة الفلسطينية- إخراس معارضي الرأي. بيان صحفي رقم 162، 5 سبتمبر أيلول 2000م.
http://ara.amnesty.org/library/Index/ARAMDE210202000?open&of=ARA-315.

تصريح صحفي صادر عن المكتب البرلماني للنائب حسام خضر، 2002/10/27،
http://www.hussamkhader.org/internal/bayanat/2.htm

خضر، حسام: إجماع على خواء منظمة التحرير الفلسطينية، جريدة البيان الالكترونية.
http://www.hussamkhader.org/internal/pressinterviews/29.html

سمارة، عدنان: فتح والانتخابات الداخلية والوطنية، 14 كانون أول 2004.
http://www.passia.org/meetings/2004/Adnan-Samara-PASSIA-Meeting2004.htm

الكاشف، حسن: فتح وغياب القائد الرمز، 29-6-2006.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/52E5A0B7-D0E2-494D-912C-C9E45FFBCCC9.htm المركز الفلسطيني للإعلام، انتفاضة الأقصى بداية مرحلة جديدة في تاريخ القضية، التحليل السياسي، 2000/10/23. http://www.palestine-info.info/arabic/analysis/2000/23_10_00.htm

كيالي، ماجد: أضواء على دور "فتح" في الانتفاضة التكامل بين الكفاح السياسي والمقاومة المسلحة، مجلة رؤية، http://www.sis.gov.ps/arabic/roya/18/page6.html.

من هم شهداء الأقصى؟ التكوين والنشأة والأهداف والمستقبل. 1-2-2006،
http://www.fateh-org.plo.ps/body.asp?field=general_news&id=575

العيسة، أسامة: فتح ديمقراطية المصالح المتنافرة،
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/58ACBBB9-1F13-4311-A16F 7E1515B25E33.htm.2006/5/17

عرب تايمز: أبو مازن وأبو اللطف،
http://www.arabtimes.com/frontpagenews2/doc7.html

حمامي، إبراهيم: كتائب شهداء الأقصى.. نظرة على الواقع وقراءة للمستقبل، 2004/7/26،
http://www.arabmail.de/DrHamam_Articlel26.07.04.html

عفيفة، وسام: من التراشق بالبيانات إلى محاولة الإغتيال: تصاعد الخلافات داخل المعسكرات الفتحاوية والسلطة الفلسطينية، مجلة العصر،2003/7/29،
http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.

قناة الجزيرة، الأرشيف، الأخبار، 2004/10/3م.
http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=86692

فارس، قدورة: اللجنة المركزية لفتح فقدت شرعيتها، تحرك للإطاحة باللجنة المركزية لفتح عبر تشكيلات قيادية بديلة، 2006/9/7.
http://www.falasteen.com/spip.php?article8144.

دبوق، يحيى، أجراس العودة: "البرايمرز" في حركة فتح بين إرادة التوحيد وواقع التفكك، 2006/1/21.
http://www.ajras.org/?page=ShowArticle&table=articles&Id=288

شبكة النبأ المعلوماتية، سقوط الحرس القديم في حركة فتح في الانتخابات التمهيدية والإرعاب سيد الموقف، 29 تشرين الثاني 2005.

http://www.annabaa.org/nbanews/52/138.htm

العيسة، أسامة: البرايمرز يثير ذعر الفتحاويين، 2006/10/26

http://www.alresalah.info/alresalah/report/2005/27-10/7.htm

لجنة الانتخابات المركزية– فلسطين: النتائج النهائية للانتخابات التشريعية الثانية(2006).
.http://www.elections.ps/atemplate.aspx?id=466

عفيفة، وسام: تبادل الأدوار بين حماس وفتح، بين المعارضة والسلطة، 2006/1/30.
.http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.con&contentID=7399

شبكة فلسطين الإخبارية: كتيبة الثأر تتبنى إحراق مركبته في جنين، النائب جرار يحذر من فتنة وحرب أهلية،2006/1/28.

pnn.ps/arabic/archive2006/jan/week4/280106/report22.htm - 17k

شبكة الانترنت للإعلام العربي: يطالب بتجديد قيادة وهيئات "فتح"، مروان البرغوثي يدعو إلى حوار استراتيجي مع "حماس" 16 نيسان 2006.
.http://old.amin.org/news/uncat/2006/april/april16-4.html

حوراني، محمد: مقابلة مع شبكة الانترنت للإعلام العربي، 2006/3/16.

http://www.radiosawa.com/article.aspx?id=790034

قرارات المجلس الثوري الدورة الخامسة والعشرون.

http://www.fateh.net/public/newsletter/2005/28-2-05/2.htm

بدوان، علي: حركة فتح ودرس الانتخابات، 2006/10/28.
.http://www.alarabiya.net/Articles/2006/01/28/20661.htm

حلقة نقاش: تداعيات فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية 2006 على مستقبل القضية والصراع في المنطقة، وعلى إسرائيل، مركز دراسات الشرق الأوسط– الأردن، 2006/1/26. http://www.mesc.com.jo/IndexAr-08.html

An-Najah National University
Faculty of Graduate Studies

The Palestinian liberation Movement's (FATH) Effect on the Political Development in Palestine (1993-2006)

By
Mohammad Shuhail Yosif Ahmad

Supervision
DR. Raid Nairat

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in Planning and Political Development, Faculty of Graduate Studies, at An-Najah National University- Nablus.

2007

The Palestinian liberation Movement's (FATH) Effect on the Political Development in Palestine (1993-2006).

Prepared by
Mohammad Shuhail Yosif Ahmad
Supervised by:
Dr: Raid Nairat

Abstract

This study has dealt with the issue of the effect of the Palestinian Liberation Movement (FATH) on the subject of the political development in Palestine (west Bank and Gaza Strip). Since 1993 till 2005. Within two important aspects, which express the gist of the Palestinian political development.

The first aspect deals with the role played by FATH in resisting the Israeli occupation, and its contribution to getting rid of it. The other aspect deals with the issue of the internal construction and what is related to it, such as democracy, multilateral, human right and the supremacy of low.

At the beginning of this study, the researcher had discussed the pressures that faced the formation of FATH movement, the motives and reasons that caused the establishment of the movement, in addition to the stages in which FATH movement has passed through, since the beginning its foundation in Gulf states in general, and Kuwait in specific. Then the move to Jordan, and the conflict that arose among the Palestinian groups and the Jordanian government, which resulted in terminating the Palestinian existence of the Palestinian organizations including FATH in Jordan. Then back to Lebanon followed by Tunis, then the return journey to West Bank and Gaza strip, after signing OSLO Agreement.

This subject had been dealt with in a historic view, and analytic gist to clarify the whole changes that accompanied the travel trip of FATH during

the four decades of its age. It had been noticed that FATH had followed a track which look derivative directions concerning its objectives and mobilizations.

This track has affected its intellect, its practical principals and its implementation on the ground, something which is different from what is mentioned and written in FATH national chart.

The intellectual basis for FATH movement, had been discussed through dealing with the subject of its intellect and whether there is an ideology for FATH and then the clarification of the purposes, the means and the principals of the movement, in addition to the study of the FATH political intellect and the stages this intellect has passed through.

The researcher concluded that FATH movement lacks a clear ideology or hasn't the clear ideology, in addition to a loose intellectual garment, which resulted in great number of problems and difficulties which disabled the movement from achieving its purposes.

In addition to that, the issue of the political and military work had been taken into consideration inside the movement, with more concentration of the military work, since it is the most striking point in this era. This took place through the understanding of the movement to the armed struggle and the extent of the harmony and the behaviors of the movement with this concept. The stages in which the armed struggle passed through and the coordination between the political work and the military work had been considered.

The failures of FATH movement in coordinating between political and armed work, were bigger than the success it had achieved.

An argument took place around the crises which FATH movement lives and which is represented in the crises of the schedule and the elite, and the problem of coordination between being a movement of national liberation from one side, and being the party of the authority from the other side. This study had also discussed the crises between the traditional

Leadership and the young generation in the movement, and finally the crisis of FATH with the public (people) in which the central committee has been augmenting. From this, It has been participated burden of the great responsibility about the draw back that affected the movement in all of the real dominant on the movement aspects falls on the ahoulders offers.

Then the subject of FATH and the political development had been discussed through trying the study of the effect of the movement on all the limits and the standards of the political development which had been divided into two main parts as we have mentioned. The first part is the contribution of the movement in getting rid of the occupation, and the second part is its contribution to the issues of democracy, multilateral, human rights and other issues.

The study has also discussed the problem of the effect of occupation on development and the nature of this effect. The study has come to a conclusion that the contribution of FATH movement to the political development had been lower than it was expected. This is due to subjective and other objectives reasons.

The effect of AL-AQSA uprising on FATH movement on one hand and on the Palestinian issue on the other hand had been discussed in general,

The second legislative elections and the internal primary elections and the nature of the behavior of the FATH movement has followed after its defeat in the legislative elections and being changed into opposition?? the first time have been dealt with. From this concept. It was noticed that FATH movement, despite its great defeat, has modest reaction which isn't on the level with this loss or defeat, and its effort in reviewing and self- evaluation remained very little or restricted.

One of the most striking results of this study that FATH movement's contribution in reinforcing the issue of the political development wasn't in the size as it was expected whether on the level of resisting the occupation or of the issues of the internal construction. This is due to subjective and objective reasons.

It is also noticed that FATH movement now suffers from disequilibrium case, and the loss of the subjective identity. If this case isn't treated, the movement will suffer a lot in the future.

The researcher notices that FATH movement had suffered from the problem of the disability in coordinating between the political work and the military work in most of its long march, and it is still suffering from this problem. These problems added more and more complications in front of FATH disorder to achieve a Palestinian political development.

The researcher sees that the best solution for most of the problems that FATH movement is can be represented by holding the FATH sixth conference which will form a solid ground from which the movement can start so as to face the expected challenges.

Finally, it is important to say that FATH movement, despite its failure in achieving the complete freedom to the Palestinians and its disability of getting rid of the occupations, has recorded a great number of achievements concerning the Palestinian issue, the most important are the recognition of the Palestinians identity and the emphasis of the Palestinian entity in facing the Zionist objects which aim to cancel the Palestinian existence.